2806 ر

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1996/7
14 October 1996
ORIGINAL: ARABIC

برنامج الامم المتحدة
الانمائي

جامعة الدول العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا

التنمية البشرية:

نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية

في المفهوم والقياس

إعداد علي نصار

سلسلة دراسات التنمية البشرية (٤)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٧

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

97-0047

" إذا أردت أن تزرع لسنة قادمة فابذر حباً،
وإذا أردت أن تزرع لعشر سنوات قادمة فازرع شجرة،
وإذا أردت أن تزرع لمائة عام قادمة فعليك بتعليم الشعب".

(انشودة لشاعر صيني، أربعمائة عام قبل الميلاد)

المحتويات

الصفحة

تلخيص ١
تقديم، وطبيعة التكليف ١٣

أولاً- إعادة قراءة لملابسات ظهور المفهوم ١٦

ألف- تحولات العلوم والتقنيات ١٦
باء- التفاعلات مع النسق المجتمعي والعالم ٢١
جيم- الربط بفكر التنمية والتغيرات العالمية ٣٧
دال- الحريات والمشاركة والتنظيم المجتمعي ٤٥
هاء- اطراد التنمية العربية: الموارد والبيئة والبشر ٤٩
واو- التمايز الحضاري والخصوصيات العربية ٥٤

ثانياً- نحو تطوير القياس ٦١

ألف- دعوة لمراجعة هموم المؤسسات الدولية ٦٣
باء- مقترح التطوير لتقرير عن التنمية البشرية ٦٦
جيم- قياس اطراد التنمية ٧٨
دال- انتشار تقنية المعلومات ٩١
هاء- معايرة توقع العمر ٩٣
واو- إنتاجية العمل ٩٧
زاي- نحو دليل إجمالي للتنمية البشرية ١٠١

تلخيص

تسلم التقارير الدولية عن التنمية البشرية في العالم بأننا بصدد "مفهوم معقد". ويترتب على ذلك ان "الدليل" سيظل قابلاً للتطوير والتحسين والصقل نتيجة "لتزايد الوعي بأوجه القصور التي فيه"...

وهذا الدليل "لا يمكن أن يحل محل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المفصلة الاخرى". وحتى يمكن لهذه القياسات والتقارير التقدم للتأثير على متخذ القرار،" عليها ان تتعدى مجرد تحليل أثر إختيارات الماضي والحاضر على الأوضاع الحالية للتنمية البشرية، وان تجد وسيلة لتقييم بدائل السياسات وسيناريوهات للمستقبل، مع توضيح ما يصحبها من آثار إيجابية وسلبية".

هكذا جاءت ردود الفعل عربياً على قياس ومقارنات مستويات التنمية البشرية في العالم.

وبدت نتائج بعض المقارنات مثيرة للريبة أحيانا، بقدر فهمنا ان التنمية البشرية هي طاقات كامنة ورهانات على المستقبل. واتهمت المحاولات المتمركزة في المنظمات الدولية بالتبسيط والتجريد بقدر ما اهملت خصوصيات الاقطار العربية ووجهة نظر المفكرين العرب في كيفية ايجاد الظروف الملائمة لتراكم الطاقات وظهور عطاء التنمية البشرية.

ولابد من ان هناك حكمة ما في تطوير مؤشرات (ودليل إجمالي) للتنمية البشرية، للمقارنة عبر أقطار العالم، لدى المنظمات الدولية، عندما لايكون ذلك على حساب إمكان الاستفادة من تلك المؤشرات في رصد إمكانات المستقبل المتاحة للبلدان النامية وفي اشتقاق اهم السياسات الحاكمة، وعندما لا تهمل الاوضاع الخاصة لكل بلد او إقليم على حدة.

وقد كانت تلك المخاوف والتساؤلات في خلفية الأوراق والمحاورات والتوصيات في إطار "اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي" الذي عُقد في القاهرة خلال فترة ٦-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وتنطلق الدراسة من متابعة القضايا المطروحة عربياً الى رسم ملامح لتطوير منهج لقياس التنمية البشرية، كما توضح ما يحتاجه ذلك من جهد متميز وقواعد للمعلومات. والمطلب الاكثر إلحاحا هو توسيع الفائدة المرجوة من قياس مؤشرات (ودليل) التنمية البشرية الى أكثر من لفت نظر، وجذب اهتمام متخذ القرار الى أهمية التنمية البشرية، أو إلى أهمية إجراء المقارنات عبر الدول، والى المواقع والفئات الموجودة داخل كل قطر. وقد جرى، في البدء، التأكد من ملابسات ظهور وتبني مفهوم ومقاييس التنمية البشرية، والفائدة العملية لذلك في الظروف العربية. ففي هذه الظروف الخاصة تظل قضايا التنمية والهوية الحضارية ومقابلة تحديات القرن التالي هي المحك لأي تطوير أو لتقييم أي اختلاف. أي

ان الفائدة تتركز في مدى كفاءة مقاييس التنمية البشرية في التعرف على محددات التنمية العربية، وفي اشتقاق السياسات الموائمة للمدى البعيد، وفي تمييز الرهان العربي على المستقبل.

لقد عبرت الحقبة السابقة لظهور مفهوم ومقاييس التنمية البشرية عن تراكمات معرفية تحولية وهامة كانت نتيجة لتحولات المعارف العلمية وتحولات الهياكل والاسواق الاقتصادية والنظم السياسية. وأفرزت هذه الحقبة ظهور الاهتمام بمقاييس التنمية البشرية (في التعرف على متطلبات عصر جديد لفنون الإنتاج والقيم والمفاهيم الإنسانية والتنموية)، كما أفرزت بدايات التنظير لفكر "التنمية المطردة". ولم يقل احد حتى الآن ان مؤشرات التنمية البشرية وإرهاصات فكر اطراد التنمية هي بدائل فكرية.

وفي ضوء تلك التحولات العالمية تبرز قيمة التنمية البشرية، ويقاس مدى "التقدم" في الرهان على مستقبل بعينه متضمن فيما أستثمر بالبشر. وعبر العقود السابقة كنا نتعامل مع مقاييس متعددة لتنمية، تنوع مؤشراتها، نوعية الحياة، الرفاهية، الموارد البشرية، ....، ولا بد اننا نقصد الان شيئاً مختلفا ولو بقدر. ويبدو حتى الآن ان الاجابة بأن البشر هم هدف التنمية وأسبابها في نفس الوقت، (وبالتالي لنتعامل مع المؤثرات والأثر في كل إجمالي)، قد ساعدت، دون قصد، في زيادة غموض المفهوم وصعوبة تمييزه عما سبق من مفاهيم ومقاييس.

وجاء مفهوم التنمية البشرية، في هذه الدراسة، يؤكد بأن البشر هم غاية التنمية، ولكنه يقول بأنهم، قبل ذلك، المدخل الضروري الاساسي في إطرادها. مما يستدعي فهم الاطار العالمي، وهو إطار سريع في تغيره وشرس امام فرص البقاء في اسواقه وتقسيم العمل به؛ كما يستدعي استيعاب رأي البشر والمفكرين المحليين انفسهم في اهدافهم واحتياجاتهم؛ ناهيك عن ضرورات التنظير لمحددات وآليات التنمية في أطر حضارية خاصة. وكل ذلك مبحث في طبيعة "الاستثمار" للرهان على مستقبل عربي افضل، اذا ما كنا بصدد اشتقاق السياسات او المقارنة بالآخرين.

وتأتي هذه الدراسة كمقترح اولي يتطلب الكثير من العمل انطلاقاً من قاعدة المعلومات العربية، والكثير من الحوار حول منطلقات المقترح وواقعيته.

١- تبدأ الدراسة بعرض التحولات الرئيسية التي طرأت على العلوم الاساسية والمعارف عبر العقدين الاخيرين، ثم طبيعة ما ترتب على ذلك من تحولات جذرية في التقنية والتطبيق الاقتصادي، والتغيرات الشاملة (الهيكلية والاقتصادية والحضارية) التي تفضي إليها بالضرورة، المعارف والتقنيات الجديدة. وقد عنيت الدراسة هنا بمراجعة التبدلات الحاصلة في مفاهيم التنمية وواقع الموارد الطبيعية المتاحة ومستجدات تمييز محددات الانتاج للبلدان المختلفة. ثم انتقلت الى تزايد اهمية المفاهيم الجديدة للادارة وقيمة المعلومات ودور القطاع الخدمي، والسلع الجديدة، والمنافسة في مجالات ترشيد استخدام المواد، وتغيرات مفاهيم الوطنية والحدود القطرية والامن وقوة العمل والتعليم والامية. وكما عرضت

الدراسة التنوعات وحدود الحركة امام البلدان النامية في الاختيار التقني، نبهت الى محاذير الثورة العلمية التقنية المعاصرة.

وقد أكدت الدراسة على اهمية التنبه الى بعض النتائج المترتبة على هذه التقنيات، المعلوماتية والبيولوجية والمواد الجديدة، وخاصة:

- ان الكثير يتحقق بناء على تطوير المعلومات واستخدام الحاسبات وبقية انجازات تقنية المعلومات، وعلى توافر نخب علمية بعينها في المجتمع؛

- قد تكون هذه التقنيات والمواد اكثر سلاما مع البيئة، ولكنها يمكن ان تكون محايدة، ويمكن التخطيط للانتفاع بتطبيقاتها على نحو أنسب؛

- تتفاعل هذه التقنيات والمواد فيما بينها تفاعلاً تاماً، والتقدم في أي من مجالاتها مرهون بحال المعرفة (على المستوى الجامعي) بالعلوم الاساسية وبالتقنيات الاخرى؛

- تتحقق في مراحلها المختلفة بناء على جهد متعدد التخصصات؛

- تنتج عنها مفاهيم وتطبيقات إقتصادية ثورية تماما، ومفاهيم جديدة للحياة؛

- تجعل من المورد البشري والابداع والعقل (والتنظيم المجتمعي المناسب لذلك، وحريات المجتمع المدني، على كافة المستويات، وخريج الجامعة المواكب للمعارف والعلوم الاساسية...) هذه المحددات الحقيقية للتنمية والانتاج؛

- تلك التحولات كانت تمثل وجها واحدا من كل يتمثل في تحولات حضارية عميقة حصلت في الغرب الصناعي نتيجة لتفاعل عميق بين التراكم المعرفي العلمي من ناحية، والوعي بمأزق التنمية والبيئة والأيديولوجيات من ناحية اخرى؛

- ثم حُدد بعضٌ من اهم التطورات، واغلبها يرتبط بما سبق، في العلوم الانسانية:

- تراجع الكم الكبير من الإفتراضات، ومن المكونات الايديولوجية في الافتراضات والأهداف، مقارنة بما كان عبر قرن سابق؛

- التقدم لدمج تعبيرات واعية عن التفاصيل والدرجات الاوسع للشمول، وعن مراكز القوى في الاختيار واتخاذ القرارات، وعن التنوع الكبير في المصالح وديناميتها عبر الزمن؛

- محاولة التنظير من خلال تحليل الانساق وديناميتها واختبارها من خلال التطبيق؛

- الاهتمام بالخصوصيات القومية والبيئية والإثنية وتفاعلاتها؛

- وتمايزا عن العلوم الأخرى، محاولة تضمين البعد المستقبلي في التنظير وديناميات حركة المجتمعات. أي البدء بأن العالم هو الآن في لحظة مراجعة شاملة تماما لمعطيات الحضارة المهيمنة، وأننا، على كافة المستويات، نتأثر في سلوكنا وفنوننا وأدائنا الاجتماعي الاقتصادي والسياسي بارهاصات التحول الحضاري المستقبلة الى مرحلة "ما بعد التحديث"؛

- المراجعة المستمرة للمواقف الحضارية من العقل المطلق والطبيعة، وبالتالي لرسالة الانسان على الارض؛

- والتقارب، أي قصر المسافة الزمنية، بين العلوم الاساسية والتطبيقات التقنية، اصبح حقيقة مؤكدة تشهد لها صعوبة الفصل بين هذه وتلك في المناهج البحثية وعند التطبيق في وحدات الانتاج.

- الخروج من مأزق المفهوم التقليدي للكفاءة الاقتصادية، والتخصص القائم على الموارد الطبيعية، ورفض التنميط، وبناء مزايا تنافسية قائمة على التمايز والتنوع الثقافي والمحليات المختلفة.

٢- ثم تنتقل الدراسة الى المزيد من التكثيف في ربط المحددات العالمية عامة (شاملة ما سبق حول التحولات المعرفية والتقنية) بتطوير مفهوم ومحتوى ومداخل التنمية البشرية.

يفرض هذا العصر، (والتحديات) الاستثمار في العقل، واعتماد معنى جديد لمفهوم "التقدم"، وضمان توافر نخب بعينها مجهزة للتعامل مع مفاهيم ومداخل مغايرة للبحث والتطوير والتوصل الى اكتساب، ميزات تنافسية والى اتخاذ القرار. وعدم تحقق هذا الاستثمار العالي في العقل وتجهيز النخبة المطلوبة إما ان يجعل التنمية مستحيلة، او مكلفة للغاية، وإما ان يفرض على البلد النامي شكلاً جديداً للتبعية وتقسيم العمل الدولي. وكل ذلك بافتراض ان هذا البلد النامي لا يستطيع متابعة ومواءمة التطورات العلمية التقنية، وإنتاج معارفه وتقنياته الخاصة، واجراء التصحيح الهيكلي والمجتمعي

الضروري لذلك، والسعي الى تكامل العلوم والمعارف والموروث الحضاري، والتدريب على التعامل مع انساق معقدة ومحاكاتها، وتنظيم قواعد المعلومات، وقبل كل ذلك، اعتبار التنمية البشرية هي قضية أمن قومي وهي المطلب الرئيسي في البحث عن مستقبل.

أي اننا مطالبون بتحقيق الحريات وظروف الابداع ومراجعة مفهوم الحكم Governance . وان مفهوم التنمية البشرية الذي نقصده لا بد وان يمتد في ظروفنا حتى يشمل مفاهيم اوسع مثل "التنوير". والتنوير يمتد من التغيير التاريخي الذي يستهدف الوجود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس الى انسانية الكائن البشري.

ونحن هنا نكون قد جاوزنا مفاهيم مثل تخطيط القوى العاملة، والموارد البشرية، واقتصاديات التعليم والتدريب،... ونكون قد جاوزنا مقاييس نوعية الحياة، ومستوى المعيشة، وإشباع الحاجات الاساسية،...، لنقترب من تحديات جديدة لعصر جديد. وغير صحيح ان المناقشة هي نفسها ايا كان المفهوم الذي نتبناه: التنمية الشاملة، او التنمية المطردة، او التنمية البشرية. وغير صحيح ان اعيننا هي على قضايا جزئية مثل قياس اثر برامج التكيف الهيكلي او غيرها.

فما نحن بصدده هو فهم للتنمية ينبني على ان "التقدم" يحتاج الى ثلاثية: علمية المجتمع والتعليم، إطلاق الحريات الاساسية، والتنمية الاقتصادية، وخبرة التنمية تجعلها متواصلة (مطردة) وتسهل استيعاب مفاهيمها في ضوء ما سبق عرضه من تحولات معرفية تأخذ في الاعتبار ظهور البشر كمحدد للانتاج (وليس أي بشر).

والبعد البيئي (حتمية الاهتمام بحقوق الاجيال التالية، والتدقيق في الاختيارات التنموية وفي المشروعات ومصادر الثروة ونمط الاستهلاك وبدائل التقنية)، سواء في المقدمات النظرية او عند تطوير المؤشرات، يجب ان يأخذ ما يناسبه من اهتمام.

والحديث عن "التنمية البشرية" دون ربط واضح بالتغيرات العميقة والخبرات المتراكمة على الساحة العالمية، وفي خلفيتها وضوح آثار الثورة العلمية التقنية، ما هو إلا عود على بدء، او تكرار لانجازات سابقة في فكر التنمية وفكر الحركة "المابعدية او ما بعد التحديث والتصنيع"، يُعنى بتضمين الاستهداف في نشاط التنظير للتنمية، الامر الذي يعني ببساطة مشاركة البشر في تحديد الأولويات والغايات ومفهوم توسيع الخيارات امامهم. وهذا الفكر يؤسس لـ "وعي حضاري نقدي جديد اساسه التنوع الحضاري ونسبية المعرفة واحترام الفروقات والاهتمام بتفاصيل الحياة التي اهملت في سياق موجة توحيد العالم وبناء الحضارة العلمية والصناعية والعقلانية". وهو، بطبيعته، يعني الاستخدام الايجابي للثورة العلمية التقنية والتمايز الحضاري عبر جناحي اطراد التنمية والتنمية البشرية في مجتمعات وثقافات بعينها.

وفي الوقت الحاضر، بدأ الغرب يتحدث عن أنه "بعد اكثر من عشر سنوات من جهود التصحيح الهيكلي في العالم الثالث، ينمو الآن الوعي بأن الاصلاحات الاقتصادية لا يمكن ان تنجح بدون إصلاحات سياسية مبنية على احترام حقوق الانسان ومشاركة السكان".

وبدأت المجموعة الاوروبية بالتوصية باعادة تحديد مستوى وتوزيع المعونات الرسمية حسب الاداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد النامي، لضمان كفاءة استخدام القروض، وتراجعت عن معايير سابقة.

ورغم ذلك نجد الاقتصاديين يمارسون نشاطهم بشكل تجزيئي، فهم يسلمون بأهمية إطراد التنمية والتنمية البشرية والابعاد الاجتماعية لذلك، ولكنهم غير مستعدين للربط بين هذه الابعاد في تنظير متكامل يساعدنا في تطوير مقاييس مناسبة وتفصيلية للتنمية البشرية تساعد في تحديد الاستراتيجيات وإشتقاق السياسات الاقتصادية.

ولا شك في ان التقارير الدولية المتتابعة، بتبنيها لمفهوم مرن (يتسع تدريجيا) لعبارة "توسيع الخيارات امام الناس" (في حياة طويلة صحيحة، ومعرفة، ومستوى معيشة لائق، وحريات، وحقوق انسان، واحترام للنفس) انما تقترب كثيراً من حركة تنويع مؤشرات التنمية منذ ميردال (الدراما الاسيوية) وحتى فكر "التنمية البديلة". وهو مأزق طبيعي (يتمثل في التكرار) وينتج عن فصل قائمة المؤشرات عن الخلفية النظرية الضرورية للتنمية وقناعات المفكرين ورغبات البشر.

وقد لوحظت، اضافة الى ذلك، عدة نتائج بدت اهميتها لموضوع الدراسة، ومنها سقوط النظريات الاقتصادية التي رفضت او تجاهلت امكانية حدوث ندرة في قوة العمل، او التي افترضت تجانس قوة العمل، ومنها أيضاً أن المفهوم المعاصر حول التنمية البشرية يمكن دمجه في مقياس انتاجية العمل على مستوى البلد الواحد. ومنها كذلك ان هناك ابعاداً هيكلية (في الزراعة والصناعة والخدمات) للتقدم على محور الانجاز في قياس اجمالي لدليل التنمية البشرية. وان الكثير من السياسات التي يمكن اشتقاقها (من اجل التنمية البشرية القطرية) سوف يتسم بالطابع الإقليمي أكثر من اتسامه بالطابع القطري. وان المعارف التقليدية والمتوارثة – بعد تطويرها بالتقنيات الحديثة العالية، سوف تلعب دوراً كبيراً في مستقبل التنمية البشرية العربية، اضافة الى ما يثبت ايجابية تعبئة الموروث الثقافي في ذلك.

٣- بعد ذلك تنتقل الدراسة الى توقع العائد المنتظر تنموياً – في الاقطار العربية – اذا اما اخذ التمايز الحضاري والبيئي ومراحل التنمية في الاعتبار عند تطوير قياس التنمية البشرية. وتمهيداً لذلك، تراجع الدراسة امثلة تتصل باعتراضات واسعة على القياس المستخدم من حيث مؤشراته، ومن حيث مصداقية وشمول هذه المؤشرات عند تجميعها في دليل اجمالي.

بعد ذلك تمت مناقشة:

- طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في المراحل المختلفة للتنمية، وذلك منعاً للتداخل في بعض المقولات الشائعة؛

- وهل هناك سقوف ومحددات بيئية وعرقية في انعكاسات ذلك على المتغيرات الديمغرافية وتوقع العمر عند الميلاد؟ وذلك للتوصل الى تعديل جذري ضروري في كيفية معايرة توقع العمر كأحد مؤشرات التنمية البشرية؛

- طبيعة العلاقة بين الاشكال المختلفة للمشاركة والديمقراطية من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية اخرى. وذلك للتنبيه الى اهمية العناية والتعبير عن مراحل التنمية والاستقرار المجتمعي وشكل الحكم والدولة والمجتمع المدني وهيئاته في الدليل الاجمالي للتنمية البشرية، وخاصة في الظروف العربية؛

- قضايا ومعوقات تفصيلية اخرى من الظروف العربية، اتصل بعضها بالبيئة والتعليم وطاقة البحث العلمي والتطوير التقني، والآخر بالموارد الطبيعية العربية والاسواق، ثم المرأة والطفل، وغياب فئات وسيطة هامة في آليات التنمية، وانفتاح الاقطار العربية على بعضها في نظام عربي فريد وحراك واسع للمهارات والفكر، والحسابات القومية ومدى تعبيرها عن النشاط الاقتصادي، والتكدس في المدن. وعرض حصري لبعض العلاقات التنموية السكانية غير المفهومة على المستوى النظري والمقارن بين الاقطار العربية، وذلك في مقترح لصياغة تقرير (اشمل من مجرد القياس) عن اوضاع التنمية البشرية في الاقطار العربية؛

- التمييز بين ما هو موضوعي (او لا يمكن الانفكاك منه) من التحديات والاوضاع العالمية، من ناحية، والأمور والمتغيرات الأخرى التي تسمح للبلد النامي بهامش اوسع للحركة في المستقبل، من ناحية ثانية، وذلك، مرة اخرى، تمهيداً لفرص ربط مؤشرات التنمية البشرية بسياسات عربية ممكنة او ضرورية.

- ويُبنى على مجمل تحليل ما سبق بعض الاختيارات المبيّنة في هذه الدراسة، ومنها:

(أ) تمييز "التقدم" في التنمية البشرية العربية، كما يلي:

- تزايد الاعتراف بكرامة الفرد ومشاركته الواسعة وحقه في ظروف عمل وحياة وفكر، اكثر حرية وسلاماً مع البيئة؛

- مزيد من الاعتراف والتوظيف الايجابي للتمايز الحضاري الثقافي، وتكامل الإطار الثقافي بالمجتمع؛

- مزيد من الانسانية العالمية عبر المعارف والحدود وفي العلاقات الدولية وتقسيم العمل؛

- مزيد من العدالة والمساواة في اتاحة الفرص للافراد والتجمعات والجماعات (العرقية والطائفية)؛

- دعم آليات المجتمع في التخطيط والمتابعة والرقابة وتصحيح المسيرة، بما في ذلك تطوير مفهومي الحكم والدولة؛

- الانفتاح على المعارف العلمية وانتشارها عبر المجتمع وعبر العالم؛

- الاعتماد على النفس في توليد المعارف العلمية وتنظيم المعرفة التقنية؛

- تزايد قدرة التعرف على موارد جديدة؛

- ارتباط طاقة البحث العلمي والتطوير التقني باحتياجات الانتاج واستراتيجية النمو وتمايز انماط الحياة؛

- الانتاجية المتزايدة للبشر ورأس المال، بمفهوم متعدد المؤشرات للانتاجية المجتمعية متضمنا السلام مع البيئة والثقافة؛

- توظيف نسق قيم مؤداه ان أي تزايد او مبالغة في استخدام الموارد هو اقتطاع من حاجات الآخرين (معاصرين ولاحقين)؛

- تفادي مشروعات بعينها لها آثار بيئية مدمرة وباهظة التكاليف في معالجة آثارها؛

- التخطيط لتفادي الفقر الشديد والغنى الزائد وافتقار انماط تقنية واستهلاك غير مناسبة؛

- تصاعد التعاون الإقليمي والدولي في الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة؛

- التسليم بمحدودية الموارد واستيعاب التطور التقني العالي المعاصر الاكثر سلاما مع البيئة.

(ب) ويلى ذلك اختبار الخلفية النظرية الضرورية لتأصيل قياس مؤشرات التنمية البشرية، وتفاعلها فيما بينها، وذلك حتى نستطيع المراجعة والتدقيق-من منطلق التمايز- في مفاهيم "الحياة الطويلة الصحية"، "والمعرفة"، "ومستوى المعيشة اللائق"، "والحريات والحقوق واحترام النفس"،"وكلية الحاجات"، أي المفاهيم التي ترد لتعريف حقبة التنمية البشرية. ويندر الا نجد القائمة اعلاه بمفهوم التقدم متضمنة في معايير وتوجهات واهداف الفكر الذي تبلور اخيرا تحت إسم "التنمية المطردة".

وفكر "التنمية المطردة"، في توجهاته والمحددات والآليات التي ينظر لها، لا يرد دون اشارات الى مجتمعات ما بعد الصناعة والدور الحاسم لجهد "التنمية البشرية" والمشاركة الواسعة. وهو يرى في إعادة النظر في نسق القيم وتعظيم المبادرات مداخل لحل المشكلات على مستوى المحليات ووسط الفقراء، ويتفهم الآثار السلبية البيئية للفقر والغنى الزائدين. وهذا الفكر كان في خلفية التقنيات الاحدث، يهتم بمواءمة تطبيقاتها في بيئات بعينها. فهو لا يهمل الابعاد الاجتماعية للتنمية، وتجمعه قواسم مشتركة مع خبرات وافكار راجت في الساحة العربية مثل افكار التنمية البديلة والمستقلة والاقتصاد الاسلامي والتمايز الحضاري. وربما لا تتوافر لدينا نظرية متكاملة للتنمية المطردة، ولكن بعض الجزئيات المتصلة بها والمتبلورة حتى الان هي غاية في الاهمية. فالظواهر البيئية تتجاوز الحدود القطرية، ودورات النسق البيئي هي الحاكمة على المدى البعيد، والانجاز البيئي مستحيل دون مشاركة بشرية واسعة وعدالة وتنظيم لقواعد المعلومات والمعرفة، والعلوم والتقنيات الحديثة يمكن ان توسع قاعدة الموارد، وهناك قدرة محدودة للطبيعة على حمل البشر والتجدد، والغرب الصناعي (وتوجهات حقبة التصنيع) يتحمل المسؤولية الاولى عن إهدار الموارد وتلويث البيئية.

وهذا الفكر يسلم باهمية وحاكمية البعد السياسي والمؤسسي في تحديد مسيرة وإطراد التنمية. ومن هنا اطلق العمل في صياغة مقترح بديل لقياس دليل اجمالي للتنمية البشرية، دون ان يفقد الاتساق وامكانية الربط بالسياسات ومراحل التنمية والخصوصيات العربية.

(ج) ثم جاءت المحاولة لتمييز المؤشرات الهامة، التي يتم تجميعها التفاعلي من خلال قيم التغير الذي يحصل فيها عبر الزمن، ودالة رياضية تشمل مرونات تأثير كل من المؤشرات الفرعية على الدليل الاجمالي للتنمية البشرية، فظهرت على النحو التالي (في ضوء التأصيل الفكري السابق).

أولاً: فعالية التنظيم المجتمعي وقابليته للتغيير الايجابي (لتحديد قيم المرونات ومجموعها) (يساعد فهم آليات وتفاعلات التنمية المطردة في تحديد قيم المرونات ايضا قبل تحديد مجموعها).

البدء بأنواع النظم الثلاثة:

- دولة النخبة او الشخص ذو الكارزمية؛
- دولة القبيلة التي تحتكم لاعراف وتقاليد بعينها؛
- دولة القانون.

لتعطى درجات من الواحد الصحيح في مجمل التوجهات والممارسات التالية:

- الاعتراف بالقيم العالمية المترتبة على انفتاح العالم؛

- اعتبار التمايز الحضاري في أساليب تعبئة البشر واختيار نمط التنمية ووسائلها وتنويع مؤشراتها والاستهلاك والتقنية؛

- الموقف من المرأة والطفولة والاقليات؛

- تبنى العدالة الاجتماعية في اختيار المشروع الانتاجي والموقع والتقنية؛

- استقلالية اتخاذ القرار؛

- الامن القطرى والاستقرار المجتمعي؛

- هيبة الدولة والانضباط واحترام القانون في ممارسات الافراد والجماعات؛

- دعم وتطوير الثقافة الخاصة والقيم الخاصة الثابتة؛

- دعم الحريات وحركة المجتمع المدني؛

- توفير آليات للمتابعة والتصحيح في كافة مناحي الحياة، وللتغيير المؤسسي؛

- التنسيق والتعاون الإقليمي العربي (شاملاً حركة القطاع الخاص والعمالة)، والمشاركة الفعالة في هموم عالمية؛

- ويعاير مجموع الدرجات بين الصفر والواحد الصحيح. ويسترشد بالدرجات في تحديد مجموع المرونات؛

ثانياً: اطراد التنمية، والمسؤوليات العالمية (مؤشرات فرعية تدخل بالدليل الاجمالي)(تفيد ايضا في تحديد قيم المرونات لبعض المؤشرات).

* مجموعة أولى:

- إنتاجية العمل، مقوّمة بالقيمة المعايرة لكثافة استخدام الطاقة؛

- المؤشر الاجمالي لتطور وانتشار تقنية المعلومات؛

- نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي مقوما بنصيب الفرد (المعاير) من استهلاك الطاقة (ضرب الاول في الثاني).

* مجموعة ثانية:

- مقاييس (اشير اليها) عن التعامل مع المياه والارض المنزرعة والاحتياطي المعدني المؤكد؛

- تناسب السكان مع الرقعة الزراعية؛

- نسبة المخصصات المكرسة للحفاظ على البيئة من الناتج القومي الاجمالي؛

- تكدس السكان في الحضر، مقارنة بالتراكم الاستثماري في الحضر الى مجمل تكوين راس المال القومي عبر فترة زمنية؛

- حظ الفئة الاغنى (١٠ في المائة) من الدخل، وحظ الفئة الافقر (٢٠ في المائة) من الدخل. وكلاهما يؤثر سلبياً على البيئة إذا ما تجاوز الاخير (كافتراض) متوسطات عالمية مسجلة، أو نقص الاول عن المتوسطات العالمية (كافتراض).

ثالثاً: الفرد والجماعة، من حيث العائد وظروف المعيشة (مؤشرات فرعية تدخل بالدليل الاجمالي).

- توقع العمر عند الميلاد، بعد معايرته؛

- نسبة من يعمل حقيقة في مجال البحث العلمي والتطوير التقني؛
- نسبة البطالة على المستوى القومي؛
- نسبة التخصصات العلمية والفنية بالتعليم حتى العالي؛
- نسبة الامية؛
- إشباع الحاجات الأساسية في المسكن؛
- الهدر (ساعات عمل وتكاليف) لأسباب بيئية؛
- درجات حول محتوى وانضباط منظومة التعليم.

وفي كل ذلك اجريت مقارنة بين المقترح المقدم والتوجه الاخر للقياس، المتضمن في التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية. كما اجريت المعايرة لبعض الدوالّ الرياضية اللازمة للتعبير عن اطراد التنمية، وقياس مدى التقدم في تقنية المعلومات، وتعديل مؤشر توقع العمر لدى الميلاد، ومقترحات تفصيلية عن المؤشرات الاخرى التي تم التركيز عليها انطلاقاً من الحوار في الدراسة. واضيفت مقارنات، مقيسة بين بعض الدول الغربية والصناعية المتقدمة، واخرى من البلدان النامية وشبه المصنعة.

وسجلت الدراسة الاسئلة المتبقية والجهد المطلوب لذلك، ومشكلات وفرة البيانات العربية.

ولا شك في ان الدراسة قد تفيد القائمين على التقارير الاولية عن التنمية البشرية في حل مشكلات وضع السقوف والحدود الدنيا والعليا، للمؤشرات، والمعايرة تمهيداً للمقارنة، وتجميع المؤشرات ببعضها (الترجيح)،..../ في مرحلة اولى قد تخفف عنهم غضبة بعض المفكرين العرب.

تقديم، وطبيعة التكليف

لا بأس من البدء بالإقرار بأن جزءا من العقل العربي شديد الحذر والريبة أمام الأطروحات الفكرية والتنظيرية في الغرب الصناعي والمنظمات الدولية (هكذا يجب أن نفهم بعض ردود الفعل أمام تبني البنك الدولي في تقاريره، لمقاييس ومقارنات مستويات "التنمية البشرية" في دول العالم)، وأمام الكثير من الكتابات المعاصرة. وتلك الكتابات تراوحت ما بين الترويج لمفهوم "التنمية البشرية" كمرحلة في صياغة دليل إجمالي للتنمية، أو بدت كمحاولات تنظيرية في تطوير أدبيات التنمية. وربما حظيت تلك الكتابات المعاصرة بقبول أكثر لو لم يركز عليها البنك الدولي، المتورط بالفعل في عديد من التوجهات (المؤلمة بالطبع) للتصحيح الهيكلي في البلدان النامية، وإذا لم ترد إشارات مبهمة حول فوائد متوقعة لقياس "دليل التنمية البشرية" وارتباط ذلك باشتقاق السياسات الاقتصادية.

لقد بدت نتائج بعض المقارنات مثيرة للريبة أحيانا، بقدر ما فهم أن التنمية البشرية هي طاقات كامنة ورهانات على المستقبل. واتهمت المحاولات المتمركزة في المنظمات الدولية بالتبسيط والتجريد بقدر ما أهملت خصوصيات الأقطار العربية ووجهة نظر المفكرين العرب في كيفية خلق الظروف اللازمة لتراكم الطاقات وظهور عطاء التنمية البشرية.

ولا بد من أن هناك حكمة ما في تطوير مؤشرات (ودليل إجمالي) للتنمية البشرية تقبل المقارنة عبر أقطار العالم لدى المنظمات الدولية. وعندما لا يكون ذلك على حساب إمكان الاستفادة من تلك المؤشرات في رصد إمكانات المستقبل المتاحة للبلدان النامية وفي اشتقاق أهم السياسات وعندما لا تهمل الأوضاع الخاصة لكل بلد أو إقليم على حدة؟

ويبدو أن ذلك التساؤل كان في خلفية الأوراق والمحاورات والتوصيات في إطار "اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي" الذي عُقد في القاهرة خلال فترة ٦-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والتي ضمت آراء العديد من ذوي الخبرات والمفكرين في الساحة العربية.

وتنطلق هذه الدراسة إذن من متابعة القضايا المطروحة عربيا إلى رسم ملامح لتطوير منهج لقياس التنمية البشرية، كما توضح ما يحتاجه ذلك من جهد متميز وقواعد للمعلومات. والمطلب الأكثر إلحاحا هو توسيع الفائدة المرجوة من قياس مؤشرات (ودليل) التنمية البشرية إلى أكثر من لفت نظر وجذب اهتمام متخذ القرار إلى أهمية التنمية البشرية، (أو إلى أهمية إجراء المقارنات عبر الدول، والى المواقع والفئات الموجودة داخل كل قطر). وقد جرى، في البدء التأكد من ملابسات ظهور وتبني مفهوم ومقاييس التنمية البشرية، والفائدة العملية لذلك في الظروف العربية. ففي هذه الظروف الخاصة تظل قضايا التنمية والهوية الحضارية ومقابلة تحديات القرن التالي هي المحك لأي تطوير أو لتقييم أي اختلاف. أي أن الفائدة تتركز في مدى كفاءة مقاييس التنمية البشرية في التعرف على محددات التنمية العربية، وفي اشتقاق السياسات الموائمة للمدى البعيد، وفي تمييز الرهان العربي على المستقبل.

وقد يكون من المفيد هنا سرد بعض الملاحظات على عجالة:

- إن الحقبة السابقة لظهور مفهوم ومقاييس التنمية البشرية قد عبرت عن تراكمات معرفية تحولية وهامة كانت، بالدرجة الأولى، نتيجة لتحولات المعارف العلمية وتحولات الهياكل والأسواق الاقتصادية والنظم السياسية. وأفرزت هذه الحقبة ظهور الاهتمام بمقاييس التنمية البشرية (في التعرف على متطلبات عصر جديد لفنون الانتاج والقيم والمفاهيم الإنسانية والتنموية) كما أفرزت بدايات التنظير لفكر "التنمية المطردة". ولم يقل أحد حتى الآن أن مؤشرات التنمية البشرية وإرهاصات فكر اطراد التنمية هي بدائل فكرية، ومازال الباب مفتوحا للتكامل بين هذه وتلك؛

- وان أكثر أسباب اللبس في مؤشرات التنمية البشرية نتج من عدم وضوح ما الذي نقيس تحديدا. هل نقيس المتاح والمتطلبات لتنمية البشر؟ أم نقيس عطاء هؤلاء البشر؟ أم نقيس مدى الرهان على مستقبل أفضل ومتضمن فيما أستثمر بالبشر؟ وعبر العقود السابقة كنا نتعامل مع مقاييس متعددة للتنمية، (تنوع مؤشراتها، نوعية الحياة، الرفاهية، الموارد البشرية،...) ولا بد إننا نقصد الآن شيئا مختلفا ولو بقدر. ويبدو حتى الآن أن الإجابة بأن البشر هم هدف التنمية واسبابها في نفس الوقت (أن هناك ترجيعاً عكسياً بين المتاح للبشر وإنتاجيتهم، وبالتالي لنتعامل مع المؤثرات والأثر في كل أجمالي) قد ساعدت، دون قصد، في زيادة غموض المفهوم وصعوبة تمييزه عما سبق من مفاهيم ومقاييس؛

- وعلى كل فان التقارير الدولية عن التنمية البشرية تسلم بأننا بصدد "مفهوم معقد". ويترتب على ذلك أن "الدليل سيظل قابلا للتطويرات والتحسين والصقل نتيجة لتزايد الوعي بأوجه القصور التي فيه "..." ولا يمكن أن يحل محل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المفصلة الأخرى" [1]. وحتى يمكن لهذه القياسات والتقارير التقدم للتأثير على متخذ القرار، " وأن تتعدى مجرد تحليل أثر اختيارات الماضي والحاضر على الأوضاع الحالية للتنمية البشرية. وأن تجد وسيلة لتقييم بدائل السياسات، ولاشتقاق سيناريوهات للمستقبل مع توضيح ما يصحبها من آثار إيجابية وسلبية" [2]. ويجب الا يضيع هذا المقصد في سعي "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" وزيادة اهتمامه بالتنمية البشرية وقياسها.

---

١ يأتي مثل تلك الملاحظة، تباعا، عبر "تقرير التنمية البشرية"، منذ صدور أول تقرير بهذا العنوان، في عام ١٩٩٠.

٢ UNDP: Country Strategies for Social Development: The Experience of Egypt, UNDP Series on Sustainable Human Development, p. 7.

وإذن فنقطة البدء في أي تطوير لقياس التنمية البشرية في الظروف العربية (أو غيرها) ما زال يعني المزيد من العمل الفكري الخاص في تأصيل المفهوم من حيث العصر الذي نعيشه وخصوصيتنا العربية، قبل التقدم في اقتراح أساليب لتحسين القياس.

- قد يبدو مفهوم "التنمية البشرية" في هذه الدراسة، ولوهلة أولى، وكأنه يتبنى مدخل "القدرات البشرية". ولكن ذلك غير صحيح، فهو لا يستبعد أن البشر هم غاية التنمية ومدخلاتها في نفس الوقت. ويأتي التطوير من خلال مراجعة إطار عالمي (سريع في تغيره وشرس أمام فرص البقاء بأسواقه) ، ومن خلال التطلع إلى رأى البشر أنفسهم واحتياجات تجمعاتهم، ومن خلال التنظير للمحددات والسقوف وحقيقة التفاعلات في أطر حضارية ثقافية بعينها!

- ولا تمثل هذه الدراسة أكثر من ملامح للبداية، تتطلب الكثير من العمل انطلاقا من قاعدة البيانات العربية، ولقاءات حول محتواها، واتفاق على بعض الاختيارات الواردة في مقترحاتها.

أولا- إعادة قراءة لملابسات ظهور المفهوم

ألف- تحولات العلوم والتقنيات

في صلب وخلفية التحولات الحضارية العميقة الحاصلة في العالم - في المجتمعات والاقتصاديات والمفاهيم - تبدو الإنجازات المعرفية العلمية والتقنية أوضح من أية معطيات ومؤثرات أخرى. وعلينا أن نبين كيف أدت التحولات العميقة الحاصلة في العلوم والتقنيات إلى مطالب جديدة بالنسبة الى البشر وهياكل الانتاج ومفاهيم الموارد. وذلك يتطلب منا المرور على العلوم الاساسية، فالتقنيات والتطبيق، ثم إلى الانعكاسات على مفهوم ومتطلبات التنمية في العالم المعاصر ومستقبلا. وهنا نتحدث عن إنجازات وآثار تبلورت فيما يسمى "العقد الذهبي للعلوم"، أو الثمانينيات.

لقد كانت استجابة الرياضيات سريعة وحاسمة في التعبير عن اللايقين (والانهيار والكارثية) الذي واجهته العلوم الأخرى كمخرج مناسب ومطلوب لاستكمال تطورها. وأثبتت الحاسبات الشخصية والعملاقة نجاعتها في تقديم مقترحات بالحلول، والتنظير لعمليات هندسية ومنظومات معقدة. وتم إثبات افتراضات هامة في البناء الداخلي للرياضيات بعد عدة عقود من الفشل، الأمر الذي سمح بمزيد من التقارب والتجانس بين مجالات رياضية كانت متباعدة. وسمح التطور المشار إليه بقدرات عالية لمحاكاة الأنساق المعقدة التي تشمل أبعادا طبيعية وهندسية وإنسانية، وكذا في توليد لغات منطقية طبيعية تتعامل بها ألحوا سيب. وأيا كان مستقبل الرياضيات - كفرع حر منطلق للمعرفة - فهو مرهون بالمزيد من استخدام الحاسبات والاقتراب من احتياجات العلوم الأخرى وحل مشكلاته المؤجلة والخروج من مأزق التجريد الشديد.

أما بالنسبة الى الفيزياء، فالكثير كان مرهونا بتطوير مناهج مناسبة للبت في كنه مكونات المادة، والتوصل إلى توحيد أخير لقوى الطبيعة، واستكمال الاختبارات الخاصة بالقوى الكهرونووية. ويلعب في ذلك دورا كبيرا ما يتم إنجازه في علم الفلك وفي بحوث قائمة على نظريتي النسبية وميكانيكا الكم، وكذلك على استخدام الحاسبات الكبيرة في محاكاة تستهدف الكشف عن الجسيمات الأولية والقوى والتفاعلات. ولقد أنعكس التطور الحادث بشكل درامي في فهم أفضل لفيزياء البلازما والتكوين البلوري للمواد والتحكم في الجسيمات الناقلة للشحنات وبدايات جديدة نحو الاندماج النووي والموصلات الفائقة والخواص الكهروضوئية. ويبقى الملمح الرئيسي للتقدم المرتقب في حقول الفيزياء مرهوناً مرة أخرى، بالحاسبات الموجهة الى استخدامات خاصة ومحاكاة الأنساق المعقدة والتنظير للايقين والعشوائية، إضافة إلى أية مفاجآت خاصة بتوحيد القوى، واكتساب فهم كيفية نشوء الكتلة، وخاصة شحنتها، والتعرف على الجسيمات (أو الأوتار، أو ...) الأولية أكثر من غيرها، واكتساب فهم أعمق للجسيمات المضادة. ولا يجب أن ننسى الآثار التقنية والاقتصادية الساحقة لبعض التوقعات في مجالات الفيزياء، خاصة المترتبة على تقدم ثوري في الاندماج النووي أو الموصلات الفائقة أو الجسيمات المضادة والتحكم في تفاعلاتها. كما لا يجب أن ننسى التلاحم شبه الكامل حاليا بين علمي الفيزياء والفلك؛

وأما بالنسبة الى الكيمياء، فإضافة إلى كونها تنهل، بانتظام، من التقدم الحادث في الفيزياء، وتعتمد بشكل أوسع على أساليب ميكانيكا الكم واستخدام الرياضيات ومحاكاة التفاعلات باستخدام الحواسب، حدث تغير جذري في أساليبها الخاصة بالشخيص والتحليل. وتتقدم الكيمياء اليوم في دراسة البنية الأساسية الفراغية والإلكترونية للمواد وعلاقتها بالخواص الكيماوية، كما في دراسة التفاعلات بين المادة والإشعاع وتطوير وسائط وظروف جديدة للتفاعلات. وهي تسترشد الآن، أكثر من أي وقت، باحتياجات قطاعات الطاقة والغذاء والأعمال البحثية البيولوجية. ومن المأمول أن يؤدي التقدم بالحاسبات وتحليل الأنساق والمنابع الليزرية القابلة للتوليف إلى خدمات جليلة للكيمياء في فهم النظم الكيماوية (وهي غاية في التعقيد) والوصول إلى قياسات دقيقة لما تستخدمه من قِيم تقريبية. وسيؤدي ذلك مرة أخرى إلى تعظيم فائدة علم الكيمياء بالنسبة الى العلوم البيولوجية. وحتى تُقدم الكيمياء خلال العقود الآتية، الخدمات المأمولة منها في ضوء الثورات التقنية المعاصرة، فهي تستهدف التركيز على دراسات خواص ومركبات التفاعل على سطوح الأجسام الصلبة وتأثرها بالإشعاعات والجسيمات. وأيا كان التقدم المتوقع في الكيمياء فهو مرهون أيضا بمدى الغنى الذي سيحدث في فهم هندسة النظم المعقدة الكيماوية (فراغية وإلكترونية) ومحاكاتها واستخدام نظم الخبرة والذكاء الاصطناعي. وبقدر ما يتم ذلك يكون التوصل إلى أنماط جديدة للروابط الكيماوية لم تكن معروفة من قبل؛

وأما بالنسبة الى العلوم الحيوية، فالتقدم الذي نعرفه ما زال مستمرا على محاور علم المناعة والبيولوجيا الصغروية وبيولوجيا الخلية، وانعكاسا، على التقدم في الهندسة الوراثية وفهم عمل المخ والاتصال البشري ومنظومة عمل مكونات المخلوق الحي وتخليق مكونات عضوية جديدة لحل مشكلات صحية وبيئية ومثالية قديمة. فالبيولوجيا الصغروية تمدنا اليوم بفهم لعمل المخلوقات والمكونات الأدنى، وبأسس لتطبيقات في كافة مناحي الحياة. واليوم ازداد فهمنا كثيراً لعمل نظم المناعة والتعارف بين الكائنات الصغروية والوراثة وهندسة وسائطها. والأسس النظرية المقدمة، كما أخذت من التقدم في التقنيات المعاصرة، أضافت إليها تطبيقات في مجالات الحيوان والبيئة والوقاية والعلاج. ومن خلال موالفة بيولوجيا الخلية للمعارف المتاحة لديها، ازددنا اقترابا من فهم نظم الاتصال الداخلية لمكونات الأجسام الحية وعمليات التبادل بينها. وأيا كان التقدم التالي في العلوم الحيوية، فهو يستمر في القيام على فهم عميق لأنساق معقدة ومحاكاتها، واستخدام راق للتقنيات المعاصرة التي أفرزتها باقي العلوم الطبيعية، وعلى تعامل الباحث مع مكونات صغيرة لا يراها بشكل مباشر، كما هو الحال مع الباحث في العلوم الطبيعية الأخرى.

ويمكننا الحديث عن تحولات (أو طفرات) تقنية انبنت على ما سبق من تحولات معرفية، في تفاعل مثمر في اتجاهين. ويتعرض العالم كله اليوم لتأثير هذه التحولات التقنية في مختلف مناحي الحياة

وأنساقها الثقافية العامة[٣]، وليس فقط في مدخلاتها وفنون الإنتاج. أي أنها تتميز بأبعد أشكال التأثير المتبادل مع الظواهر الاجتماعية والقيمية السلوكية والاقتصادية والبيئية والسياسية. تلك هي التحولات المتمثلة في تقنيات المعلوماتية والبيولوجية والمواد، أو ما نسميه التقنيات الحديثة. وتتضمن "المعلوماتية" انتشار نظم المعلومات والاتصال، والتناقص المتزايد في حجم وكلفة التجهيزات، وإمكانيات الإدارة عن بعد واستخدام الروبوت والوحدات الإلكترونية الذكية الدقيقة في الإنتاج، وتزايد قيمة المعلومات والخدمات في الناتج الاقتصادي، وإنتاج "السلع" حين الطلب واحتفاظ البائع بسلعته رغم بيعها، ومداخل لترشيد استخدام المواد والطاقة وترشيد البحث العلمي والإدارة، وثورة في الاتصال البشري (الثورة الثالثة)، وتغيرات في مفاهيم الوطنية والحدود والأمن وقوة العمل والتعليم والأمية والثقافة واللغة، ومحاذير في تشكيل أنماط الحياة والاستهلاك والتفكير واللغة وإملاء الثقافة على الآخرين وتشكيل قراراتهم. وتتضمن "البيولوجية" تطبيقات لا حصر لها في المناعة والوقاية والإنتاج والفصل للمادة والطاقة، وتدوير المخلفات ومصادر جديدة للغذاء، وإعادة صياغة مفاهيمنا حول الحياة والصحة والإنتاج والتصنيع. ورغم ما تقدمه تلك التقنيات (كما السابقة) من مواءمة مع البيئة، فإنها تطرح أيضا تحديات مجتمعية وصحية وثقافية ودينية. وتنبني التحولات الحاصلة في "إحلال المواد" على فهم عميق لتكوين المادة (فراغاتها، وحركة الجسيمات فيها، وتركيبها البلوري). وبالتالي يمكن التوصل إلى مواد جديدة بديلة لتلك الموجودة في الطبيعة، وبخواص مقصودة، والأمر الذي يدعونا، بشكل حاد، إلى مراجعة ما نعرفه تقليديا عن الميزات النسبية الاقتصادية ودوال الإنتاج ونماذج تفكيرنا.

ويجمع هذه التقنيات وتطبيقاتها ملامح وتحولات نشير إلى أهمها:

- أنها تبنى على تطور حاسم في العلوم الأساسية: نتائجها ومناهجها؛
- قد تكون أكثر سلاما مع البيئة، ولكنها يمكن أن تكون محايدة، ويمكن التخطيط للانتفاع بتطبيقاتها على نحو أنسب؛
- تتفاعل فيما بينها تفاعلاً تاماً، والتقدم في أي من مجالاتها مرهون بحال المعرفة (على المستوى الجامعي) بالعلوم الأساسية وبالتقنيات؛
- تتحقق في مراحلها المختلفة بناء على جهد متعدد التخصصات؛
- تنتج منها مفاهيم وتطبيقات اقتصادية ثورية تماما، ومفاهيم جديدة للحياة؛

---

٣ C. M. Kinnon (et. al., eds.): "The Impact of Modern Scientific Ideas on Society: In Commemoration of Einstein", O. Reidel Pub. Company, London 1981. ، حيث التحولات المعرفية يمكن أن تؤثر مباشرة على الأنساق الثقافية، ودون المرور بالتطبيقات التقنية.

- تغير في الميزات النسبية لكل بلد، وفي تركيبته الاجتماعية وشرائحها، وفي مفاهيم المدير والإدارة والمركزية والتخطيط والحسابات القومية، ودور الدولة والحكم والحكومة؛

- تجعل من المورد البشري والإبداع والعقل (والتنظيم المجتمعي المناسب لذلك وحريات المجتمع المدني، على كافة المستويات، وخريج الجامعة المواكب للمعارف والعلوم الأساسية...) المحددات الحقيقية للتنمية والإنتاج؛

- تلك التحولات كانت تمثل وجها واحدا من كل يتمثل في تحولات حضارية عميقة حصلت في الغرب الصناعي نتيجة لتفاعل عميق بين التراكم المعرفي العلمي من ناحية، والوعي بمأزق التنمية والبيئة والأيديولوجيات من ناحية أخرى.

وصاحب تلك التحولات الحضارية تغير ثوري في العديد من المفاهيم والمصطلحات والمناهج التي درجنا عليها. كما ننبه هنا الى ما نلاحظه من تضاؤل الخلاف والمسافة الزمنية بين ما نعتبره علما (أو معرفة أساسية) من ناحية، وما نعتبره تطبيقا تقنيا، من ناحية أخرى.

ونحن لا نستطيع أن نفصل (ما بين سبب ونتيجة) بين التطور في العلوم الطبيعية من ناحية والعلوم الإنسانية من ناحية أخرى، فكلاهما كان يغذي الآخر بدوافع للإبداع والاختيار وضرورات الشمول، كما أنه كان يمد الآخر بتجارب في المنهجية أثبتت جدواها في النهاية على معدلات تطور ونجاح البحث العلمي وتقاليده.

وتشمل العلوم الإنسانية الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية، وعلوم النفس والإدارة. والملاحظة الأولى تتمثل في المصاعب المتزايدة اليوم عند محاولة الفصل والتمييز بينها. ولقد قابلنا موقفا شبيها بهذا في الفصل بين الفلك والفيزياء، ومصاعب فصل الكيمياء عن الفيزياء، ومصاعب فصل علوم بيولوجية أو رياضية عن بعضها. وظهرت ضرورة المزيد من الاندماج والاعتماد المتبادل وبناء أنساق تحليلية أشمل، تضم أوسع من اهتمام المجال العلمي المتخصص كشرط من شروط التطور. ويمكننا أن نشير إلى المزيد من الملامح في تطور العلوم الإنسانية كالتالي:

- إن تطورا أكبر بكثير يحدث في هذه العلوم على المستويات الجزئية(والقطاعية والفردية) مقارنة بالمستوى الإجمالي الكلي. ويرتبط ذلك باستخدام الحاسبات ونظم الخبرة والذكاء الاصطناعي، وبتشجيع الإدارة على هذه المستويات؛

- تراجع الكم الكبير من الافتراضات المتضمنة والمكونات الأيديولوجية في مكونات النظرية والاهداف، مقارنة بما كان عبر قرن سابق؛

- التقدم لدمج تعبيرات واعية عن التفاصيل والدرجات الأوسع للشمول، وعن مراكز القوى في الاختيار واتخاذ القرارات، وعن التنوع الكبير في المصالح وديناميتها عبر الزمن؛

- محاولة التنظير من خلال تحليل الأنساق وديناميتها واختبارها من خلال التطبيق؛

- الاهتمام بالخصوصيات القومية والبيئية والإثنية وتفاعلاتها؛

- نبذ المناهج الكلية في البحث، وكذلك تراجع الاعتماد على استمارات الاستبيان بعدما وجه لها من انتقادات أساسية، ومحاولة تأصيل مناهج بديلة تنبذ التعميم في البحث الاجتماعي؛

- وتمايزا عن العلوم غير الإنسانية، محاولة تضمين البعد المستقبلي في التنظير وديناميات حركة المجتمعات. أي البدء بأن العالم الآن هو في لحظة مراجعة شاملة تماما لمعطيات الحضارة المهيمنة، وأننا على كافة المستويات، نتأثر في سلوكنا وفنوننا وأدائنا الاجتماعي الاقتصادي والسياسي بارهاصات التحول الحضاري إلى مرحلة "ما بعد التحديث". ويمثل المنظرون هنا "الحركة المابعدية"، وينظرون الى المشاهد بميوعة أيديولوجية، وبتحلل من المناهج الأكاديمية التقليدية الصارمة؛

- ملاحقة المترتبات التحولية للتقنيات الحديثة (المعلوماتية والبيولوجية وإحلال المواد)، وخاصة ما يتصل بثورة الاتصال البشري، وما ارتبط بهذه التقنيات من تغيرات ثورية في المفاهيم والمصطلحات، كما ذكر؛

- ويجمع علماء الإنسانيات والمفكرون على أن هذه تباشير للخروج من الأزمات المعاصرة لتلك العلوم، وللتمهيد لمسيرة معرفية حضارية تتسق فيها تلك العلوم بتطورها مع ازدياد معرفتنا بالحياة والطبيعة والبيئة؛

- كما أن هناك إجماعاً حول ضرورات الاهتمام بالتنظير في اللايقين والأنساق المعقدة واستخدام النماذج المنطقية الكمية عبر الأقطار والأقاليم، وبزيادة الاعتماد على النمو الهائل في المعلوماتية والحاسبات وقواعد البيانات واللغات الحاسوبية المجهزة للتعبير عن عمليات وظواهر غير كمية وغير يقينية.

ويمكننا هنا أن نربط ما سبق أيضا بملاحظات شهدتها مرحلة التحول:

- ترتب الكثير على مراجعة الرأسمالية لنفسها، ومراجعة المفكرين لمواقفهم السابقة من البيئة؛

- ارتبطت بمطالب لتفادي الرعب النووي، وتنامي الوعي بين العلماء وبين البشر، وانتباه للمكانة التي يجب أن يحظى بها المجتمع المدني من حيث حرياته وإبداعه؛

- دعوة رجال الدين الى المشاركة في الحوار الدائر حول التقنيات وتطبيقاتها، بعد البحثية وعند التطبيق بوحدات الإنتاج [٤].

باء- التفاعلات مع النسق المجتمعي والعالم

الدروس المستفادة من متابعة العصر الذي نعيشه، ومن استشراف التحديات التي سوف تجابهها التنمية العربية مستقبلا، علينا مناقشتها وتدقيقها والبحث في مراحل للتعامل معها عبر هذه الدراسة. وتلك ضرورة لإمكان تقديم تطوير موائم لمفهوم التنمية البشرية وقياسها. ولنبدأ الآن بتمييز أولي لبعض هذه الدروس انطلاقا مما سبق.

يفرض هذا العصر (والتحديات) الاستثمار في العقل، وضمان توافر نخب بعينها مجهزة للتعامل مع مفاهيم ومداخل مغايرة للبحث والتطوير والتوصل الى اكتساب ميزات تنافسية والى اتخاذ القرار. وعدم تحقق هذا الاستثمار العالي في العقل وتجهيز النخبة المطلوبة إما أن يجعل التنمية مستحيلة، أو مكلفة للغاية، واما أن يفرض على البلد النامي شكلا جديدا ومرعبا للتبعية وتقسيم العمل الدولي. وكل ذلك بافتراض أن هذا البلد النامي لا يستطيع متابعة ومواءمة التطورات العلمية التقنية، ولا إنتاج معارفه وتقنياته الخاصة، ولا اجراء التصحيح الهيكلي والمجتمعي الضروري لذلك.

والاستثمار في العقل، إضافة إلى معنى "التقدم" في متابعة وهضم العلوم الأساسية، مؤداه أيضا الانطلاق من التعرف على ميزات تنافسية جديدة وسط عالم متغير يتسم بقوة المنافسة. أي السعي الى تكامل العلوم والمعارف والموروث الحضاري، والتدريب على التعامل مع أنساق معقدة ومحاكاتها، وتنظيم قواعد المعلومات. وقبل كل ذلك اعتبار أن التنمية البشرية قضية أمن قومي والمطلب الرئيسي في البحث عن مستقبل.

أي أننا مطالبون بتحقيق الحريات وظروف الإبداع ومراجعة مفهوم الحكم Governance . وأن مفهوم التنمية البشرية الذي نقصده لا بد وأن يمتد في ظروفنا حتى يشمل مفاهيم أوسع مثل "التنوير" [٥].

---

٤ دفع ذلك العلماء الى عرض التحولات الحاضرة (في العلوم والتقنية والتطبيق) في تقسيم ينحو الىالفصل بين النسق الطبيعي، والنسق الحيوي، والنسق الاجتماعي، دون التركيز على الفصل بين معارف أساسية وأخرى تطبيقية. وتلك الصعوبة هي التي دفعت القائمين على تقارير عن العلم والتقنية وآفاقها، قدمت إلى الكونجرس الأمريكي الى تقسيم آخر مثل: النسق الطبيعي، الوضع الحيوي، وتركيب المادة. وذلك قبل الدخول في تفصيلات تقنية شديدة. والمقولة المتضمنة هنا هي إشارة الى مدى أهمية التداخل بين التخصصات، وبين المعارف الأساسية والتقنيات، وبين العلم والتطبيق الذي نعرف مجمل أثاره، في أي عمل تعليمي أو علمي جاد معاصر.

٥ استرشاد بمفاهيم عند "كانت"، و "فوكو"، و "زكي نجيب محمود".

وعكس ذلك هو "القصور"، وهو حالة معينة لإرادتنا تجعلنا نقبل، ببساطة، بسلطة شخص آخر يوجهنا في مجالات يكون من اللائق فيها استخدام العقل. والتنوير يمتد من التغيير التاريخي الذي يستهدف الوجود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس إلى إنسانية الكائن البشري. فكيف يحقق "التقدم" و "التنمية" ليستعمل العقل في البحث عما هو ضروري له من مجالات تنموية ومصادر وموارد جديدة، وكيف يمكن للأفراد أن يباشروا جرأتهم على المعرفة؟

ونحن هنا نكون قد جاوزنا مفاهيم مثل تخطيط القوى العاملة، والموارد البشرية واقتصاديات التعليم والتدريب، ... ونكون قد جاوزنا مقاييس نوعية الحياة، ومستوى المعيشة، وإشباع الحاجات الأساسية،...، لنقترب من تحديات جديدة لعصر جديد. وغير صحيح أن المناقشة هي نفسها أيا كان المفهوم الذي نتبناه: التنمية الشاملة، أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أو التنمية البشرية. وغير صحيح أن أعيننا هي على قضايا جزئية مثل قياس أثر برامج التكيف الهيكلي أو غيرها.

فما نحن بصدده هو فهم للتنمية ينبني على أن "التقدم" يحتاج ثلاثية: علمية المجتمع والتعليم، وإطلاق الحريات الأساسية، والتنمية الاقتصادية. وخبرة بالتنمية تجعلها متواصلة (مطردة Sustainable) توصلنا إلى مفاهيمها في ضوء ما سبق عرضه الآن من تحولات معرفية تأخذ في الاعتبار ظهور البشر كمحدد للإنتاج (وليس أي بشر)، وارتباطا بمفاهيم جديدة للبحث والإدارة العلمية، وتراجع الأيديولوجيات، وتغيرات النظام العالمي وتقسيم العمل والميزات التنافسية، وقبل كل ذلك بفهمنا لتعقيدات أنساق الحياة. وهنا فان البعد البيئي (حتمية الاهتمام بحقوق الأجيال التالية، والتدقيق في الاختيارات التنموية وفي المشروعات ومصادر الثروة ونمط الاستهلاك وبدائل التقنية)، سواء في المقدمات النظرية أو عند تطوير المؤشرات، يجب أن يأخذ ما يناسبه من اهتمام.

والحديث عن "التنمية البشرية" دون ربط واضح بالتغيرات العميقة والخبرات المتراكمة على الساحة العالمية، وفي خلفيتها وضوح آثار الثورة العلمية التقنية، ما هو إلا عود على بدء، أو تكرار لإنجازات سابقة في فكر التنمية[٦]. فالان علينا التسليم والقياس لأهمية التنمية البشرية (خاصة التعليم وطاقة

---

٦ راجع في ذلك: محمد عدنان وديع: "تنمية الموارد البشرية: مسح العلاقات والمؤشرات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أيار/مايو ١٩٩٥.

- محمد العوض جلال الدين: "التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، آذار/مارس ١٩٩٣؛

- إسماعيل صبري عبدالله: "التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة"، كراسات بحوث إقتصادية عربية ١- سلسلة التنمية البشرية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، آب/اغسطس ١٩٩٤.

- N.L. Hicks: "Growth VS. Basic Needs: Is there a Trade - Off?", World Development, Vol. 7, No. 11/12. 1979;

- C. Sachs: "Exploring the Human Dimension of Development: A Review of Literature", UNESCO (BEP/GPI/59), Jan. 1990.

البحث العلمي والتطوير التقني ودرجة إشباع الحاجات الأساسية وإنتاجية العمل) في محددات مجمل النمو الاقتصادي[٧]. ومن ناحية أخرى علينا تفادى التكرار مع ما سبق في فكر التنمية والدعوة الى تعدد مساراتها وتنوع مؤشراتها، ومراجعة مفهوم "التقدم"، والنظر الى البشر كغاية وليس كوسيلة. وكل ذلك تم تقديمه تحت مسمى فكر"التنمية البديلة".

ولا شك في أن التقارير الدولية المتتابعة، بتبنيها مفهوماً مرناً (يتسع تدريجيا) لعبارة "توسيع الخيارات أمام الناس" (في حياة طويلة صحيحة، ومعرفة، ومستوى معيشة لائق، وحريات وحقوق إنسان واحترام للنفس) إنما تقترب كثيرا من حركة تنويع مؤشرات التنمية منذ ميردال (الدراما الآسيوية) وإلى فكر "التنمية البديلة". وذلك مأزق طبيعي (يتمثل في التكرار) ينتج عن فصل قائمة المؤشرات عن الخلفية النظرية الضرورية للتنمية وقناعات المفكرين ورغبات البشر في توجهات تنموية وأولويات حاكمة في ظروف بعينها. وسوف يزداد الإحباط – كما يقول سعيد النجار – عندما نتجاوز الفكر النظري ونتقدم دون تمهيد لتجميع المؤشرات في دليل إجمالي وإجراء المقارنات بين دول العالم. وفي ذلك يقول: "من الخطأ أن نضع المؤشرات المختلفة في مقياس واحد، ونحاول أن نصل إلى دليل موحد. لأن هذه المحاولة لها تاريخ طويل وقد فشلت قبل ذلك فشلا ذريعا، وستفشل أيضا في مؤشر التنمية البشرية. إنما هذا لا ينفي أن تكون هناك عدة مؤشرات للتنمية البشرية، دون محاولة تقسيم العالم وترتيب دوله على أساسها"[٨].

والتحفظات على أي محاولة للقياس والمقارنة عديدة، وسوف نعود لبعضها. ومطلب تمييز مفهوم أدق (وبالتالي تدقيق مداخل القياس) للتنمية البشرية يجب أن يستمر في ضوء ملابسات عالمية كثيرة.

لقد لعب طول الأزمة الاقتصادية العالمية، وكنه ودوافع التحولات الحاصلة في شرق أوروبا، وتزايد الوعي بطبيعة المحددات والتشابكات البيئية، وميوعة الأيديولوجيات التي سادت من قبل، كذلك (مثل الثورة العلمية التقنية) دورا حاسما في تشكيل هموم التسعينيات في التنمية والعلاقات الدولية، فبدت ارهاصات فكر جديد ينظر الى تداخل العالم من خلال ثورة الاتصالات وباقي انعكاسات التحولات التقنية، ويبنى على الخبرات التنموية السابقة، ويرفض التبسيط والتقريب المخل في مؤشرات التنمية كما يرفض التنميط والقياس في تحديد مسارها. وهذا هو فكر الحركة "المابعدية أو ما بعد التحديث والتصنيع". وهو يُعنى بتضمين الاستهداف في نشاط التنظير للتنمية، الأمر الذي يعني ببساطة مشاركة البشر في تحديد الأولويات والغايات ومفهوم توسيع الخيارات أمامهم. وهذا الفكر لـ "يؤسس وعي حضاري نقدي جديد

---

٧ يشار في ذلك الى "الكفاءة" في استخدام مدخلات الإنتاج وعناصره، أو يشار إلى متغير سمي "التغير التقني"، وفي الحسابات المتاحة دوليا عزي نصف النمو في الناتج الى ذلك، شاملا نوعية العمالة والمبتكرات ومستوى الإدارة العلمية والنجاح في اختيار وتطوير الهياكل الإقتصادية والقطاعية. راجع التقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١.

٨ تعقيب من سعيد النجار على دراسة إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة"، مرجع سبق ذكره.

أساسه التنوع الحضاري ونسبية المعرفة واحترام الفروقات والاهتمام بتفاصيل الحياة التي أهملت في سياق موجة توحيد العالم وبناء الحضارة العلمية والصناعية والعقلانية" [٩]، كما كان في السابق. ثم أن هذا الفكر، بطبيعته، يعني الاستخدام الإيجابي للثورة العلمية التقنية والتمايز الحضاري عبر جناحي اطراد التنمية والتنمية البشرية في مجتمعات وثقافات بعينها. "وكذلك حاجة التنمية الآن ومستقبلا إلى عطاء متميز للبشر في المبادرات والتجانس مع الوسط التقني وفي توظيف تقنيات المعلوماتية والبيولوجية والمواد الجديدة"... "وللخروج من عديد من المفاهيم التي ارتبطت بالثورة الصناعية مثل الإنتاج الكبير، والتخصص، وإحلال الواردات، والأثر الحاسم لقاعدة الموارد الطبيعية في تقسيم العمل الدولي، ومن مفاهيم سابقة للكفاءة الاقتصادية" [١٠]. وبالنسبة الى الغرب الصناعي، جاءت تلك الدروس متأخرة، رغم سبق تكرارها في العالم النامي. والمشجع أن ذلك كان بسبب تزايد فهمنا لعمل الأنساق المجتمعية، حيث لم تكن اختيارات الغرب في التحديث والتنميط في حقبة التصنيع، لا الأكثر منطقية ولا حتمية [١١].

ويبدو أن الاقتصاديين ما زالوا يقدرون على التكرار، والتسليم بتغيرات حضارية وتقنية دون التعمق فيها، ويرفعون شعارات تنموية ولكنهم في التطبيق أسرى النيوكلاسيكية. وما زال طريق التحدي المنهجي أمامهم طويلا ويحتاج المزيد من التدقيق وبحث الحالات المتميزة. ولكن تلك دعوة للاقتراب والتفاعل مع المفكرين والتخصصات المعرفية الأخرى، قبل أية جرأة على قياس "حال التنمية البشرية" في موقع ما. وكما يقول إسماعيل صبري عبد الله: "تنمية الإنسان، كل الإنسان وكل الناس مطلب سابق وقديم قدم فيه المفكرون الكثير، ونفوا بسهولة مفهوم الإنسان الاقتصادي، وأخضعوا مفهوم العقلانية الاقتصادية للنقد في مواقع كثيرة، ولكنهم لم يجتذبوا حتى بعض الاقتصاديين الأكاديميين من الجامعات الأمريكية". .. "وخلاصة ما سبق أن البشر لم يدخلوا بعد مملكة الاقتصاد الأكاديمي. ولا مفر، إن أردنا لمفهوم التنمية البشرية أن يعيش وأن يؤثر، أن نبحث عن صياغة اقتصادية له تسمح بوجود لغة مشتركة لا بد منها للحوار المنتج" [١٢].

ويمارس الاقتصاديون نشاطهم بشكل تجزيئي، فهم يسلمون بأهمية اطراد التنمية والتنمية البشرية والأبعاد الاجتماعية لذلك، ولكنهم غير مستعدين لربط هذه الأبعاد في تنظير متكامل يساعدنا في تطوير مقاييس مناسبة وتفصيلية للتنمية البشرية تساعد في تحديد الإستراتيجيات واشتقاق السياسات الاقتصادية.

---

٩ عبد الخالق عبد الله: "الإتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة"، المستقبل العربي، تموز/ يوليو ١٩٩١.

١٠ علي نصار: "المؤشرات السياسية والتقنية والبيئية في تقييم السياسات الإقتصادية العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٥.

١١ C. F. Sabel, J. Zeitlin: "Historical alternatives to mass production, politics, markets and technology in the ninteenth century, "Past and Present, No. 108, August 1985.

١٢ اسماعيل صبري عبد الله: "التنمية البشرية: المفهوم والقياس"، سبق ذكره.

ويبدو أنه يجب التذكير بدروس وخبرات التنمية، والتي كان من الواجب أن تدفعنا تجاه مفاهيم الاطراد وتنمية البشر والمؤسسات، أي ألا نهمل الفرق بين الضرورة والكفاية، وألا نعتبر التقدم في الكثرة. وأن نحدد ماذا نقصد بسوء النشاط التنموي والاقتصادي من حيث التكاليف الاجتماعية والبيئية، وفي إشباع الحاجات الاجتماعية الحقة، وعدم إهمال الثقافات والتمايزات المجتمعية. "فالأزمة، ذلك العائق الهائل، .. ترجع في مظاهرها إلى أسباب تركيبية ملموسة تدعو للبحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية مقبولة من الناحية الاجتماعية، وحيوية من الناحية الاقتصادية، وحكيمة من الناحية البيئية. فالانتقال من سوء التنمية إلى التنمية المتوقعة يؤدي بالضرورة إلى اعتبار النهايات ووسائل الأداء وكيانات الاستهلاك بمعناها ومحتواها في وظائف الإنتاج والتنظيم"[١٣].

وعندما خف التنافس الأيديولوجي على المستوى العالمي، وتراكمت خبرات التصحيح الهيكلي في بعض بلدان العالم الثالث، وتم استيعاب دوافع التحولات في شرق أوروبا (إحباطات التوجيه من خلال الأوامر، وقهر الإبداع والمشاركة، وغياب دور الإدارة العلمية، وتردي الأوضاع البيئية، وتجاوز الخصوصيات الثقافية، والإهدار الاقتصادي والبشري، وتراجع الميزات التنافسية بالأسواق العالمية، وتراجع مستويات المعيشة)، أبدى الغرب اهتمامات جديدة.

بدأ الغرب يتحدث عن أنه "بعد أكثر من عشر سنوات من جهود التصحيح الهيكلي في العالم الثالث ينمو الآن الوعي بأن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح بدون إصلاحات سياسية مبنية على احترام حقوق الإنسان ومشاركة السكان."[١٤] ولقد كان عدم الرضا الأوروبي عن اتجاهات المعونات الرسمية للمجموعة الأوروبية (للاستخدامات المختلفة) هو عن المعايير والتحيزات السابقة لعام ١٩٨٩. إذن فمع تطورات عالمية مواتية روجعت المعايير وأوصلت الجماعة الأوروبية إلى إعادة تحديد المستوى والتوزيع للمعونات الرسمية حسب "الأداء الاقتصادي السياسي والاجتماعي للبلد النامي لضمان الكفاءة في استخدام القروض"[١٥].

في السابق كانت الهموم الحقيقية لضمانات "الكفاءة في استخدام المعونات والقروض تضيع وسط بنود مائعة لتطوير البنية الاجتماعية والإدارية، والمساعدات الغذائية". وهي الآن يجب أن تتوجه إلى

---

١٣ أجناسي ساكس: "مدى التنمية"، ديوجين: مصباح الفكر، اليونسكو (الطبعة العربية من القاهرة)، العدد ٥٧، ايار/مايو-تموز/يوليو ١٩٨٢.

١٤ P.P. Waller: "After East-West detente: Towards a human rights orientation in North South development coperation/", Development 1992/1.

١٥ OECD: Development Cooperation, 1990 Report", Paris, OECD (1990 b) p. 12.

"النمو الاقتصادي، ومشروعات مباشرة للفقراء، ولتحفيز التغيرات الهيكلية وبناء المؤسسات ومفهوم وشكل الحكم وما شابه" [١٦].

وقد تحاول التقارير الدولية عن التنمية البشرية التهرب من مقاييس للتنظيم المجتمعي المناسب للتنمية البشرية و "الكفاءة" في استخدام الموارد، لأسباب مفهومة. ولكن لأسباب مفهومة أيضا، وعندما تتلاقى المصالح، علينا أن نذكر أنفسنا بالظروف التي تحيط بتنمية البشر وإبداعهم في الأقطار العربية، وبحقيقة نظرة الآخرين إلينا في ذلك. ولا شك في أن تلك هي أيضا قناعات معاصرة ومتضمنة في انطلاقة العقد الرابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وعلى امتداد كافة منظمات الأمم المتحدة[١٧].

ولكن لماذا تهرب التقارير الدولية من إشارات وتنظير صريح يتعامل مع السكان والديموغرافيا؟ فالمفترض أن تناسب السكان مع الموارد الطبيعية والبيئية (وضغوطهم على مصادر الغذاء) متضمن في خلفية المؤشرات المنتقاة، سواء كنا نتكلم عن توقع العمر عند الميلاد أو نصيب الفرد من الناتج، أو الإمكانات المتاحة للخدمات الأساسية، أو نشير إلى الفقر وسوء التوزيع وغيرها.

فما معنى المقارنة بتوقع العمر عند الميلاد في الدول الصناعية المتقدمة (وحتى ما معنى القسمة على أعداد السكان) إذا كان الغرب يعاني من نقص المواليد ومن تشوهات ذات طبيعة مغايرة في الهرم السكاني، وتتصاعد الصيحات، مثلما يقول جاستون ثورب رئيس وزراء لوكسمبرج السابق، بأن "أوروبا تنتحر بشكل جماعي". وربما لا نرى أية إستثناءات في أوروبا إلا لأيرلندا واليونان.

هناك نلاحظ الزيادة المطردة في عدد المتقدمين في السن ومن هم فوق الستين، حيث زاد عددهم خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالي ٥٧ في المائة. وهناك في الغرب الصناعي شخص واحد متقدم في السن بين كل سبعة أشخاص، وستصل النسبة الى شخص لكل خمسة أشخاص بعد عشر سنوات من

---

١٦ استخدام تعبير Governance راجع:

R. Ridell: "The contribution of foreign aid to development and the role of the private sector", Development, 1992/1.

١٧ C. Sachs: "Exploring the Human Dimensions of Development", op. cit.

الآن[١٨]. ونسبة المسنين في الولايات المتحدة ١٨ في المائة، وقد تصل إلى ٢٥ في المائة في كثير من قرى جنوب فرنسا [١٩]. ومن المعروف أن مثل تلك الظاهرة ترتبط ببرامج وبإنفاق طويل الأجل لتشجيع إنجاب الأطفال ورعاية المسنين، وبنقص الشباب في الخدمة العسكرية، وزيادة فترات الخدمة في عدة دول. وظاهرة تفضيل عدم الزواج حتى سن متأخر قد لا تسمح بتربية كافية مباشرة من الأسرة لأبنائها. كما ترتبط الظاهرة، في الغرب الصناعي (واليابان أيضا)، بالتوجه الى حلول تقنية في الإنتاج ككثافة استخدام الروبوت والذكاء الاصطناعي على سبيل المثال، وبالتركيز بكلفة عالية على تطويرات علمية وتقنية في مجال الطب لإطالة العمر وعلاج أمراض بعينها، أي بمشكلات شعوب لا ترغب في الإنجاب، ولكن قد تفتعل الحلول (التي لا نعرف كل تداعياتها وآثارها ومدى مناسبتها لظروفنا نحن) لإطالة العمر.

ولا شك في أننا، قبل قياس التنمية البشرية (والتفاعلات المؤدية إليها)، لم نعطِ الاهتمام الكافي للتنظير لديناميات العلاقة بين المفردات الديموغرافية من ناحية والظروف البيئية والثقافية الخاصة من ناحية أخرى. ولكن التطوير الحقيقي لفكر التنمية المطردة لا بد وأن يعنى بمثل هذا التنظير[٢٠]. وبدون مثل هذا التنظير يصعب اشتقاق سياسات متكاملة تضمن المسيرة في اطراد التنمية [٢١].

---

١٨ ولنقرأ التعليق التالي من دراسة أمريكية عن الأوضاع القائمة في البلدان الصناعية: "فالأناس الذين سوف يصبحون من المسنين خلال نصف القرن المقبل هم ممن ولدوا من قبل وسوف تطرح هذه القوى الديموغرافية مجموعة هائلة من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والصحية خلال العقود المقبلة، وهي مشكلات لم يتنبأ المسؤولون بالكثير منها حتى الآن، إضافة الى أن معالجتها تفوق طاقة الأقطار النامية "..." إن المعضلة التي نواجهها كمجتمع هي أن الأخلاقيات الطبية تجبر الأطباء والباحثين على السعي وراء تقانات جديدة وممارسات علاجية تهدف الى تأخير موعد الوفاة. إلا أن هذه المساعي تسرع، عن غير عمد، عملية التعمير بين صفوف البشر. ومن دون جهود موازية لتحسين نوعية الحياة، قد تزيد هذه الحملة من التوتر والسقم والعجز في الأعمار المتقدمة. ولسوف يدرك المجتمع راغما أن الموت لم يعد عدوه الرئيسي "..." وسيترك هذا التطور الديموغرافي آثاره في سوق العمل والسكن، والنقل، وكلفة الطاقة، وأنماط التقاعد، والتعويضات لفترة طويلة، وبرامج تدبر هذا النمط. ذلك أن البنى الإجتماعية لم تتطور بذات السرعة التي تطورت بها بنى الأعمار. من ثم، فإن إزدياد توقع الحياة هو نصر للمجتمع، ولكن العديد من خبراء السياسة يرون فيه كارثة على وشك الوقوع".
المرجع: أولشانسكي، كارنس، كاسل: "تقدم الجنس البشري في العمر"، مجلة العلوم (ترجمة Scientific American)، الكويت، تشرين الاول/ اكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
راجع كذلك: أحمد والي: الغرب يدخل مرحلة الشيخوخة"، مجلة العلم، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٥.

١٩ وبالمناسبة، تمثل هذه القرى الواقعة في جنوب فرنسا مراكز الأفكار والقوى اليمينية المتطرفة (ضد مفاهيم العالمية والإنسانية)، فهل يدخل ذلك في قياس " التنمية البشرية" ايضا؟

٢٠ ترجع المحاولة التالية لواحد من أهم أكبر المهتمين بالتنظير لإطراد التنمية:
W. Lutz: "Long-term macro models of population, development, and environment", International Conference on Economic Policy Evaluation Models in Theory and Practice, Organized by the Arab Institute of Planning, Tunis, June 12 - 14, 1995.

٢١ أ. أ. خيمننز: "كبح جماح التلوث في البلدان النامية"، التمويل والتنمية، آذار/مارس ١٩٩١.

وكان من الضروري الانتباه إلى تعقد هذه الديناميات، سواء من واقع الإحصاءات (كما يظهر في الأشكال المرفقة) وشكل انتشارها، أو من محاولات تحليلية سابقة في فكر التنمية. ففي الأدبيات، كما في البيانات الإحصائية، لم يكن من الممكن الحديث عن علاقة سالبة أو خطية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. بل كان من الواضح أن العلاقة بينهما ليست سالبة في المراحل الأولى للتنمية[٢٢]. لقد كان هناك دائما فئة وسيطة وعريضة من دول العالم أظهرت علاقة طردية إيجابية بين نمو حجم السكان والنمو الاقتصادي، وبالرغم من ضغوط الزيادة السكانية على الادخار والموارد الطبيعية[٢٣]. أما بالنسبة الى الفئات الأقل حظا، فكانت الجهود المبذولة في تحسين أمورها الصحية تهاجم حتى وقت قريب تحت شعار الإخلال بتوازنات بيئية اقتصادية سكانية هامة [٢٤] . وقد لفت احد الاقتصاديين الانتباه الى أن التصنيع، خلال الـ ١٥٠٠ سنة الأخيرة، كان يأخذ انطلاقته في اللحظة ذاتها التي يتسارع فيها التكاثر السكاني العالمي. بل أنه حاول هو وآخرون، البحث في ملابسات واتجاه التأثير لفترة إنجاز اقتصادي كبير ونمو سكاني خارق (١٨٢٠ - ١٩٨٠)، حيث لم يكن من الممكن رفض أن يكون للنمو السكاني نفسه أثر أيجابي على النشاط التنموي ومن ثم الرفاهية [٢٥]. والفهم الحقيقي للديناميات التي تعمل في ذلك تحتاج استكمال الحوار، الذي بدأ تحت مظلة اطراد التنمية، بين البيولوجيين الذين يرون في النمو السكاني تدميرا للبيئة، والاقتصاديين الذين تشغلهم الآجال القصيرة ومتغيراتها الاقتصادية، والعلماء الذين يثق الآخرون في نتاج حلولهم التقنية أكثر من ثقتهم بأنفسهم. ومشاركة كل هؤلاء في التنظير ليست إلا للتعرف على دورات للحياة أكثر شمولا من دورة السلع والاستهلاك [٢٦]، وعلى حقيقة مفهوم أننا نعيش وسط نسق بيئي مغلق ومحدود.

ومن البديهي أن نتجه (مثلما اتجهت العلوم الطبيعية) إلى الاهتمام بالتفاصيل والتقليل من التجريد والبدء من نقاط الشذوذ والعشوائية في تدقيق فهمنا للتفاعلات. ولكن المناهج التي تصوغ ارتباطات خطية إحصائية من خلال عدد كبير من القراءات لا يمكن أن توصلنا إلا الى تنظير مشوه وغير صحيح[٢٧]. وعندما نقسم مؤشراً ما على عدد السكان، ونستخدم توقع العمر عند الميلاد، ونبدأ

---

٢٢ D. Blanchet:"On interpreting observed relationships between population growth and economic growth: A graphical exposition", Population and Development Review, March 1991.

٢٣ عارف دليلة: "تقسيم العمل الدولي والمسألة السكانية"، سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي، وحدة البحوث والدراسات السكانية، جامعة الدول العربية.

٢٤ انظر، على سبيل المثال، كتاب هـ. هلمان مشكلة تضخم السكان، أعلاه.

٢٥ ن. كيفيتز: "النمو الديموغرافي: من يستطيع تقييم حدوده؟ مجلة الثقافة العالمية، الكويت، آذار/مارس ١٩٩٥.

٢٦ المرجع أعلاه.

٢٧ P. Streeten, et. al.: First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries, Oxford University Press, 1978.

المقارنة عبر دول العالم، نكون قد ارتكبنا مثل هذه الأخطاء، وتبنينا مفهوماً بعينه للتقدم دون تفكير كافٍ، وأجلنا توضيح الحاجة إلى التنظير (الذي يمكن أن تساعد فيه الحاسبات الإلكترونية والنمذجة كثيرا، خاصة إذا ما فصّلنا الهرم السكاني إلى عديد من الفئات العمرية) [٢٨].

ما الذي يفيدنا به هذا التحليل المركب؟

- لا شك في أنه مبحث في قيود أخرى بيولوجية وإثنية وفي انعكاسات بيئية على الديموغرافيا. وربما للبحث عن الآليات التي تعمل عندما "تتناقض مستويات معينة للمعيشة والاستهلاك المادي مع الطبقة والعرق والثقافة" ... وهل "تساوى هذا مع المصاعب وعدم الاستقرار"[٢٩]؟.

- تتأثر قدراتنا، أحياناً، أو هي شديدة الحساسية، بتشوهات الهرم السكاني. وليس المقصود فقط النسبة العالية من السكان الصغار الذين تتنافس لديهم احتياجات العمل واحتياجات التعلّم، ولكن لدينا أيضا تشوهات بسبب الحروب والصراعات. والنظر إلى هذه التفاصيل له معنى واضح بالنسبة الى السباق في مؤشرات التنمية البشرية، سواء كنا نبدأ من توقع العمر أو من الخصوبة أو من سنوات التمدرس في التعليم. حتى أننا نعرف أن دراسات الطلب على السيارات والطاقة في الولايات المتحدة كانت حساسة تماما لغياب جيل من الشباب في فيتنام، ثم بعد ذلك، عندما بدأ التعويض في الهرم السكاني لمن هم في سن أبناء هذا الجيل. وفي الهرم السكاني العربي أيضاً هجرات كبيرة للذكور نحو الأمان والدخل والعمل في بلدان أخرى[٣٠].

- أما الملاحظات الأخرى الجديرة بالاهتمام في تفهم الآليات فهي عديدة، ومنها معدلات وفيات اجمالية في الريف (في بعض الأقطار) أعلى بكثير منها في المدن، أي عكس ما حدث في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، منها أيضاً النقص الشديد في التنظير والقياس للعلاقة بين

---

٢٨ راجع قائمة مراجع النمذجة في: علي نصار: التفاعلات البيئية الإقتصادية...، سبق ذكره.

٢٩ L. Arizpe: "Ethnicity, Nations and Culture", Development, 44/1992، وكذلك مراجعة التحليل الوارد في المرجع التالي، الذي يظهر الفروق الكبيرة في تنمية البشر ضمن مستوى الدخل المتقارب، وكيف أنه يلزمنا الكثير لفهم العلاقة بالتقنية والتحضر وتحرير الأسواق، من ناحية، والتنمية البشرية من ناحية أخرى.
UNICEF: The Progress of Nations, September 1993.

٣٠ هجرات الإناث للعمل، وربما بالنسبة للأسباب الأخرى، كانت محدودة تماما. فالإناث يمثلن حوالي ٦ في المائة من قوة العمل المهاجرة من مصر، حسبما تفيد به بيانات التعبئة العامة والإحصاء. ويختفي عدد كبير من الشباب في فئات عمرية بعينها، من فلسطين. وبسبب الإضطهاد السياسي والقلاقل، حدث أحيانا نزوح جماعي في بعض الأقطار.

تطورات تقنية وأخرى سكانية؛ ومنها كذلك الانطلاق من مستويات متدنية في الأمية في بعض الأقطار، وتركز حجم أدنى مناسب للسكان المتعلمين، [٣١] ومنها الكثافة السكانية والتكدس [٣٢].

- والتنظير هو مدخلنا إلى الفهم، ومن ثم القدرة على اشتقاق السياسات بدءا من دليل للتنمية البشرية. فما هو الموقف من مجتمعات هامشية وعشوائية، بعضها يخلق خدمات ضرورية والآخر قاعدة نشاط حرفي وصناعي هام لتكامل النشاط الاقتصادي (رغم تردي العديد من المؤشرات الأخرى المتعلقة بها لأن مبادراتها لم تخضع للحسابات القومية والنظم الإحصائية وسيطرة الدولة؟ ومتى نتوقع عائد الحملات الضخمة التي يتاح لها الموارد الكافية لمحو الأمية في بعض الأقطار؟ ومتى نتوقع عائداً إيجابياً على التنمية البشرية لبرامج التثبيت والتكييف، بدءا مما تراكم حتى الآن من آثار سلبية في إشباع الحاجات والبطالة؟ وما هو العائد المتوقع على التنمية واطرادها في بيئات بعينها إذا ما أتيح للمرأة العربية فرصا أكبر للاختيار وعدلت لذلك القوانين[٣٣]؟ وكيف يتفوق المؤشر المعدل لتنمية المرأة على الدليل الإجمالي للتنمية البشرية في الأردن ولبنان، ويتفوق دليل التنمية البشرية على مؤشر الدخل في الجمهورية العربية السورية ومصر؟ وكيف أن الوطن العربي يكون في توقع العمر (عبر ثلاثين عاما) أقل من متوسط الدول النامية، رغم أنه انجازاً أكبر في نصيب الفرد من الدخل والحاجات الأساسية (استهلاك الطاقة التجارية) [٣٤]! وما الذي يجمع بين انخفاض المعدل الكلي للخصوبة في الكويت من ناحية وفي الجزائر ومصر والمغرب وتونس من ناحية أخرى؟ وهل يمكن أن نستفيد في ذلك بالارتباط العالي حقا بين حجم الأسرة وشريحة الإنفاق ومقاييس توزيع الدخل والتحضر في بعض الأقطار العربية[٣٥]؟

---

٣١ على سبيل المثال يتركز ثلثا الطلاب، على مستوى إقليم مجلس التعاون الخليجي، في قطر واحد هو المملكة العربية السعودية. وهناك تساؤلات حول حجم السكان في قطر والبحرين. وسوف توسع هذه الملاحظة.

٣٢ في مصر ١٢٠٠ نسمة للكيلومتر المربع في المناطق المأهولة، وحوالي ٢٨٣٣٠ نسمة كمتوسط للقاهرة الكبرى والإسكندرية.

٣٣ يحتاج الأمر، في الظروف العربية المتمايزة، الى إبداع حقيقي معاصر للإجابة على السؤال. ويمكن هنا المراجعة والمقارنة مع المرجع:
Society for International Development (SID): World in Development Roundtable, Europe in Transition: Views from the South, Rome, 6 - 7 December 1990.

٣٤ المراجعة والمقارنة مع المرجع:
Society for International Development (SID): World in Development Roundtable, Europe in Transition: Views from the South, Rome, 6 - 7 December 1990.

٣٥ حافظ شقير: "السياسات السكانية في المغرب العربي"، وحدة البحوث السكانية، جامعة الدول العربية.

المثال الأول

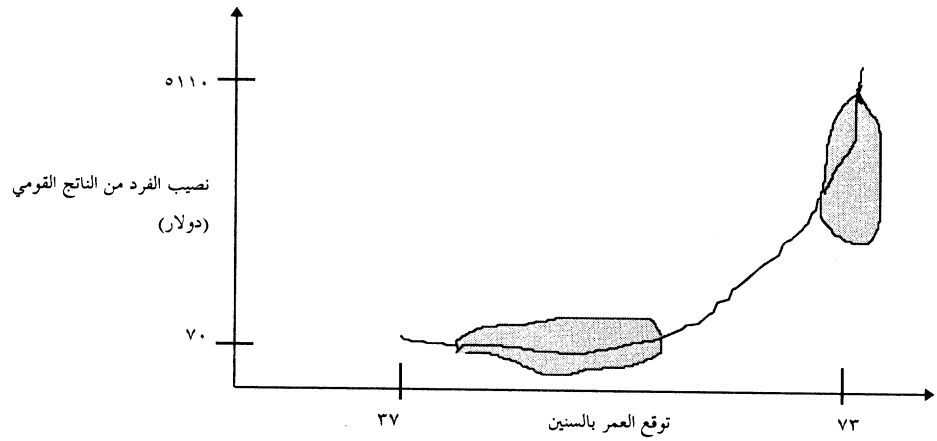

(شكل التكثف والانتشار لإحصاءات ١٩٧٠)

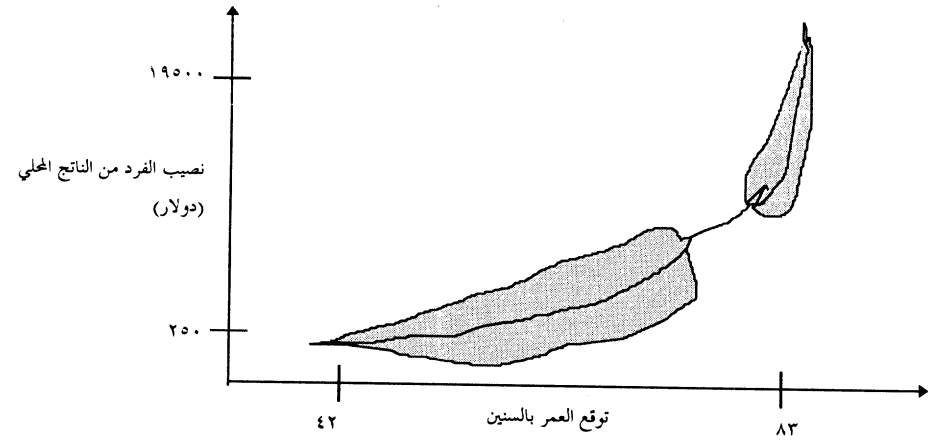

(شكل التكثف والانتشار من تقرير ١٩٩٤)

كان من الممكن أن تنبهنا أشكال الانتشار الإحصائية، بدلا من الاهتمام بقياس معاملات ارتباط خطية، إلى البحث في ديناميات تطور ظواهر ديموغرافية، والى مداخل مختلفة لمعايرة بعض المؤشرات والتعبيرات الدينامية من خلال النمذجة، وهي الوحيدة القادرة على تفسير الإنقطاعات في توزع القراءات.

ملاحظة: الشكل محسوب من بيانات ١٠٦ دول ليس بينها دول التخطيط المركزي (سابقا).

المثال الثاني

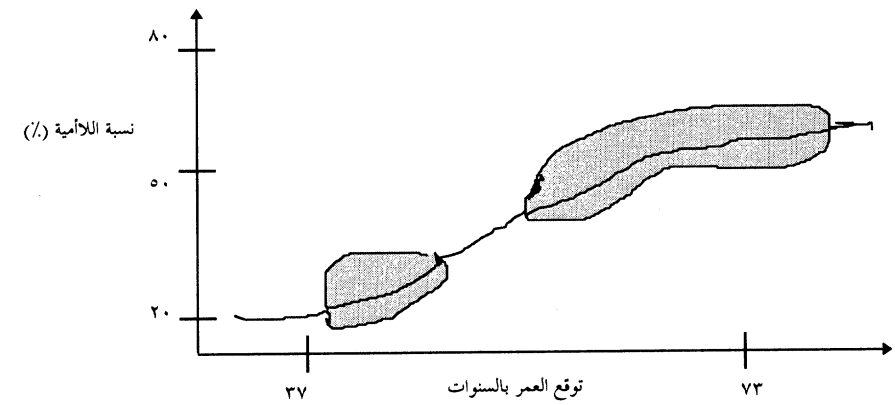

(شكل التكثف والانتشارللأقطار العربية، تقرير ١٩٩٣)

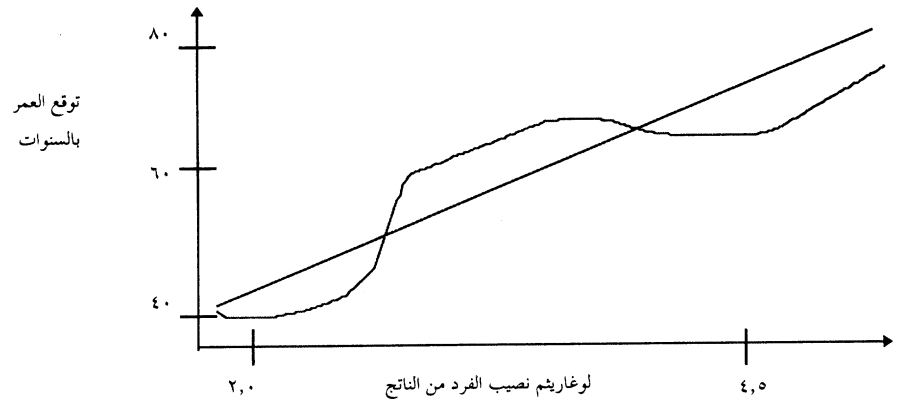

(شكل الانتشار للأقطار العربية، تقرير ١٩٩٣)

إذن تطرح الأشكال الأربعة المعروضة -بانحرافاتها عن العلاقة السلسة، أو في عدم إتصالها- أهمية الربط بمراحل التنمية في صياغة الديناميات والتنظير ومعايرة المؤشرات. الأمر الذي نتوقع معه زيادة قدرتنا على الربط بالسياسات المطلوبة في تنمية البشر.

إذن فنحن بصدد عالم جديد وتحديات جديدة، والكثير من ذلك على المستوى الفكري. ونحن مطالبون بتفحص ما الذي يمكن أن يسمى "تقدما"، حتى يمكن مناقشة وتطوير ملامح "للتنمية البشرية". سنفترض أننا قد تجاوزنا مرحلة كان "التقدم" فيها مرهوناً بتوفير عناصر الإنتاج وتخطيط وتنمية الموارد البشرية، وأننا نسمح باعتبار البشر غايات واهداف للتنمية. ومع ذلك فنحن نمر الآن بمرحلة أبعد من مجرد "إشباع الحاجات" بأنواعها. فما هي حقيقة "التقدم" الآن؟ لقد كان في وقت من الأوقات يختصر بأنه توفير للوقت في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكثافة في العمل الإنتاجي من حيث محتواه من رأس المال، وحملة واسعة "للتصنيع والتحديث"، وتعقد لهياكل الإنتاج والاستخدام، وتصاعد في تقسيم العمل والتخصص، وانعكاسات لذلك كله في معدلات نمو الناتج المحلي والتبادل التجاري. كان ذلك هو مفهوم "التقدم" الذي ساد لفترة، رغم تحذيرات، هنا وهناك، من أخطاء بيئية واجتماعية متضمنة في مؤشر الناتج المحلي والإنتاج الكبير وفي التوجه للأسواق العالمية.

وعلينا الآن محاولة ترجمة ما سبق من معطيات، حتى يمكننا مراجعة مفهوم التقدم في العصر الذي نعيشه، وخاصة بعد إرهاصات حول اطراد التنمية، وحول كنه تحولات المعارف والتقنيات والوعي والمفاهيم التنموية، وهي عناصر تحول حضاري واسع.

- تستوعب معارفنا التنموية الآن فهما أكثر نضجا لحقيقة التفاعلات والتحديات البيئية، ودروسا مستفادة من إحباطات سابقة لجهود التنمية سببها اغتراب البشر عن وسطهم التقني، وإبعادهم عن المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار والمتابعة واتخاذ المبادرات التنموية والتصحيحية. ثم أنعكس الوعي البيئي، وما اكتشف من محددات بيئية، على التوجهات التنموية، كما أنعكس على المعارف والتقنيات الحديثة، وإن لم يحظ، بنفس الأثر على العلاقات غير العادلة بين الشمال والجنوب. وهنا كان الاستخدام الواسع لتقنيات المعلوماتية، أو الاستخدام الواسع لقواعد المعلومات والمعالجات الصغروية والحاسب في ترشيد استخدام الموارد والمواد، والاستثمار في بحوث المواد الجديدة خروجا من مأزق إهدار الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، والثورة البيولوجية للبحث عن فهم جديد للحياة والبحث عن موارد جديدة وعلاج المشكلات البيئية والصحية.

- فرضت طبيعة العصر، وتوقعاتنا، والمداخل التي أفرزت تلك التحولات، قناعة واضحة بأهمية المداخل المعقدة والشاملة والمتداخلة التخصصات في ضمان اطراد التنمية والتوصل إلى تطوير لمفهوم كفاءة استخدام الموارد، وبالدور المتناهي للمعارف العقلية الإنسانية وبلورة حقيقة غايات الإنسان إذا ما أتيحت له فرص التعبير عنها، أو فرص التمسك برسالته في الأرض أمام مصالح هيمنت على توجيه الاستهلاك والإنتاج. وتتبع ذلك فرضية بدت مكملة ومتسقة ومنطقية تماما، وهي الحاجة الشديدة المتنامية الى بشر مؤهلين عقليا ومعرفيا لاتخاذ المبادرات وإعادة النظر، وقادرين على توسيع خياراتهم من خلال المنافسة واتخاذ المبادرات في المشاركة وتناغم حياتهم مع البيئة وتطوير التنظيم المجتمعي لحقبة مختلفة تماما (مثلما حدث من إعادة تنظيم وبناء الدولة

القومية مع حقبة الثورة الصناعية). ومع المبادرات وإعادة النظر – سواء مثل ذلك فترة انتقالية أم لا – كان من الطبيعي تصاعد دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتخطي هذه الأنشطة للحدود القومية السابقة، وإعلاء الحريات والمشاركة الواسعة للبشر، والبحث عن مصادر للتمايز القومي والحضاري والمحلي، وفي النهاية، التصدي لأطر مؤسسية تقليدية في إدارة التنمية، ومراجعة مفهوم السلطة والحكم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.

- فنحن مطالبون إذن بالبحث عما هو موضوعي ونتاج تحولات معرفية وإرهاصات لعالم جديد. وكذلك بعدم خلط الأوراق بين ما هو موضوعي وما هو انتهاز لسياق عالمي في التصدي لمشكلات محلية. أي أن هناك مطلباً للمراجعة حتى تتفجر طاقات البشر وتتنوع الخيارات. والمراجعة شيء، أما مطلب تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي كرد فعل أمام تسلطها وقهرها وضعف تمثيلها وشرعيتها وتكرار أخطائها فشيء آخر.

وقبل التقدم في التعرف على مدخلات وعائد (ومعايير وغايات) نتيجة للتسليم بخصوصيات حضارية عربية، وفي عصر يمكن أن يستثمر تماما هذا التنوع من أجل "التقدم" و التنمية البشرية "المطردة"، علينا البدء بالاتفاق على كنه "التقدم" في المرحلة الحالية لما بعد التصنيع والتحديث. وما تبلور من مفهوم للتقدم الآن، وسط استعراض الحضارات والتوجهات والنظر للعالم وتداخله، يعني الآن بالنسبة الى توسيع الخيارات أمام البشر وكل البشر:

- تزايد الاعتراف بكرامة الفرد ومشاركته الواسعة وحقه في ظروف عمل وحياة وفكر، أكثر حرية وسلاماً مع البيئة؛

- مزيد من الاعتراف والتوظيف الإيجابي للتمايز الحضاري الثقافي، وتكامل الوعاء الثقافي العام والتنويري بالمجتمع؛

- مزيد من الإنسانية العالمية عبر المعارف والحدود، وفي العلاقات الدولية وتقسيم العمل؛

- مزيد من العدالة والمساواة في اتاحة الفرص للأفراد والتجمعات والجماعات (العرقية والطائفية)؛

- دعم آليات المجتمع في التخطيط والمتابعة والرقابة وتصحيح المسيرة، بما في ذلك تطوير مفهومي الحكم والدولة؛

- الانفتاح على المعارف العلمية وانتشارها عبر المجتمع وعبر العالم؛

- الاعتماد على النفس في توليد المعارف العلمية وتنظيم المعرفة التقنية؛

- تزايد قدرة التعرف على موارد جديدة؛

- ارتباط طاقة البحث العلمي والتطوير التقني باحتياجات الإنتاج وإستراتيجية النمو وتمايز أنماط الحياة؛

- الإنتاجية المتزايدة للبشر ورأس المال، بمفهوم متعدد المؤشرات للإنتاجية المجتمعية متضمنا السلام مع البيئة والثقافة؛

- توظيف نسق قيم مؤداه أن أي تزايد أو مبالغة في استخدام الموارد هو اقتطاع من حاجات الآخرين (معاصرين ولاحقين)؛

- تفادي مشروعات بعينها لها آثار بيئية مدمرة وباهظة التكاليف في معالجة آثارها؛

- التخطيط لتفادي الفقر الشديد والغنى الزائد وأنماط تقنية واستهلاكية غير مناسبة؛

- تصاعد التعاون الإقليمي والدولي في الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة؛

- التسليم بمحدودية الموارد واستيعاب التطور التقني العالي المعاصر الأكثر سلاما مع البيئة.

وكل ذلك مؤداه أننا نستطيع المراجعة والتدقيق – من منطلق التمايز – في مفاهيم "الحياة الطويلة الصحية"، "المعرفة"، "مستوى المعيشة اللائق"، "الحريات والحقوق واحترام النفس"، "كلية الحاجات"، أي المفاهيم التي ترد لتعريف حقبة التنمية البشرية. ويندر ألا نجد القائمة أعلاه لمفهوم التقدم متضمنة في معايير وتوجهات وأهداف الفكر الذي تبلور أخيرا تحت اسم "التنمية المطردة". كما يتضح لنا من مفهوم التقدم هذا ضرورة التسليم بحاكمية المعطيات السياسية والمؤسسية أمام فرص التغيير واللحاق بالعصر الذي نعيشه، وكأهم مداخل التنمية البشرية وإطرادها.

إذن، تطرح علينا التغيرات العالمية مفاهيم وقياسات بعينها لا بد وأن نأخذها في قياس حال التنمية البشرية، ومقارنة مستوياتها عالمياً. وبقدر هضمنا لهذه التغيرات يكون مقدار اختلاف الحركة الحالية للتنمية البشرية ومؤشراتها عن المحاولات السابقة لتنويع مؤشرات التنمية. وسوف ينعكس ذلك في التركيز على مؤشرات بعينها، وفي التصميم على ربط المؤشرات بمداخل لإشتقاق السياسات المناسبة لمجتمعات بعينها.

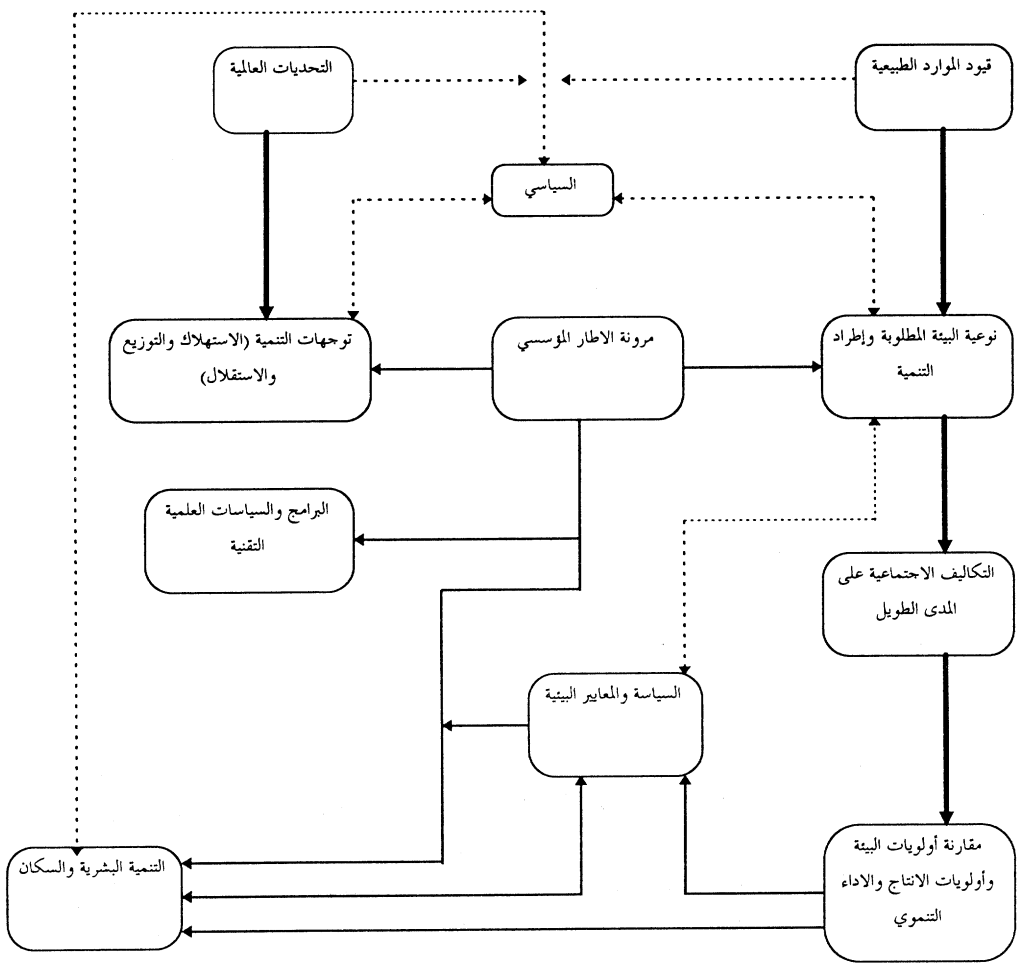

(تبدو حاكمية المؤشرات السياسية والمؤسسية أكثر وضوحا، في الأقطار العربية، في تسلسل الوعي بالتغيير وآلياته)

جيم- الربط بفكر التنمية والتغيرات العالمية

يتقبل العالم فكر "التنمية المطردة" بقدر تحوله فلسفيا وقيميا، وفي نظرة الفرد والجماعة للعالم. ويبدو أننا، بعد أن خرجنا من الفلسفات القديمة التي قارنت بين مفهومي الطبيعة والإله، نخرج الآن من فلسفات كانت وهيجل وداروين وماركس ومالتوس وويلسون وجالتون إلى مدخل متكامل - بدأ بحركة النماذج العالية - حيث رؤية العقل للطبيعة تؤدي بنا إلى أنساق معقدة لاطراد التنمية. ثم، بتطور صياغة النسق، نعود فنرى الطبيعة أكثر وضوحا، وهكذا.

وفكر "التنمية المطردة"، في توجهاته (والمحددات والآليات التي ينظر لها)، لا يرد دون إشارات الى مجتمعات ما بعد الصناعة والدور الحاسم لجهد "التنمية البشرية" والمشاركة الواسعة. وهو يرى في إعادة النظر في نسق القيم وتعظيم المبادرات مداخل لحل المشكلات على مستوى المحليات ووسط الفقراء، ويتفهم الآثار السلبية البيئية للفقر والغنى الزائدين[٣٦]. وهذا الفكر كان في خلفية التقنيات الأحدث، ويهتم بمواءمة تطبيقاتها في بيئات بعينها. فهو لا يهمل الأبعاد الاجتماعية للتنمية، وتجمعه قواسم مشتركة مع خبرات وأفكار راجت في الساحة العربية، مثل أفكار التنمية البديلة والمستقلة والاقتصاد الإسلامي والتمايز الحضاري. وربما لا تتوافر لدينا نظرية متكاملة للتنمية المطردة، ولكن بعض الجزئيات المتصلة بها والمتبلورة حتى الآن هي غاية في الأهمية. فالظواهر البيئية تتجاوز الحدود القطرية، ودورات النسق البيئي هي الحاكة على المدى البعيد، والإنجاز البيئي مستحيل دون مشاركة بشرية واسعة وعدالة وتنظيم لقواعد المعلومات والمعرفة، والعلوم والتقنيات الحديثة يمكن أن توسع قاعدة الموارد، وهناك قدرة محدودة للطبيعة على حمل البشر والتجدد، والغرب الصناعي (وتوجهات حقبة التصنيع) يتحمل المسؤولية الأولى عن إهدار الموارد وتلويث البيئة.

والعلاقة بين الإنسان وبيئته تمر بوعيه بالضرورة، فتتولد أنساق القيم والعادات والتقاليد والموروث المحلي[٣٧]. ويمتد تأثير البيئة إلى خصائص إثنية وتشريحية، وحتى الى الجينات والأحماض الناقلة للوراثة. وكل هذا قد يضع حدودا (وسط التفاعلات الطويلة المدى) على توقع العمر عند الميلاد وغيره. والتفاعلات المتبادلة تشمل أكثر من ذلك، فالتقنية والمعرفة والموروث الحضاري والنسق المؤسسي السياسي ومستوى التنمية البشرية والأداء التنموي والعلاقة بالآخرين والاستقرار المجتمعي، ... كلها متغيرات تتفاعل فيما بينها. ونهتم عادة بالقدر من التفاعلات الذي يناسب المدى الزمني الذي نفكر من خلاله. والبعد الزمني - ربما باستثناء البعد الزمني لعمليات التجديد البيئي - يعبر دائما عن الزمن

---

٣٦ راجع: علي نصار: "التفاعلات البيئية الإقتصادية وعلاقتها بتطوير أولويات ومناهج التخطيط للتنمية العربية"، سبق ذكره.

٣٧ راجع العدد الخاص رقم ١٣٠ من المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، اليونسكو، الطبعة العربية من القاهرة.

النسبي، أي أن العديد من الخبرات التنموية التاريخية يمكن اختصار احتياجاتها من الزمن في هذا العصر السريع التغير والتبدل والمتعاظم المعرفة. ولكن السؤال هو: إلى أي مدى؟ وأية متغيرات؟

لقد حققت فكر "التنمية المطردة"، إذن، العديد من الإنجازات المعبرة عن عالم جديد وخبرات مريرة سابقة، ولكنه لم ينجز تمييز محددات التنمية في ظروف بعينها: هل هي سياسية مؤسسية، أم بيئية مختصة بالموارد الطبيعية على نحو مؤكد، أم "بالكفاءة" الاقتصادية، أو التقنية،... في ظروف تنموية بعينها: ولكن هذا الفكر يسلم بأهمية (أو حاكمية) البعد السياسي المؤسسي في أغلب الأنساق المجتمعية[٣٨]، أو، على الأقل، يطلب تكامل واتساق ما نتوصل إليه من محددات. فنحن، كما يقول المهدي المنجرة[٣٩]، لا يمكن "أن نقتحم القرن الواحد والعشرين بفلسفة سياسية ترجع إلى القرن الثامن عشر ومؤسسات سياسية ترجع إلى القرن التاسع عشر ... ونسقٍ للقرار، قد يبدو ديمقراطيا ولكنه صُمِم لعالمٍ لم يعد موجودا، فلم تعد العلوم تعكس الشكل السكوني لعقل ينبغي الخضوع له أو مقاومته، بل أصبحت تساهم في خلق الإتجاه لعمل مجمل التطبيقات الإنسانية. فلا يمكن أن نقول من هو الإنسان أو الطبيعة أو المجتمع، فهي تستكشف حقيقة معقدة، تجمع بشكل يتعذر تجزئته ما تعارض من مكونات ما هو كائن وما يجب أن يكون".

ورغم مخاوف (أو حساسيات) التقارير الدولية عن التنمية البشرية، لايجب التقصير في تأصيل أهمية البعد السياسي المؤسسي في التنمية البشرية[٤٠]، ولاينبغي الاكتفاء بالإشارة الأوروبية السابقة حول إعادة توجيه القروض والمعونات، ولكن ينبغي الاستفادة من خبرات واضحة تماما غيرت تاريخ العالم أيضا. والمقصود هو ما حدث في شرق أوروبا، وأكد التكهنات بأن حلولا علمية تقنية سوف تكون غير فاعلة في التنمية والتقدم إذا ما افتقدت البعد التنظيمي. "فالتنمية والتقدم أمر شديد التعقيد لا يتوقف على مستوى البلد في البحوث والتقانات المطورة فحسب، بل يتوقف أيضا على الظروف التي تطبق في ظلالها نتائج هذه البحوث، وهي ظروف يحددها نظام ومستوى الإنتاج"[٤١] .

---

٣٨ راجع: د. هـ. ميدوز: "في كل سنبلة مائة حبة: مفاهيم رئيسية ودراسات حالات في التربية البيئية،" الطبعة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة ١٩٩٠ وكذلك: علي نصار: "الإمكانات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٣٩ في كتاب الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢.

٤٠ حَوَتْ مساهمة محمد محمود الإمام عن "التنمية البشرية من المنظور القومي" (اجتماع فريق الخبراء بشأن التنمية البشرية، الذي سبق ذكره) التصريح بأن هناك الكثير مما يجب عمله من الوجهتين النظرية والتطبيقية، حتى تتحق تنمية بشرية شاملة"... "فالمعالجات تكاد تتشابه سواء كان الشعار المرفوع هو التنمية الإجتماعية أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية البشرية".

٤١ مقولة، في وقت كان مناسبا، للفيلسوف وعالم الإجتماع السوفيتي مخائيليوفتش، في "استمرار مناقشة مشكلات التنمية والعلم والتكنولوجيا المعاصرة"، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، الطبعة العربية من القاهرة، اليونسكو، آذار/مارس ١٩٨٢.

ويتضمن التعديل السياسي المؤسسي – أمام المعطيات المعاصرة – مطلب المشاركة الأوسع والمواءمة المستمرة للمؤسسات، وليس صيغة بعينها للممارسة الديمقراطية أو تجاهل المراحل التنموية والتمايزات المجتمعية الخاصة. وعموما فالعلاقة بين الإنفتاح الإقتصادي العالمي وعصر "منظمة التجارة العالمية" من ناحية، والليبرالية الديمقراطية، من ناحية أخرى، وبينهما وبين المتغيرات التنموية والبيئية الأخرى، غير المؤكدة في كل زمان ومكان. وذلك ما تؤكده تقارير المتابعة الدولية. ولكن يمكن القول بأن الإصلاح السياسي والتصحيح الديمقراطي شرطان لإطراد الإصلاح الإقتصادي. "كذلك فإن الإتجاه للسوق الحر لا بد وأن يمثل ضغوطا في إتجاه الترتيبات والإطار المؤسسي للديمقراطية"[٤٢].

ولقد عبرت القناعات التي سادت المسؤولين عن "إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي" (عمّان، نيسان/إبريل ١٩٩٣) عن تلك الرابطة والتكامل بين التنمية البشرية، وأتساع المشاركة، ومفاهيم وآليات التنمية المطردة. يقول الإعلان:

> "النظر الى التنمية البشرية على أنها تتعلق بمختلف الاحتياجات والأنشطة والتطلعات الإنسانية، من إنتاج وتوزيع وثقافة وفنون وتمتع بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومشاركة أفراد المجتمع، ذكوراً وإناثاً، في صنع القرار، ومراعاة اعتبارات العدالة وتكافؤ الفرص للأجيال الحاضرة والقادمة وحق كل منها في التمتع بثروات الوطن، الأمر الذي يتطلب تنمية متواصلة لهذه الثروات بما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة، دون الحد من امكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل، ودون أن تكون رفاهية الأجيال الحاضرة عن طريق مزيد من القروض الاقتصادية والبيئية التي يتعين أن تسددها أجيال الغد".

وصحيح أن "مجتمع ما بعد التصنيع والحداثة" سوف يزداد تبلورا في ملامحه مع الوقت، ولكننا (وبصفتنا مستوردين للمعرفة والتقنية) نعلم عن بعض الملامح الواضحة. فلقد أدت التغيرات التقنية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الغرب الصناعي، وتوابع صدمة النفط في السبعينيات، إلى مفاهيم التخصص المرن وخطوط الإنتاج المرنة، والتكامل المرن مع قاعدة إمداد واسعة. حتى أن مؤسسة الأعمال الصغيرة هي اليوم عصب الاقتصاد الأمريكي، حيث تستحوذ على ٩٥ في المائة من الأيدي العاملة، وحوالي ٣٩ في المائة من الناتج و ٤٨,٥ في المائة من الوظائف الجديدة التي استحدثت عبر

---

٤٢ Society for International Development (SID): "Lessons of Past Development Experiences: Basis for Action", SID-Secretariat, Washington, Feb. 1990, p.11. كذلك يمكن مراجعة مناقشة إسماعيل صبري عبد الله لتجربة البلدان المصنعة حديثا، حول التنمية البشرية، في اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي، الذي سبق ذكره.

فترة ١٩٨٤-١٩٨٨. وأكثر من ربع العمالة نجدها في شركات تستخدم أقل من أربعة أشخاص[٤٣]. فاليوم يستطيع بضعة رجال ونساء أن يحرزوا تقدما تقنيا قابلا للتسويق من المنازل معتمدين على رأس مال صغير إذا كانوا مسلحين بالخبرة الفنية والحس التجاري. وتلك حقائق تفرضها التقنيات الحديثة والعالية. وقد فرض ذلك الواقع الجديد أهمية أو حتمية التدريب في الموقع[٤٤] ومشاركة العامل في القرارات الإنتاجية، كما أدى إلى اختصار وقت تعديل النماذج، والتركيز على الجودة بدلا من الكم والسعر، ومدى واسع للترشيد في المواد والتكاليف وفي مراعاة البيئة. إنها اللامركزية كشرط ضروري، والدور الواضح للنخب العقلية في الإدارة والتصميم وإدارة العمل الإنتاجي وتسويق المنتج، أي نهاية الإنتاج الكبير والفصل بين المهام (والتخصصات) وكذلك نهاية الهياكل التنظيمية الجامدة، وبداية سرعة الإجراءات وتبدل المهن للشخص والمؤسسة، والطابع غير القياسي وغير النمطي للمنتج، وأهمية المعلومة والخدمة، والانطلاق من معايير بيئية، والميزات التنافسية كبديل لميزات نسبية انطلقت من عرض واستغلال قاعدة الموارد الطبيعية. وفي كل ذلك تزايد دور المرأة في الإنتاج. فالكثير سوف يتوقف على المرأة وقدرتها وتأهيلها. ويأتي الدور المرشح للمرأة[٤٥] (الذي بدأ بالفعل أيضا في بعض البؤر الإنتاجية في الأقطار العربية) من تقبلها للأنماط والتقنيات وسط تعقيدات مصادر الطلب، وزيادة عمرها المتوسط عن الرجل، وقدرتها على المواءمة وتوقع الأذواق، وتناسب عدم انتظامها في العمل مع معطيات الواقع الإنتاجي الجديد والمرن، وفهمها للتنوع ورفض التنميط، وفي التضامن مع معايير الإنسانية وتعايش الثقافات (ما أشرنا إليه في تعريف ما بعد الصناعة أو الحركة المابعدية).

وتتبقى هنا بعض الملاحظات الإضافية والتنبيهات الوثيقة الصلة بإمكانية التعرف على مؤشرات ومقاييس أكثر إلحاحا في الظروف العربية:

- تلك التطورات العلمية التقنية، في انعكاساتها على النشاط الاقتصادي، تؤكد أهمية الجمع بين المركزية واللامركزية واحداث تغير جذري في الهياكل الإدارية وأساليب الإدارة، أي صياغة نوعية جديدة من الإدارة العليا همها الابتكار وذات نزعة اقتحامية. "وتعتبر هذه التغيرات ركيزة أساسية في نجاح إدخال التكنولوجيات

---

٤٣ ك. لينزلي: "مؤسسات الأعمال الصغيرة عصب الإقتصاد الأمريكي"، مجلة المجال، حزيران/يونيو ١٩٩٣.

٤٤ راجع مناقشة إسماعيل صبري عبد الله لـ "التنمية البشرية في الدول المصنعة حديثا"، وقد سبق ذكرها، في إشارته الى ربط محو الأمية بتكوين المهارات. كذلك راجع دروساً من خبرات التنمية في ج.ف. جالنت "إدارة التنمية: مفهومها وأهدافها ووسائلها"، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦، ص. ١١٤، بشأن أهمية التدريب في الموقع.

٤٥ S. Hausler: "Reformulating Social, Cultural, and Ecological Sustainability", Development 1992/2 . وقد اجتمع، في حزيران/يونيو ١٩٩٥ في هلسنكي، وزراء الشؤون الاجتماعية في ٤٢ دولة أوروبية لبحث تدعيم موقف الرجل والأب بعد أن كاد يصبح هو الأكثر هامشية مع تزايد أعداد النساء العاملات اللاتي يحصلن على رواتب مجزية، وبعد ان ازدادت البطالة بين الرجال"؛ "صحيح أن الرجل هو الذى يضع هياكل مجتمعاتنا، لكنه أصبح الآن ضحية لها".

الجديدة، بل يمكن اعتبارها الشطر الأكثر أهمية"[٤٦]. إضافة إلى مطلب للتنسيق العالي بين توزيع مرن للمهام المتغيرة. وفي صلب النشاط الاقتصادي نجد الإنتاج على مستوى الوحدات الصغيرة، ومرونة خطوط الإنتاج، والمستوى العالي للتحكم في الإنتاج، ومستوى الترشيد في استخدام المدخلات، والرقابة الكاملة على الجودة والصيانة الوقائية الكاملة، والاستخدام السريع للمخزون، وتصاعد الوزن النسبي للمعلومة والمعرفة والبرمجيات في قيمة المستلزمات[٤٧]؛

- والبلدان النامية، في ذلك، معرضة تماما لتزايد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، ولارتفاع التكاليف النسبية للإنتاج فيها، ولتدهور معدلات التبادل. وحتى بعض الدول النامية التي قاربت مستويات منافسة للغرب في السبعينيات، مثل البرازيل وغيرها، قد تزايدت فجوتها مع الغرب للأسباب والمتطلبات المشار إليها؛

- ولا يمكن السبق في المجالات التقنية دون اهتمام حقيقي بالعلوم الأساسية، رغم صعوبة التخطيط لذلك، والتنسيق والتطوير في مجالات وشبكات التدريب والتعليم، ومسؤولة مركزية عن التمويل للبحث والتطوير، والتنسيق بين القطاعين العسكري والمدني في ذلك، وتطوير الإطار القانوني والمؤسسي، ودعم ما يحتاجه ذلك من تقوية للمؤسسات الاجتماعية والأسواق وبرامج نشر المعرفة[٤٨].

- ويصعب تصور تحقيق تطور مطرد في ذلك دون الاستفادة (والتفاعل والتطوير) من الثقافة والتقاليد، وتطوير اللغة الخاصة ووسائل الاتصال البشري ونوادي العلوم، والاقتراب من التطبيق (ومن ثم التطوير) في محليات وبيئات بعينها، وتوفير حد أدنى من الثقافة العلمية لكل الشعب؛

- ولا جدال في أن النقل الواعي للتقنية العالية، من خلال رأس المال العالمي (والإقليمي)، يمكن أن يضيف كثيرا الى التنمية البشرية. ولكن جاذبية الأقطار أمام

---

٤٦ ربحي أبو الحاج: "التغير في قوى وهياكل الإنتاج"، انظر الحاشية ١٢٢.

٤٧ مع التطور المعرفي، لاحظ أيضاً وجود اتجاه واضح الى انخفاض تكاليف حماية البيئة راجع مساهمة: A. Steer, R. Harmin في:
ICC, UNEP, UNCES: Second World Conference on Environmental Management, Rotterdam, April 10-12, 1991.

٤٨ أنطوان زحلان: "كيف يستطيع العرب ان يستفيدوا من التقانة المتاحة"، المستقبل العربي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

رأس المال تتوقف (وسوف تستمر كذلك لفترة طويلة) على مهارة وعلمية البشر، وتوافر الخدمات المكملة، وتوفر وانتظام قواعد المعلومات والمدخلات الأخرى، مع انخفاض التكاليف. وسوف تتجه التفضيلات، مع الوقت، إلى وحدات إنتاجية صغيرة الحجم[٤٩]؛

- كما ذكر فإن أشياء كثيرة في العرض السابق تتمحور حول تقنية المعلوماتية والحاسبات. وبشكل مباشر يقدم التطور في ثورة الاتصالات (ومواءمة استخداماتها) الكثير للتنمية البشرية واطرادها[٥٠]. وهنا التنبيه إلى أن التطور في تقنيات المعلومات يمكن أن يحفز المشاركة الشعبية الواسعة في بناء مجتمع التنمية المطردة، وذلك من خلال كثافة المعرفة والمعلومات وانتشارها السريع[٥١]، ومن خلال المتاح كتطور حقيقي في مجالات التصميم والتحكم والتعليم والمشاركة من بعد، إضافة إلى كافة الاستخدامات التي أشرنا إليها في النشاط الاقتصادي من تطبيقات ومصادر جديدة وترشيد في مواجهة البيئة. وثمة، في هذا المجال، محاولات سابقة في كيفية حل مشكلات الإعلام العلمي مراعاة للغة والثقافات المحلية[٥٢]. وبقدر ما يمكن أن يستفاد من إيجابيات تقنيات المعلوماتية في اطراد التنمية البشرية، يمكن أن تؤدي إلى هذه الايجابيات الإحباط، كما بينت عدة تجارب حصلت في العالم النامي.

ولضمان، أثر ايجابي لها، لابد وأن تندرج خطط الاستفادة منها تحت التنمية الشاملة. ذلك ما وجه إليه النظر تقرير لجنة اليونسكو الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (١٩٨٥)، حيث "التنمية يجب أن تنبثق من نمو البشر وتطورهم وثقة الشعوب في فعاليتها... فهي عملية ذاتية ومكتفية ذاتيا عن طريق إخضاع مقتضيات رأس المال والتكنولوجيا لمصالح الشعب، وآمال المواطنين على أوسع نطاق ممكن في اتخاذ القرارات".

ويمكن أن تكون التجهيزات والبرمجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، التي انتشرت أخيرا في عديد من التطبيقات، و منطوية، بطبيعتها، على استبعاد المشاركة والثقافة الخاصة، بل وأن تؤدي إلى

---

٤٩ UNIDO, Special Advisory Group to the Director General of UNIDO: "Relocation of Industries to Developing Countries", 4th Session 7-9 May 1990.

٥٠ Teaching Research Center of Finland, ESPOO 1991, "Information Technology Encouraging Participation in Building a Sustainable Society.

٥١ D. Van der Weid: "Development, Democracy and Outer Space", UN, Non-governmental Liaison Service (NDGS), Switzerland 1992.

٥٢ راجع العدد الخاص رقم ٦٦ من مجلة العلم والمجتمع، أيار/مايو ١٩٨٧.

ترتيبات وصياغات مؤسسية قد لا تتواءم مع خصوصيات المجتمعات المتلقية لنتائج تقنية المعلومات دون وعي كافٍ[٥٣].

ومن القضايا التي تثير الاهتمام حقا، كيفية إعادة الترتيب المؤسسي والتمويلي والقانوني والتنظيمي والقيمي لطاقة البحث العلمي والتطوير التقني في الظروف العربية أمام التحديات التقنية الجديدة[٥٤]. ويتفق على حقيقة أنه دون إدراج لخطة للبحث والتطوير وسط الإستراتيجيات العامة للدولة (شاملة الجامعات ومراكز البحوث وأجهزة التنسيق والسياسات ووحدات الإنتاج والمكاتب الاستشارية المحلية)، سوف يصعب التقدم بأي دولة من دول العالم.

ولا خلاف حول الدور الذي يمكن أن تمثله مقاييس إنتاجية العمل في مؤشرات التنمية البشرية، سواء في التعبير عن عطاء البشر أو الظروف المحيطة باطراد التنمية والرفاهة لهم. ولكننا، نهمل عادة، ارتباط تلك المقاييس باختيار كل من التوقيت[٥٥] وهياكل الإنتاج القطاعي، وارتباطها بالقدرات التنافسية في البحث العلمي والتطوير التقني. أي، مرّة أخرى، الإرتباط بتصور استراتيجي بعيد المدى.

لقد سقطت كل النظريات الاقتصادية التي رفضت أو تجاهلت إمكانية الندرة في قوة العمل، بل وافترضت تجانسها، وأصبحنا اليوم بصدد عالم قاسٍ في تنافسه، يحتاج منا اختيارات لأنشطة وهياكل قطاعية بعينها في ضوء ميزات تنافسية في البحث والتطوير التقني[٥٦]. على المستوى القطاعي توجد توجهات عالمية قطاعية تتشابه عبر العالم، أما التفاصيل على مستوى الأنشطة الاقتصادية فمجالات البحث عن ميزات تنافسية تعطي مجالاً واسعاً للاختيار المناسب للخصوصيات والتمايزات.

والحد الأدنى، اليوم، للتعبير عن تغيرات هيكلية اقتصادية حاسمة وضرورية لاطراد التنمية البشرية، يتمثل في التالي:

---

٥٣ M. A. Goden: "Impacts of Artificial Intelligence", Futures, Feb. 1984 .

٥٤ يوسف حلباوي: "تحديات المستقبل وقضايا التقانة الحديثة في الوطن العربي، مع إشارة خاصة إلى التنمية الصناعية العربية"، المستقبل العربي، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩.

٥٥ تتضح أهمية إقتناص التوقيت المناسب في تجارب الدول المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا. ومن المؤكد أن الكتابات، في مطلع الثمانينيات، تضمنت توقعات حول المهن المطلوبة للمستقبل تحققت بالفعل فيما بعد. وكان التوقيت مناسبا للبدء في إعادة ترتيب وتطوير مناهج التدريب لقوة العمل. راجع كمثال: The Futurist, Jan. 1982.

٥٦ D. Sahal: "Technology, Productivity and Industry Structure", Technology Forecasting and Social Change, 24/1983, G.B. Queen, et. al.: "Technology in Services", Scientific American, Dec. 1987. Silvestri & Lukasiewicz: "A Look at Occupational Employment Trends to the End of the Century", Monthly Labor Review, September 1987, W.B. Johnston: World Force 2000. Hudson Institute, 1987.

- تصاعد دور قطاع الخدمات (والمعلومات) في الإنتاج والتجارة، وانتشار أنشطة خدمية (ومعلوماتية) في القطاعات السلعية.

- تصاعد الوزن النسبي لمشاركة الفنيين ومستوى الإدارة العليا والقائمين على التسويق والعمالة المسؤولة عن الخدمات عبر مجمل الاقتصاد، وعبر القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- تصاعد إنتاجية، واجور العمالة في القطاعات والمهارات المشار إليها، مقارنة بالمستوى القومي المتوسط.

ولقد كان البعض أكثر وضوحا وجرأة (في مناقشة محور البدء في تحقيق ما سبق للانطلاق في العلم والتقنية) في عرضه لموضوع الأهمية الحاسمة للتعليم وإنتاجيته لنخبة علمية على أعلى مستوى، ثم أهمية التوصل إلى تنظيم مناسب لتربيط جزئيات المجتمع، ومكافأة المجتهد، والتركيز فقط على البحوث الواعدة والمتميزة تماما عند التمويل[٥٧] . والبعض طالب بتوفير جامعات للنخبة (ثم الاهتمام بالتخصصات العلمية والتعليم والتدريب المهني والتقني) والتشجيع على زيادة مساهمة الإناث في ذلك[٥٨]. والبعض الآخر شكك في إمكانية قيام جزر علمية متقدمة في المجتمع دون تطوير جذري مواكب في تنظيمه المجتمعي[٥٩]. ولكننا نتفق على أن نبدأ بمحتوى وتوجهات العملية التعليمية في كافة الأحوال[٦٠].

وملاحظة أخيرة. فلأنه كما تتجه الوحدات الإنتاجية إلى الصغر، كذلك تنخفض الاحتياجات إلى الاستثمار والجماعات العلمية الكبيرة في عديد من التطبيقات والإبداعات. كما أن هناك اليوم حراكاً واسعاً للعلماء يسمح باستقطاب عديدين منهم من "الأسواق العالمية". ولكن مثل هذا التوجه لمرونة الحركة في التطوير التقني لم يثبت نجاحه إلا بقدر ما كانت المعطيات المحلية واضحة والأهداف الخاصة متبلورة ودون انعزال عن البشر في المكان والزمان[٦١].

---

٥٧ في حديث للعالم المصري العالمي أحمد زويل لمجلة الشباب القاهرية، حزيران/يونيو ١٩٩٥. وهو، رغم شهرته في مجالات جديدة لإستخدام الليزر وفي تطوير وإعادة صياغة علم الفيزياء، شديد الإهتمام بفلسفة قيام المجتمعات وتطورها.

٥٨ G. Psacharopoulas: "Returns to Education: A Further International Update and Implications", The Journal of Human Resources, 4/1994.

٥٩ محمد سيد أحمد: "آلية مواجهة تحديات المستقبل"، الاهرام، ٢٢حزيران/يونيو ١٩٩٥.

٦٠ J. Hallak: "Investing in the Future: Setting Educational Priorities in the Investing in the Developing World", UNDP, Porga Press, 1990.

٦١ C. H. Antholt: "Getting ready for the twenty-first century: technical Change and institutional modernazation in agriculture", W. B. Technical Papers,No. 217/1994.

دال- الحريات والمشاركة والتنظيم المجتمعي

لم يكن السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الحريات هو العامل الوحيد في اتجاه "التقدم" في التاريخ المعاصر. فثمة عوامل أخرى منها ما يسميه البعض "الديمقراطية الموضوعية"، تمييزا لها عن "الديمقراطية الشكلية"، وتشمل العدالة وإشباع حاجات كل البشر[٦٢]. وحسبما يقول "التقرير عن التنمية في العالم" (١٩٩١)، لا توجد صيغة أكيدة للديمقراطية أو"المشاركة" من متابعة ظروف الإنجاز في دول العالم.

والمهم أن نفهم في كل ذلك أن اطراد التنمية البشرية يكاد يكون هو اطراد التنمية وسط معطيات هذا العالم الجديد. فاطراد التنمية نعني فعالية الحوار والتأثير المتبادل والآليات ما بين التنوع الثقافي والبيئي والعدالة وإشباع الحاجات، والتجمعات السكانية والأسرة، وتوجهات المعرفة والتطوير والتطبيق التقني. أي مبحثاً في مؤسسات التغيير والتنسيق والتدخل المركزي لتوجيه مناخ الإبداع والمشاركة. أي مراجعة التنظيم المجتمعي.

وتوسيع الخيارات أمام البشر يكون بتحقيق "التقدم"، ومن خلال التنسيق بين المعطيات والمتغيرات المشار إليها، وكذلك بين المصالح المتناقضة في المجتمع. ويقيم البشر التنمية والتقدم بقدر الانتقال من حالة إلى أخرى أفضل بالنسبة الى توقعاتهم. والاستقرار والاطراد في ذلك يحتاج التعبئة والسماح بالمشاركة وشرعية الحكام، وعملية ومرونة جهاز إدارة التنمية وانتمائه لمصالح غالبية المواطنين. والأصل في التنمية هو تأسيس وتطوير المؤسسات وليس إدراجها تحت مفاهيم حماية النظم والاستقرار الأمني، أي الاكتساب المستمر للكفاءة والقبول من عامة الناس[٦٣].

ومن الأهمية التمييز بين الديمقراطية في مثاليتها، كهدف يقوم على مبادئ المساواة والديمقراطية كنهج، والديمقراطية كقيمة، والديمقراطية كآلية. ومن العبث مجرد التفكير في المساواة بين هذين المعنيين. فاتساع، المشاركة والحريات، لا مجرد الالتزام بقواعد بعينها للديمقراطية، هو الذي دعم التحولات الديمقراطية والتنموية في الدولة القومية التي عاصرناها. وتوقعات المواطنين وطلبهم للتغيير دالة في تصاعد المعرفة، ومن ثم في تنوير المجتمع. ولكن من الصحيح أيضا أن العلم والمعرفة والتنوير هي مداخل الى تزايد المبادرات والإبداع والعطاء والإنتاجية العالية في مسيرة التنمية. فالتنوير يخرجنا من حالة تجعلنا نقبل، ببساطة، بسلطة شخص آخر ليوجهنا في مجالات يكون الأصح فيها استخدام العقل وليس الامتثال للتعليمات. وانتشار المعرفة بالطبع يتصل بالأمية وكفاءة منظومة التعليم، ولكن لا يقل عن ذلك أهمية جودة الإعلام ومناسبة المناخ الثقافي وجاذبيته، وتوافر فئات وسيطة في نشر المعرفة وترويجها، وحقيقة انتظام وتكامل مفردات طاقة البحث العلمي والتطوير التقني، وأتساع مفهوم المشاركة أمام البشر إلى أوسع من التعددية الحزبية.

---

٦٢ ف. هـ. كاردوزو: "الحرية لمن لا يملكون"، عدد خاص عن الديمقراطية في مجلة رسالة اليونسكو، ١٩٩٣.

٦٣ ج. ف. جالنت: "إدارة التنمية..."، سبق ذكره، الفصل الأول.

إذن فإن المعطيات "الكامنة" كتنمية بشرية – أمام هذا العالم الجديد – تتطلب، لظهوره، شرطا ضروريا في ظروف الإبداع والمبادرات وحراك الفكر والمعارف العلمية التقنية وعناصر الإنتاج، وضمان تعظيم العائد التفاعلي في ذلك، فضلاً عن ضمان توفير الطلب عليه وحمايته من تحديات خارجية. لذا فإننا نحتاج، في مؤشرات التنمية البشرية، تعبيرات عن مناسبة النظام السياسي لتحقيق الغايات والسماح بتوسيع الخيارات[٦٤]، ومدى مناسبة المؤسسات لفهم التحديات والتعامل معها واستحواذ رضا المواطنين، ومدى مناسبة محتوى وأسلوب اتخاذ القرار، وتقييم حركة المجتمع المدني، ومدى تبني مداخل لتنوير المجتمع والأفراد، كحد أدنى لكيان إقليمي مواتي للإنجاز في ذلك. وهنا يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النظم السياسية، على الأقل. سلطة تقوم على إلهام للجماهير وجاذبية قيم الحاكم، وأخرى تقليدية تستمد شرعيتها من تقاليد المجتمع إلى أن تصبح، في وقت تالٍ، عائقا أمام تغيرات صامتة (أو غير صامتة) تحدث في المجتمع ونتاج للتنمية الاقتصادية. ثم السلطة القانونية التي تأخذ شرعيتها من معايير قانونية تستمد من تفويض الشعب، وبالتالي تعدل المعايير بنفس الطريقة[٦٥]. وإحدى ميزات السلطة القانونية – اتصالا بتنمية البشر – ارتباط وتجانس القوانين ببعضها، وهنا لا تشذ قوانين الأحوال الشخصية، أو التعليم، أو عمل الأطفال، أو الضمان والتأمين الاجتماعي، أو المساواة في فرص التعليم والعمل.

وفي تحقيق الصياغات المناسبة للمشاركة والحريات نشير إلى التنظيم المجتمعي وليس إلى السلطة والحكام فقط، فالمجتمع (الهياكل والحكام والمثقفين والعامة) يعيد إنتاج نفسه. وإنما نحاسب على التغير والمواءمة، أو العنف في مقاومة التغيير، لدى كافة مفردات المجتمع[٦٦]. ورغم ذلك، فإن الأمور تحسم، وفي النهاية، بجهود المجتمع المدني، وليس بانتظام الليبرالية الاقتصادية كما يراهن بعض المثقفين العرب.

لقد نشأ التحرر الاقتصادي بصورة مستقلة عن العملية الديمقراطية في تاريخ شعوب العالم، ولدينا نقص كبير في الدراسات التاريخية عن أسباب التحول لاقتصاد السوق. وأصبح لدينا الآن دوافع لأسباب (عالمية تقنية واقتصادية) لمراعاة التوازي بقدر ما بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية،

---

٦٤ راجع: علي نصار: "المؤشرات السياسية والتقنية والبيئية في تقييم السياسات الإقتصادية العربية"، سبق ذكره. وكذلك: منير بشور: "القيم الإجتماعية والثقافية: الإنتاجية والإبداع في المجتمع العربي"، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول "التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، بيروت ٧–٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٦٥ السلطة القانونية هي المطلوبة في تجارب افريقية كثيرة سمحت بالتعددية الحزبية، ومع ذلك لم يحدث تغيير في مواجهة التنمية والفئات الحاكمة. السلطة القانونية ضمان للمجتمع المدني وتعبئته للفعل الإجتماعي والإبداع في توجهات وإدارة التنمية. A. Iman, J. Ibrahim: "The democratization process: problems and prospects", Development, 3/1992.

٦٦ من الموضوعات المثارة عربيا حقيقة الإرث الثقافي للمثقفين العرب ومدى مناسبته لخلق الظروف المناسبة. راجع: نادر فرجاني: "حول معوقات إنتشار مبادىء حقوق الإنسان وصيانتها في الوطن العربي"، مركز المشكاة للبحث والتدريب، القاهرة.

دون إهمال الخصوصيات ومرحلة التنمية. وهنا تتمايز مجتمعات عربية بدأت من مرحلة مجتمع زراعي أو بدوي، أو من مستويات مختلفة تماما في التنمية الاقتصادية ومستوى الدخل[٦٧].

وكل متطلبات التغيير والتوازي تحتاج الى "الدولة القوية"، وتميزها عن الدولة السلطوية والحاكم الفرد ذي الجاذبية والتأثير، وعن حكام الشرعية من خلال التقاليد والأعراف والتمسك بغير الثوابت أمام التحديات.

ونضيف هنا بعض الملاحظات الأكثر أهمية في ضوء متابعات أخيرة لما يحدث في الخبرات العالمية، ومقارنة بالواقع العربي:

- يرى كثيرون أن مجرد اقتناص بعض المزايا الريعية لتحقيق نوعية حياة أرقى من المنظور العالمي، لا يمكن أن يمثل إمكانية لترقية واطراد هذا المستوى للرفاهية أو للحفاظ عليه[٦٨]. فالمنظور العالمي للتقدم لا يجب أن ينكر جوهره الأساسي والتاريخي في التحرر العقلي وإطلاق طاقة المجتمع المدني وتأسيس توازنات اجتماعية جديدة تتناسب مع احتياجات المتابعة والتصحيح. وقد انتهى الأمر في بعض الأقطار العربية إلى "تشويه نموذج التحديث الذي تم تبنيه، وتم التنازل عن كل شيء ما عدا الهدف الأيديولوجي وهيمنة الاقتصاديين والسماح بتعايش أنماط غير متجانسة "...." وهذا يترك تعايشا غير منتج وغير مستقر بين الأشكال الجيدة والأشكال السيئة للتقاليد، تتماشى مع الأشياء الجيدة والسيئة للتحديث"[٦٩]. وقضايا التجانس (أو إحتكاكات الازدواجية بالمجتمعات) تهمل عادة في اطروحات التنمية البشرية؛

- يفتقد في عديد من بلدان العالم الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة في غرس قيم المشاركة، بل وفي تعاطي الجامعة نفسها للديمقراطية في ممارساتها[٧٠]. من هنا، ومع تقبلنا للدور المتصاعد للنخب العلمية في الإنتاج والإدارة (وتوجيه الوعي والمعلومات والخدمات وتفعيل العمل الاجتماعي في الواقع والمحليات) نحصل على مؤشرات إضافية حول محتوى العائد الخارجي لنظام التعليم الجامعي الوثيق، الصلة بالتنمية البشرية، وحول التكامل بين العطاء على كافة

---

٦٧ ص. هنتنجتون: "ثمن الحرية"، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد ٦٩، آذار/مارس ١٩٩٥.

٦٨ نادر فرجاني: "عن نوعية الحياة في الوطن العربي"، سبق ذكره.

٦٩ دارم البصام: "التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التكنولوجية في الوطن العربي" اجتماع فريق خبراء التنمية البشرية في الوطن العربي، سبق ذكره.

٧٠ راجع عرض كتاب "توصيف لحياة العقل" لأندرسن (١٩٩٣) في مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان - الأردن ١٩٩٠. وكذلك: د. ووكر: "نحو فهم صحيح لطبيعة الجامعات والمعاهد العليا"، مجلة التربية والتعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية،القاهرة، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤.

المحاور (بما فيها خلق التنظيم المجتمعي المناسب والعمل الجماعي المطلوب في اطراد تنمية البشر)؛ فأين الجامعات العربية من ذلك؟

- التنظيم المجتمعي المناسب سوف يكون من ملامحه مدى مناسبته لاكتساب المهارات (السريعة التبدل) بسرعة، بما يتناسب مع الثورة العلمية التقنية التي نعيشها[٧١]. كما سيكون من ملامحه الحفاظ على حياة إنسانية لغير الماهرين والفقراء وإتاحة فرص عمل لهم من خلال تصور إبداعي لهياكل تؤدي دورها الاجتماعي دون التفريط في حد أدنى من الميزات التنافسية أمام قوى السوق؛ فكيف نفهم "التصحيح الهيكلي" الذي يروج له ببعض الأقطار العربية؟

- ويمكننا الاستفادة من الخبرات العالمية المتوفرة حول العائد المعرفي والإيجابي الكبير المتوقع من المشاركة الواسعة للبشر (في الريف والمحليات) في دعم ومواءمة وصلاحية البحوث والتطوير التقني[٧٢]. وهنا يوضح دائما أن قضية التنظيم المجتمعي المناسب ليست قضية كلية فقط ولكن فيها الكثير من المساهمات والصياغات التفصيلية (والمؤثرة في نفس الوقت) على مستوى الوحدة والمستوى المحلي، وحتى الأسرة ودور المرأة. وتلك الصياغات هي أكثر تعقيدا بكثير من مجرد استحداث مثل هذه المشاركة من خلال الأجر والسوق[٧٣].

ونختم الحديث هنا بحقيقة أن ما نتوقعه من المشاركة والليبرالية قد يكون تراكميا في مكونه وتغيره الصامت، ولكنه أيضا قد يظهر بمظهر عدم الاستقرار في مراحله الانتقالية (أو الثورية). فالعصر الذي نعيشه هو عصر التغيير والفكر المختبر، حتى يُقبَل أو يُرفضَ، وميل المجتمع المدني (في تسارع خطوه) إلى نقد الأنظمة وتغييرها إلى أن يتبلور ما بعد ذلك مجتمعيا (سمة من سمات التحول الحضاري الحادث حاليا)[٧٤]. والأقرب إلى الصحيح هو أن تقييم تلك الفترات (وعدم استقرارها) يعتبر إيجابيا في التنمية البشرية، بقدر ما تمثل تمهيدا في اتجاه ما هو أفضل وبقدر مالا تضحي بحياة البشر ورفاهيتهم. وبالطبع هنالك دائما ثمن للتغيير يجب قبوله.

---

٧١ راجع إفتتاحية مجلة The Economist ، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٧٢ Institute of Development Studies: Workshop on Farmers and Agricultural Research, Uni of Sussex, July 26-31, 1987.

٧٣ ج. بسخاروبولوس، ك. وينتر: "تشغيل النساء وأجورهن في أمريكا اللاتينية"، التمويل والتنمية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢.

٧٤ سعيد إسماعيل علي: "فلسفات تربوية معاصرة"، عالم المعرفة، حزيران/يونيو ١٩٩٥ ص. ٨٨-٩١، ١٣٣.

هاء- اطراد التنمية العربية: الموارد والبيئة والبشر

بالنسبة الى الموارد الطبيعية والبيئية[٧٥]، تتحكم بلدان غير عربية في حوالي ٨٥ في المائة من موارد المياه السطحية، ونصيب الفرد من إجمالي المتاح من المياه الحلوة هو دون المقبول عالميا (١٠٠٠ متر مكعب). وهناك عدة إحصائيات عن انخفاض نوعية المياه المتاحة نتيجة لأخطاء بيئية وضعف إدارة التنمية عموما. وبعض الممارسات تهدد تجدد المياه الجوفية، أو تحد من القدرة على التنسيق الإقليمي في مجال المياه وعلى توفير الاستثمار للمسوح والإدارة السليمة والترشيد وإعادة استخدام المياه.

وإذا افترضنا - حسب بعض القياسات الدولية - أن الإنسان يحتاج كحد أدنى، ٢٨٠٠ سعرة حرارية يوميا (شاملة الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة، وعبر النبات والحيوان)، فإن تلبية هذه الحاجة سوف تقتصر على ثلاثة أرباع السكان العرب فقط، مع نهاية القرن. والوضع يصبح أكثر سوءاً مع التسليم بأن المستوى المناسب هو ٦٠٠٠ سعرة حرارية يوميا، حسب المقاييس الدولية، وبأن هناك أخطاء بيئية متراكمة، وأن المشكلات تمتد إلى كل أقطار الوطن العربي ودول الجوار، ومشكلات سوء توزيع الدخل، وربما بعض آثار اتفاق "الغات" على أسعار الواردات الغذائية. ولا شك في أن الوضع الحالي يفرض مطلب الالتزام باطراد التنمية ومؤشراتها ومطالبها المؤسسية، كما ينبه إلى وجود هشاشة في أنساق الإنتاج الطبيعية، وحساسية عالية أمام ممارسات الغنى الفاحش وتقليد أنماط استهلاك الدول الصناعية (عند المقارنة بالمتاح من كافة الموارد الطبيعية).

وإذا ما حسبنا بعض السيناريوهات لحدود دنيا وعليا في استخدام (وتصدير) النفط والغاز في الأقطار العربية، نجد التحدي الهائل لاطراد التنمية الى أبعد من الجيل الحالي في كل من مصر والبحرين وعُمان والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن، وبالطبع إضافة للبلدان التي لم تثبت فيها إمكانات نفطية بعد.

أما السجل البيئي العربي للملوثات والأخطاء البيئية الأخرى فهو غير مرضٍ في أغلب الأقطار العربية. وقد ارتبط ذلك، عبر فترة طويلة، بالتحول غير المبرر من الريف إلى المدن، والضغط السكاني، والفقر، والاستخدام الجائر للموارد والنباتات، ونوعية التصنيع الذي تم غرسه في الأقطار العربية. ويشمل السجل انخفاض نصيب الوطن العربي من الغطاء الحراجي (في شرق أفريقيا والشام)، والتصحر والتجريف (في حوض وادي النيل)، وتدهور إنتاجية الأرض الزراعية (في العراق)، وتلوث البحار (في شمال أفريقيا والبحرين وغيرهما)، والاختلاط بمياه الصرف (في أغلب أقطار المغرب العربي

---

٧٥ نجد مراجعة تفصيلية في:
- علي نصار: "التفاعلات البيئية الإقتصادية وتخطيط التنمية في الأقطار العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ايار/مايو١٩٩٣؛
- ندوة "مصادر المياه وإستخداماتها في الوطن العربي"، الكويت، شباط/فبراير ١٩٨٦.

وشمال مصر). وارتباط ذلك كله بالكوارث الطبيعية وتدهور صحة البشر وإنتاجيتهم. أي أن الواقع يشمل أكثر من انقراض سلالات، ووصول ملوثات الهواء إلى مستويات مستحيلة للبشر. والنتيجة المؤكدة هي أن قائمة السياسات المطلوبة سوف تتأثر بحدة التحديات البيئية، فتفرز قائمة أولويات مختلفة، في طريق التنمية البشرية، بين قطر وآخر.

وهناك أشكال أخرى لإهدار الموارد والتلويث البيئي تتمثل في الارتفاع غير المبرر لاستهلاك الطاقة الهيدروكربونية في بعض الأقطار، الذي قد يعني بالدرجة الأولى التساهل أمام عالمية بعض المخاطر مثل الإطلاق الحراري، وزيادة غازات الدفيئة، وإهدار لمواد طبيعية في أنماط استهلاك مبالغ فيها. ونصيب الفرد من استخدام الطاقة التجارية لا يمكن تبريره بالاقتصاد البسيط (وبالطبع اطراد التنمية وسلامة البيئة العالمية) في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا (ومع الفارق فيما بينها). وبالطبع فإن الاتجاه العالمي (في الرشادة وإطراد التنمية والحفاظ على البشر كقناعة وممارسة في الدول الصناعية وشبه الصناعية) هو اتجاه نحو تخفيض كثافة استخدام الطاقة في الإنتاج، وهو من أهم المطالب أمام كل بلدان العالم. ولكن الاتجاه هو أيضا الى اجراء تخفيضات مماثلة في كل أشكال المواد والخامات. ومن المؤكد أن ذلك ثابت إحصائيا في عديد من السلع الأخرى (خلاف الطاقة التجارية) مثل السكر والمطاط والقطن والجوت والصوف والأخشاب الطبيعية والصناعية وجلود الماشية والمنجنيز والنحاس والقصدير، وبدايات مثيلة بالنسبة الى الألمنيوم والحديد الفوسفات [٧٦].

وكذلك فهناك تصاعد في حجم استخدام الأسمدة المخلقة إلى مستويات غير مقبولة في كل من مصر والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، كما تتضح الآثار السلبية لاستخدام المبيدات الكيماوية في مصر والجزائر وليبيا والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس. وذلك حسب بيانات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

وسجل تلوث الهواء[٧٧] مرتبط بالممارسات المشار إليها. وأصبحت المناطق الصناعية مرتبطة بكافة أشكال الإفساد البشري في عديد من الأقطار العربية وتجمعاتها السكانية، وسجلت خسائر ضخمة وسط قوة العمل في بعض الأقطار[٧٨].

---

٧٦ UNCTAD: "The Impact of New and Emerging Technologies on Trade and Development, TD/B/C. 6/136, August 1986.

٧٧ عدنان هزاع البياتي: "تلوث الهواء في الوطن العربي بين ضرورات التنمية وسلامة البيئة"، شؤون عربية، العدد ٧٩، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٧٨ على سبيل المثال: معدلات التلوث في القاهرة، التي تتعدى المسوح به. ويخسر الإنتاج – حسب بيانات المجالس القومية المتخصصة في مصر لعام ١٩٩٣ – في القطاع العام حوالي ٦ آلاف يوم عمل في العام، ونفقات علاج وفاقد إنتاج (وتعويضات غير مباشرة تمثل ٥ اضعاف إلى ٢٥ ضعف التعويضات المباشرة) بسبب تلوث الهواء. وقد قاربت الزيادة ٦٠ في المائة عبر السنوات العشر الأخيرة. ويحتاج الأمر الى حوالى ٥٠ مليون دولار لتحقيق تحسن مناسب في هواء القاهرة.

وهناك قائمة من الخسائر البشرية بسبب الحوادث والأمراض والزحام، تميزت المنطقة العربية ببعض منها مقارنة بالعالم النامي[٧٩] . وعموما فان حوالي ٤٠ في المائة من سكان المدن، في الوطن العربي، يعيشون في مستويات تلوث غير مقبولة. كذلك العديد من التحذيرات حول الحال التي وصل إليها الطفل العربي[٨٠] . وتفتقد الأقطار العربية صياغة بيئية وثقافية مناسبة في الإسكان ومفرداته وأساليب البناء[٨١]. وتشمل خسائر الأضرار البيئية أيضا خسارة في الطلب على السياحة والحد من الاستثمارات، إضافة إلى الأضرار البشرية المباشرة. وهناك العديد من الدراسات حول نسبة من هم دون خط الفقر ببعض الأقطار العربية. ولمجرد التذكير يجب ألا ننسى ما يحدث، ويترك آثاره على الأجل الطويل، في العراق والصومال والسودان وغيرها[٨٢]. فمعدل التضخم في العراق ألفان في المائة، والتقنين الحكومي للغذاء ٥٠ – ٦٠ في المائة، مقارنة بالمستوى عام ١٩٩٠، والمطلوبات والديون المستحقة تزيد عن ٦٠ من اضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٣. وفي السودان تسعة أعشار السكان هم دون خط الفقر، وتتدهور خدمات المياه والصرف الصحي ومعالجة الأمراض والوقاية تماما. والتساؤل يبقى ماذا سوف يحدث في الصومال؟

والكثير من الظروف غير المواتية تحيط بالمرأة العربية كذلك، وفي ذلك سجلت، عربيا، إشارات إلى ظروف العمل والمساواة[٨٣].

ولو لجأنا الى معيار بسيط استخدم في الأعمال التحضيرية لقمة التنمية الاجتماعية الأخيرة، لوجدنا ربما، أن النسبة العالية من سكان كثير من الأقطار العربية يعدون من الأكثر فقرا. وتزداد الأوضاع سوءا مع معدلات التضخم المشاهدة.

---

٧٩ Development Report 1993, Investment in Health.

٨٠ أرجوان الضاحي: "صحة الطفل العربي: الواقع والطموح"، شؤون عربية، اذار/مارس ١٩٩٣. حيث نجد القياسات الخاصة بتدهور الحالة الغذائية للأطفال في موريتانيا ومصر واليمن وتونس والمغرب. وبعض الآثار على الوزن والطول وشكل الطفل نجدها في:
حافظ شقير: "الحالة الغذائية للطفل في الدول العربية من واقع نتائج المسح العربي لصحة الأم والطفل"، وحدة البحوث والدراسات السكانية، جامعة الدول العربية ١٩٩١.

٨١ برنامج الأمم المتحدة الانمائي: "حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات"، عالم المعرفة، حزيران/يونيو ١٩٩٠.

٨٢ جمعت قاعدة معلومات عن العراق من مصادر متنوعة. وراجع: نجوى فاروق إبراهيم: آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على الوضع الصحي بالسودان"، دبلومة معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٩٤.

٨٣ هدى زريق: "دور المرأة في التنمية الإقتصادية الإجتماعية في الوطن العربي"، ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

وكما أشرنا -أعلاه- الى الربط بين أوضاع البيئة والموارد الطبيعية من ناحية، والتحدي الذي يقابل إطراد التنمية البشرية من ناحية أخرى، علينا كذلك حصر معطيات هامة أخرى. فحسب الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة، تتناقص أعداد الطلبات المقدمة والرخص الممنوحة للاختراع في الأقطار العربية الرئيسية. وعلى كل فإن البراءات الممنوحة للاختراع لن تزيد عن ٦٠ في المائة مما يمنح في إسرائيل، ناهيك عن المحتوى والأهمية. وهكذا فان نسبة العديد من مؤشرات طاقة البحث العلمي والتطوير التقني والإنفاق عليه وكثافة النشر، ... هي دون المستويات المطلوبة للمقارنة على المستوى الدولي[٨٤]. وتتوافر تقديرات عن ضخامة ما تدفعه الأقطار العربية لمكاتب الخبرة والاستشارة والاستيراد والخدمات والمعلومات[٨٥].

ولا يمنع ذلك من وجود كثير من البؤر العلمية الواعدة، خاصة ما ارتبط منها بقضايا واضحة للأمن القومي.

ورغم التوسع الكمي الكبير في التعليم خلال عقدين، فإن ربع عدد الأطفال العرب في الفئة العمرية ٦ - ١١ سنة لا يرتادون المدارس. وحتى لو استمرت الحكومات العربية في التزاماتها تجاه ذلك، وهذا مشكوك فيه بسبب عدم الاستقرار وسياسات التصحيح الهيكلي وتحرير الأسواق وتزايد تكاليف نشاط التعليم، فإن ١٧ في المائة من هذه الفئة العمرية سيكونون خارج مؤسسات التعليم مع نهاية القرن، ومنهم أكثر من ٢٥ في المائة من الإناث في نفس الفئة العمرية. وتحظى المجالات التقنية والمهنية باهتمام وقبول أقل في التعليم الثانوي: حوالي ١١ في المائة فقط. وعديد من الأقطار مهدد بفقدان التقنيين والعمال المهرة في أجل قصير، خاصة أقطار الخليج. ويتخصص أغلب طلاب التعليم العالي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن أهم أشكال التقصير: النسبة المنخفضة للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي (حوالي ١٥ في المائة)، وتفشي الأمية بين النساء (حوالي ٦٢ في المائة)، والنقص الواضح في عدد المعلمين المؤهلين في كافة مراحل التعليم. وكل ذلك إضافة إلى مشكلات الكيفية والحداثة في نشاط التعليم. والتحديات الأساسية في الوطن العربي، إلى مطلع القرن، تتمثل في: تعميم التعليم، وتكاليفه الباهظة، "وفي قضايا العلم والتكنولوجيا، استمرار اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية". ولقد ركز أحد التقارير الهامة أسباب الافتقار إلى الكفاءة الداخلية والخارجية، على السواء، لنظام التعليم، على عدة عوامل رئيسية يمكن تلخيصها كلها في عدم مناسبة التنظيم المجتمعي، وفي الأساليب غير الناجحة التي تتبعها المؤسسات في إدارة التنمية[٨٦].

---

٨٤ جورج المصري: "مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي: الحالة الجامعية"، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة، خريف ١٩٩٤. وكذلك: علي نصار: "العطاء العلمي العربي" في عطاء المثقف العربي": في تكريم قسطنطين زريق، مركز دراسات الوحدة العربية، يصدر ١٩٩٥.

٨٥ كتابات أنطوان زحلان، أعداد متفرقة من المستقبل العربي.

٨٦ المؤتمر الخامس لوزراء التربية المسؤولين عن التخطيط الإقتصادي في الدول العربية": "تعميم التعليم وتحسين نوعيته وملاءمته إستعدادا للقرن الحادي والعشرين"، الوثيقة ED, 92/MINEDARAB/3 القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وتشير مراجعة محتوى النشاط التعليمي إلى وجود عجز في كيفية التعليم في المهن الهندسية في كل الأقطار العربية، ونقص في الكفاية في التعامل مع اللغة والرياضيات والتحليل واستعمال المبتكرات الرمزية والعمليات الأساسية للتفكير البولي تكنيكي.

وفي عالمنا العربي، لا تتفق البنية الاجتماعية كثيرا مع الإمكانات البشرية، وقد تأثر نهج إعادة توليد هذه البنية، عبر فترة طويلة، بآليات التبعية للعالم الخارجي، وبقي التأثر بالبعد الحضاري العربي الإسلامي "تعامل استهلاكي للمديح وإعادة التوازن النفسي، الأمر الذي خلق ازدواجية زمانية وحضارية"[٨٧]، وأدى إلى أشكال متنوعة من الاغتراب، التقني والنفسي والاقتصادي والسياسي، ليتبلور ذلك في اغتراب ثقافي "شائع في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، هو محاولة إسقاط الإنسان لكل قوى العقل والإرادة والمسؤولية والرغبة والفاعلية على الله.. فيخلو الإنسان من كل إرادة عاطلا عن العقل والتفكير الرشيد .. ومن ثم التواكل"[٨٨].

مع هذا التعليم "الضبطي المحافظ"، الذي لا يتوجه الى تحرير الوعي، من الطبيعي أن نجد عدم المهارة في ثلثي قوة العمل العربية، وألا تزيد نسبة الفنيين والأخصائيين فيها عن ٩ في المائة، وأن يرتبط الحراك عبر السلم المهني والاجتماعي بالفساد والقبلية وتبادل المنافع المباشرة والمحددة. ولن يكون غريبا أن تزداد البطالة أخيرا بين خريجي التعليم المتوسط والعالي في عديد من الأقطار[٨٩]. وتوضح نظرة إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد كيف تتناقص إنتاجية العمل في عديد من الأقطار العربية.

وليس من المفترض، في العرض الذي سلف، التركيز على معطيات اطراد التنمية في الوطن العربي في أبعادها البيئية والاقتصادية فقط. بل أكثر من ذلك: فإن الإنسان المتخلف (لأسباب التنمية الاقتصادية) يحافظ على توازنه النفسي من خلال الاستسلام لقهر الطبيعة (تفاعلات بيئية) والخضوع للسلطة (تفاعلات مجتمعية).

"ولذلك فإن سيكولوجية التخلف الإنسانية تبدو لنا على أنها، أساسا، سيكولوجية الإنسان المقهور، تنبت علاقات القهر والتسلط من ناحية، ورد الفعل عليها من خضوع أو تمرد من ناحية ثانية، في كل ثنايا وجود الإنسان المتخلف. وتكاد تكون من الناحية البنيوية الخاصية الأساسية للمجتمع المتخلف...

---

٨٧ عبد الباسط عبد المعطي: "بعض المتغيرات الإجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي"، اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي، سبق ذكره.

٨٨ راجع الحوار في: السيد ياسين: " النضال الثقافي في زمن متغير"، جريدة الأهرام، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٥.

٨٩ في مصر تصيب أكبر نسب البطالة: المؤهلات المتوسطة في الصناعي والتجاري، والمؤهلات العالية في الزراعة والطب البيطري – وللبطالة بين أصحاب هذه المؤهلات مشكلات في محتوى التعليم والتدريب ومدى مناسبته لإحتياجات العصر.

ولوضعية القهر آثار مدمرة على التكوين النفسي والعقلي للإنسان، لعل أبرزها هو الميل إلى التخلي عن استقلال النفس الفردية، ودمج النفس في شخص آخر للحصول على القوة"[٩٠].

ونضيف، مكرراً، التعليق على التوجه الساحق، في الأقطار العربية، الى إتباع برامج مشكوك في صلتها باطراد التنمية البشرية – التصحيح الهيكلي وتحرير الأسواق. ويكفي هنا ما تم استخلاصه في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية[٩١]:

"التكامل الاجتماعي مسألة أساسية في وقتنا هذا...وثمة تواصل بين القيم والعدل الاجتماعي والإنصاف واحترام كرامة الآخرين ... ويتطلب التكامل الاجتماعي احترام التنوع للمجموعات والأفراد. وهو يتطلب حرية الاختيار ولا يمكن فرضه بالقوة ... والحق في الاختلاف هو حق من حقوق الإنسان...يجب أن تكون برامج التكيف الهيكلي مناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل من بلدان العالم...تسبقها دراسة للسبل البديلة في تحقيق الاستقرار والتغيير الهيكلي وتحسين الفعالية من وجهة نظر العدالة الاجتماعية..."

واو- التمايز الحضاري والخصوصيات العربية

كانت العقائد والأديان والثقافات تجسيداً لتلاحم وإعادة إنتاج بين البشر وبيئتهم ورسالتهم في الأرض ومؤسساتهم. وعندما فرضت حضارة الغرب الصناعي نفسها على العالم قهرت العديد من الأنماط والمؤسسات والقيم والمعايير، وكل ذلك كان إنطلاقا مما تراجعه الحضارة الغربية اليوم في منطلقاتها وإختياراتها. تلك المنطلقات (حول العمل والعقل واللامتناهي) التي نصبت الإنسان في مواجهة الطبيعة، وتلك الإختيارات والمصالح التي صاغت عالم التنميط والتخصص وفرضت مفاهيم بعينها للكفاءة الإقتصادية والميزة النسبية لم تكن بأية حال حتمية أو وحيدة أو مبررة تماما[٩٢]. لقد تراجع الغرب عن التنميط اليوم منطلقا إلى التسليم بالتمايز الحضاري – كما أشرنا – وإلى العودة إلى مزايا أنماط كانت سائدة في الماضي، حتى "وكأن الصناعات الحرفية بعثت من جديد تحركها في هذه المرة كثافة استغلال

---

٩٠ سعيد إسماعيل علي: فلسفات تربوية معاصرة"، سبق ذكره، ص ١٩٦ – ١٩٧.

٩١ "مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل،" اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية، الدورة الثانية، نيويورك، ٢٢ آب/أغسطس – ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتحتوي الوثيقة على تنبيهات ودروس هامة بالنسبة الى حقوق الإنسان، وإجراءات توفير الدعم للفقراء، وإختفاء الوظائف الدائمة لأسباب تقنية، وإعادة التأهيل، والوظائف الأفضل، ودور المرأة المتصاعد، ومزج التقنيات التقليدية والحديثة العالية، والإستثمار في البشر.

٩٢ راجع:

C. F. Sabel, J. Zeitlin: "Historical alternatives to mass production,: politics, markets and technology in the nineteenth century past and present, No. 108, Aug. 1985;

M. J. Piore, C. F. Sabel: "The Second Industrial Divide", Basic Book, New York 1984.

والأفكار الواردة في هذين المرجعين هي، الى درجة كبيرة، تجديد لأفكار سابقة وردت في إطار حركة "التنمية البديلة".

العلم والتكنولوجيا الحديثة "[٩٣]. وبالطبع في كل مرحلة يستفاد بالمتاح من معرفة وتقنيات سائدة. وإذا كانت إرهاصات ما بعد التصنيع والحداثة اليوم تشير إلى التمايزات الحضارية الثقافية، فالوطن العربي أجدر في ذلك، بتمايزه، من عديد من مناطق أخرى في العالم النامي. والحضارة العربية الإسلامية قادرة على تعبئة الكثيرين من البشر في المنطقة لمصلحة التنمية، وذلك بمعايير وغايات مغايرة ودون رفض للإستفادة من المعارف والعلوم الحديثة أو لإمتلاك مظاهر القوة. وفي الإسلام[٩٤] تكليف للبشر بالحفاظ على الطبيعة وتحذيرات من التلاعب بها ودعوة الى الاستمتاع بالنعم. كما ان فيه نهياً عن التهلكة وعن عيث البشر في الأرض فسادا. ومع الوقت، تبلورت إجتهادات وممارسات حددت مواقف مميزة من الموارد الطبيعية والتنمية (العمران). لقد كان الإنطلاق من الوسطية، والتعامل من مدخل متكامل يربط المادي بالروحي في كل واحد، وإن كان الإسلام يقدم الروحانيات كوجه أساسي والعلاقات الإجتماعية كوجه مكمل. وهو في ذلك يتمسك بالأساسي ويترك الباب واسعا لمواءمة المكمل حسب الظرف الإجتماعي والمكان والزمان.

وبذلك تستبعد الحضارة العربية الإسلامية أن يكون الإنجاز المادي على حساب رسالة البشر في الأرض. وفي الموارد الطبيعية يأتي الإنحياز إلى العدالة وضد التطاول في العمران وإهدار الغنى لحقوق الأجيال التالية. وفي كل الإجتهادات نجد الإشارات إلى التكافل الاجتماعي والشورى. وفي الممارسات، اهتمام بالتكامل بين فروع المعرفة والإنطلاق من مقدمات عن فضيلة الغايات في الحياة. وقد زرعت هذه الحضارة في بشرها وثقافتها مسؤولية الحكام عن إشباع الحاجات الأساسية (الضرورات) وانتظامها، وتمييزها عن السلع والخدمات الأخرى (الحاجيات والتكميليات). وربط الفكر الإسلامي ذلك بشرط قيام الحكم ونجاح التنمية (العمران). تلك منطلقات تتطابق كثيرا مع ما يرد اليوم في منطلقات إطراد التنمية، وتختلف عن منطلقات حقبة التصنيع التى كانت ترجمة لقيم دينية أوروبية ترى في الإنسان تكليفا للسيطرة على البيئة وباقي المخلوقات. فهو الأرقى الذي ولده الله في مخيلته وعلى صورته، ومبارك في سيطرته على الطبيعة وإنتشاره في الأرض [٩٥].

---

٩٣ إسماعيل صبري عبد الله: " التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة "، سبق ذكره.

٩٤ نجد عرضا في: علي نصار: "الامكانات العربية ...."، سبق ذكره.
علي نصار: "تاريخ مصر: حصيلة من الإيجابيات والسلبيات، والثوابت والمتغيرات،" لجنة التخطيط البعيد المدى، مذكرة رقم (٤) معهد التخطيط القومي، القاهرة، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢.

٩٥ ربما تفيد في ذلك المناقشة الواردة في الفصول الأولى من الكتب الثلاثة التالية :
R. J. Johnston: Environment Problems: Nature, Economy and State, Bell haven Press, London, 1978;
M. G. Royston: Pollution Prevention Pays: Princeton Uni. Press.
وكذلك: أشرف عبد المطلب: " الطبيعة المذهبية للإقتصاد الإسلامي"، منبر الشرق، المركز العربي الإسلامي للدراسات، القاهرة، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويوضح العرض في هذا المرجع أن التركيز هو على المذهب والغايات، وليس على الآليات والعلمية، في تفسير الخلافات مع المدارس الفكرية الأخرى. وإن كان الأمر يحتاج المزيد من البلورة فإن ذلك حال فكر "التنمية المطردة" أيضا. ولكننا نجد بعض الأفكار المتميزة فيما يتصل بتوقعات المستهلكين وتناقضات المنافع الشخصية وحلول مشكلات الندرة وتوازن السكان مع الموارد.

ولقد تأثرت حالة الإبداع والعطاء البشري إيجابيا – وكانت فترات الإزدهار بوجود طلب حقيقي على الفكر والعلم والإبتكار (كما حدث في القرون التاسع والثاني عشر والثالث عشر الميلادية)، وعدم الفصل بين منطلقات ومداخل المعارف المختلفة، وبمناخ الحريات. وتدهور ذلك مع إجتماع الرجعية الدينية بالرجعية السياسية، كما يوضح ذلك جورج سارتون في قراءته لتاريخ العلوم، ويوضحه زغلول النجار في حديثه عن البيئة الصالحة للتقدم العلمي والتقني. في حصيلة الخبرة، لم يتستر تقدم العلم والعلماء خلف الدين ولم يهادن الرجعية. وتراجعت أحوال المعرفة، وكذلك المشاركة في التنمية، مع حرفية التفسير، وتكفير المعارضة، وهدم العقل، والفصل غير المبرر بين العلمانية والدين، وتغليب التصور المركزي للعالم على التصور المبني على التعدد، وتقديم المنهج الغيبي على الإيمان بالغيب. وقد تأثرت أحوال التعليم وعائده بكل ما سبق من عوامل، كما أنه خسر كثيرا بالنحو الى التقليد وبناء مؤسسات "حديثة" دون تطوير القديم وتكامله.

والتسليم بالتمايز الحضاري هو مدخل تحذيري مناسب تماما لتفادي أخطاء الماضي تحت شعارات العلمية والإنسانية والديمقراطية. والحذر مدخل مناسب تماما لبدء العمل من أجل التوصل إلى صياغات بديلة أو مناسبة، دون إنتظار حلول متساقطة تم إفرازها في مجتمعات أخرى. وينطبق الحذر حتى على مسيرة العلوم وإفتراض العلمية. فدون التمحيص في ذلك، قد يكون المدخل إلى التبعية في محتوى القرار والأهداف والمؤسسات وطرح القضايا والأولويات[٩٦]. وفي ضوء ذلك قد يفرض علينا نسيان حقيقة المسؤولية عن إحباطات التنمية وأهدار البيئة، وآثار "معطيات التنمية" القائمة على ميزات نسبية [٩٧]. وعند توماس كون لا يمكن للفريق المنتصر أن يُسلم بأن نتيجة إنتصاره هي شيء آخر غير التقدم! وتتكامل الهزيمة عند إبن خلدون لأن المهزوم مولع أبدا بتقليد الغالب! وعلى المدى الطويل : هل يمكن لمن لا يعتز بتمايزه واختياراته ولا يدقق في مسيرة العلوم أن يجد فرصة للإنتصار؟

وهو مدخل تحذيري أيضا، لأن مجرد رفض العلم يصل بالجماعات إلى أن تقبل أو ترفض، ولكنها غير قادرة على فعل أي شيء آخر. ومعارضة العلم قصة قديمة مارستها جماعات محافظة ومصالح، وكانت معارضتها قائمة على إنتهاز غياب الخصوصية والإقتراب من الواقع في تطوير العلوم. "العلم ينحو، من الناحية الجوهرية، نحو الأمور الكلية. وهذا، بالطبع، يتعارض مع الإتجاهات الخصوصية، وليس أقل أو أكثر من حالة الفلسفات السياسية "...." والخلاص هو في مزيد من إقتراب العلم من الواقع الخاص، وليس على حساب تقاليده ومنهجه "..." وإذا كانت الفلسفات والديانات تستفيد من التفاعل مع

---

٩٦ جلال أمين : "نحو نظرية مصرية للتنمية"، بحوث إقتصادية عربية، العدد الأول، ١٩٩٢.

٩٧ عبر كتاب عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة ، والفصل الثالث عشر من كتاب بنية الثورات العلمية من سلسلة عالم المعرفة.

التقاليد والحكمة الشعبية، فلماذا لا يفعل العلم مثل ذلك وتستفيد النظريات العلمية من ينابيع الحياة؟[٩٨] أليس ذلك من مفاهيم توسيع الخيارات أمام البشر؟ ولا نحتاج هنا إلى إثبات أن الإختيار التقني المناسب ينطلق من الخصوصية والتمايز، وإلا كان مدخلا الى الاهدار والتبعية والتخلف والديون وتقسيم العمل الدولي الجائر. فتلك كانت خبرات التنمية تحديدا.

وتتكرر المحاذير أيضا بالنسبة الى مفهومي الديمقراطية والإنسانية، فهي لا يمكن إلا أن تكون مرتبطة بحاجات التنمية وإطرادها وظروف وطبيعة البشر. فاطارها الفكري لابد وأن يشمل المكون الإستهدافي، وآليات تعمل من خلال أنساق القيم والثقافة وظروف التعبئة وأنماط الإستهلاك والإختيار، وفيها تعبير جلي عن التمايز. وكل تلك معطيات تؤثر على الصياغة الذاتية للمفاهيم[٩٩]. والصياغة الخاصة – عبر تاريخ ومعطيات مختلفة – لابد وأن تشمل (بأوسع من الديمقراطية التعددية) صيغا أوسع في المشاركة على مستوى المحليات، وإتخاذ القرار عبر تنظيمات مجتمعية محلية، وتختلف عن الديمقراطية الليبرالية في تأكيدها للبعد الإجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص. وهي، إذ تراعي مرحلة التنمية والخصوصية في المجتمع، لا ترى في ممارسات الحكم السلطوي أي رصيد إيجابي تجاه تنمية البشر ومبادراتهم.

والمدخل، هنا أيضا، تحذيري. فما يشاهد الآن، عربيا، كضغوط في إتجاه الليبرالية الديمقراطية والإقتصادية، قد يحوي من ملامح ردود فعل أمام سلطوية نظم الحكم بأكثر مما يحوي كمواءمة مع إطراد التنمية وتنمية البشر ومع التطورات العلمية التقنية والإقتصادية. ولكن "يمكن القول بأن الإصلاح السياسي والتصحيح الديمقراطي شرطان لإطراد الإصلاح الإقتصادي" [١٠٠]. والعلاقة بين ما هو مطلوب ديمقراطيا والأثر البيئي والتنموي سيظل غير واضح وغير مثبت في المكان والزمان، اذ ان الخصوصيات الحضارية تهمل في التنظير. لذلك فإننا، عندما نحتكم إلى مؤشرات فعلية عن مناسبة الصياغة الديمقراطية في هذا العصر، ينبغي أن نهتم بأكثر من قضايا التصويت وحرية تكوين الأحزاب وشرعية التمثيل والإجراءات والإستقرار والأمن. ومن هذه القضايا الإضافية، مدى مناسبة الصياغة لتحقيق غايات البشر، ومناسبة المؤسسات من حيث برامج تغييرها ونهج إتخاذ القرار فيها ودورها في

---

٩٨ جان دومبر: " العلم ومعارضة العلم: قصة قديمة"، العلم والمجتمع، اليونسكو، الطبعة العربية من القاهرة، العدد ٧٣.

٩٩ راجع مساهمتي I.Azam, C.B Jones في:
B. Van Steenbergen (et.al.eds): Advancing Democracy Participation Challenges for the Future, Centre UNESCO de Catalunya, Barcelona 1992.

وكذلك البيانات التي قدمت في حوار دولي:
World Futures Studies Federation (WFSF), The Future of Democracy in the Developing World, Islam Abad, Oct. 1992.

١٠٠ Society for International Development: Lessons of Past Development Experiences: Basis for Action, SID - Secretariat Washington, Feb. 1990, p. 11.

خلق الدافعية للمشاركة والتنوير، ومدى المناسبة في مواجهة التحديات العالمية والإقليمية، ومراعاة الفئات الأضعف والأفقر والخاصة، وحدود الحركة الممنوحة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .

ويتخذ التمايز الحضاري (العربي الإسلامي) موقفا واضحا من القطرية، ويفرض نفسه في نظام عربي إقليمي(على الأقل) رغم بعض أشكال التنافر والتباعد على الساحة السياسية. فأين هي تلك الظواهر والمتغيرات التي يمكن نسبتها إلى كل قطر على حدة، خلاف التحكم في بعض الثروة الطبيعية غير المتجددة. وإطراد التنمية يعني، في النهاية، إطراد تنمية البشر (إبداعاً ثقافياً متكاملاً، وإستجابة مناسبة أمام الخصوصية والتحديات الخارجية، واستدامة التغيير في مؤسسات إدارة التنمية، وتعليماً مناسباً، وطاقة للبحث والتطوير، ومراعاة لتجدد البيئة). فهل نستطيع تحديد ما هو قومي وما هو قطري؟ الثقافة والتنظير لهما طابع قومي في هذه المنطقة، والمؤسسات القومية تنمو وتتغير بأسرع من القطرية، ومعطيات البيئة، تتداخل، والحراك البشري والفكري له معدلات عالية بين الأقطار العربية، والكفاءات والمهارات تنتقل إلى الثروة كما تنتقل رؤوس الأموال إلى السوق ذي الطبيعة الخاصة، وإن كنا ننسى تلك الظواهر والتقاطعات بين الأقطار العربية لتعاملنا معها بالقياسات الواردة في الناتج القومي والتبادل التجاري وميازين المدفوعات. ولكننا بصدد مقاييس التنمية البشرية، حيث يجب أن نتساءل أي من الإقتصادات والخدمات والإبداع ينسب إلى أي قطر عربي. بل أننا نتساءل عن الموقع الذي تراكم فيه الإستثمار العلمي والمعرفي والثقافي في النخب التي سوف نراهن بها على المستقبل! وما معنى دليل إجمالي للتنمية البشرية عندما تهمل تفاعلات النظام العربي في ممارسة الحريات والموارد الطبيعية والتدخلات السياسية المتبادلة (والمسموح بها) وحقيقة التركيبة السكانية في بعض الأقطار وسوء توزيع طاقة البحث والتطوير، وبمفهوم أوسع من عالم "القرية الكبيرة" الذي ينمو على الساحة الدولية؟ ولنلاحظ أنه، عند إشتقاق السياسات استرشادا بالدليل الإجمالي للتنمية البشرية، فالكثير من السياسات سوف يكون له من الطابع القومي العربي أكثر من الطابع القطري. وهنا علينا أن نتذكر أن تاريخ التقدم والعلم أشار إلى ارتباطهما بمصادر العزة القومية والمباهاة والتفوق والدفاع عن النفس أمام ثقافات أخرى[١٠١]. ومن السابق لأوانه التقرير بشأن إتجاهات العلم والتقدم مستقبلا وبشأن ما اذا كان ما يتم التمهيد له في العالمية والإنسانية قد يتحول يوما إلى تعبيرات عن تكتلات ثقافية وقومية تتبلور اليوم في أوروبا والأمريكتين وجنوب شرق آسيا. ثم أننا لا يجب أن ننسى أننا مازلنا نعيش عصر"العلم الكبير"، حيث الإضافات الحاسمة للمشروعات العلمية الكبيرة للتنمية والبشر. وأمام ضعف الإمكانات القطرية العربية، لا وقت للتكرار وتجزئة الجهود، بل يجب التقدم الى حل مشكلات متشابهة في الظروف البيئية والحضارية العربية.

وما زالت المعارف المحلية المتميزة تتضمن الكثير الذي نحتاجه أمام التحديات والبحث عن حلول رخيصة وموائمة وميزات تنافسية." ويمكن، باستخدام المعارف التقليدية إستخداما بناءاً – وحدها أو بالإقتران مع المعارف العصرية – إتاحة خيارات جديدة للتنمية القابلة للإدامة في مناطق كثيرة.

---

١٠١ مايكل أندريه:"تاريخ العلوم والثقافة في أوروبا"، العلم والمجتمع، العدد ١٦٧، اليونسكو (الطبعة العربية من القاهرة)، ١٩٩٢.

ويقتضي صالح هذه المجتمعات المحلية والمجتمع عموما إيلاء التقدير للمعارف التي اكتسبها السكان المحليون على مدى أجيال عديدة، وتسجيلها وتحليلها واستخدامها ومعاملتها بإعتبارها ملكية فكرية .... وإيجاد آليات مناسبة توجه أرباح ذلك بحيث يجب أن تعود إلى المجتمعات المحلية المعنية"[١٠٢]. وذلك النصح هو أقرب من غيره الى طبيعة العصر الذي نعيشه، ولكن مؤداه هو الإنطلاق من التمايز الحضاري المتاح والبحث فيه. فنقطة البدء لمواجهة إحتياجات البشر (وبالتالي تنميتهم) ستظل توجد في البيئة نفسها وفي نظم وأنماط التعبير عن الثقافة والإختيار التي تربط البشر بتلك البيئة (أو بالعالم الخارجي). ولا خوف من بعض السلبيات والإنتكاسات والقيم المعوقة هنا وهناك، فمع الوقت والإلتزام بالتنمية والظهور على ساحة العالم ومواجهة تحدياتها تبقى مسيرة أية حضارة كالنهر يغسل ويزيل ما يعوقه، بل ويصحح مجراه.

وقد يبدو كجدل وتناقضات ما سبق من إشارات تعني اللحاق بالعصر وثوراته والتمسك بالهوية في نفس الوقت. فاحترام التراث لا يمكن إلا أن يعني الإستمرار في التعامل النقدي معه والتجديد فيه. وهذا العصر يدعو الى التنوع والتمسك به. وتطوير اللغة في إستخدامها العلمي هو السبيل الوحيد الى الحفاظ عليها في ظل ثورة المعلومات، ولابد وأن تكون مشاركا بالعلم العالمي والتطوير التقني وقويا إقتصاديا وبشريا حتى تستطيع الحفاظ على ثقافتك (كما فعلت فرنسا في مقاومة الآثار السلبية لحوارات جولة أوروغواي وتفادت الغزو الثقافي الذي كان من الممكن أن يحمله معه إنشاء منظمة عالمية للتجارة).

وكذلك تجب المقاومة حتى لا يستغل واقع الخصوصية الثقافية في تبرير عدم "التقدم" في التنمية البشرية.

وهذا الإجتهاد والتنوير المطلوب في الثقافة العربية الإسلامية كان مثارا دائما عبر التاريخ، وعبر كل القضايا المفترض التعامل معها. ويتأثر الإجتهاد في الحجم ودرجة الإيجابية بحالة المجتمعات العربية والإسلامية اقتصاديا وسياسيا[١٠٣].

---

١٠٢ اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الدورة الثالثة: "العلم والتنمية القابلة للإدامة"، الوثيقة A/Conf. 151/P.C./52 ، آب/أغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٩١.

١٠٣ محمد الغزالي: الاسلام والطاقات العاطلة، الطبعة الرابعة، دار الكتب الاسلامية، القاهرة ١٩٨٣. ويمكن أن نورد هنا عملا للشيخ محمد الغزالي يتناول قضايا تمتد، على سبيل المثال، من المواجهة بين الدين والعلم الى المرأة والى الحريات يقول: "إن العلم المادي يتعرف على الخواص الكامنة في الأشياء ويتعرف على الروابط الأزلية الثابتة بين بعضها والبعض الآخر، ويدّون ذلك في قوانين مضبوطة (خالدة) ... وخطواته القائمة على الحساب الدقيق والعقل الواعي تؤسس يقينا يستحق كل إحترام ... ونحن ما عرفنا الله معرفة اليقين إلا بهذا المنهج من التفكير ... فكيف شرد المسلمون عنه إبان إنحطاطهم .. وكيف شغلوا أنفسهم بما لا يرفع لهم عند الله منزلة ولا يدعم لهم بين الناس مكانة؟ ألا ما أكثر الخرافات بيننا". وفي حديثه عن المرأة يقول: "إن التعطل عن العمل شر، ولكن الإشتغال بالأعمال الدنيئة شر أكبر"، حيث كان يناقش فكرة إختيار مجالات لعمل المرأة وليس رفض فكرة عملها. وعن الحريات يقول: "الحريات الكاملة ضرورة لنشاط القوى الإنسانية وتفتح المواهب الرفيعة، .. والملكات الإنسانية لا تنشق عن مكنونها من ذكاء وإختراع إلا في جو من الإرادة المطلقة والحرية الميسرة".

ولا يوجد حاليا إختلافات كبيرة بين المثقفين العرب حول حقيقة تردي الأوضاع بالنسبة الى التنوير والحريات والموقف من العلم ومن المرأة وغيرها[١٠٤]، وإن كنا لا نفتقد أصوات وإجتهادات هنا وهناك لتغيير هذا الحال. ولكن التحذير يبقى أننا، في ذلك، لا يمكن أن ننقل عن الغرب[١٠٥]، وأنه يجب أن ننطلق من نسبية الثقافة ونسبية الزمن (مع تقدم العالم وإنفتاحه وتطور وعي البشر وغايتهم). وهكذا يكون الإجتهاد والتجديد.

---

١٠٤ نجد في المرجع التالي عرضا لبعض قياسات نوعية الحياة في الأقطار العربية، وحيث تراجعت (تدنت) القياسات كثيرا عند إضافة تعبيرات عن الحريات ونوعية المناخ الثقافي السائد.

- إبراهيم سعد الدين وآخرون: التنمية العربية، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٢٣-٢٣١.

- نادر فرجاني: عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.

١٠٥ راجع مشكلات التراث وطبيعة النظم العربية والمحاذير عند الإجتهاد في:
عزت قرني: إشكالية الحرية، سلسلة عالم الفكر، تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣.

ثانياً- نحو تطوير القياس

في المذكرة الفنية التي دعي فيها إلى "اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، عنى الداعون بالإشارة إلى أن العمل مازال في بداية طريقه حول "التنمية البشرية"، سواء كان ذلك في تحديد المفهوم، أو صياغة المؤشرات، أو قياسها، أو ربط ذلك كله بصياغة إستراتيجيات وسياسات" من شأنها تعزيز مفردات التنمية البشرية ودفعها قدما إلى الأمام". وكما تقول المذكرة، فالمفهوم يمكن أن يلتصق، عند تحديد مكوناته، بمعايير لها خلفيات ثقافية وحضارية تقتصر على تجارب معينة من تجارب البشر. ثم تساءلت عن كيفية تحديد العلاقات المتبادلة بين مختلف مفردات المفهوم ومع غيرها من المتغيرات التنموية. وبالطبع أشارت كذلك إلى المشكلات الفنية في المعلومات وتكملة المؤشرات وتجميعها في دليل إجمالي، وإلى مشكلة إهمال العديد من المؤشرات الكيفية ذات الأهمية في ظروف بعينها.

وفي حين أشارت المذكرة لاحتمال الشبهات في التوجهات الدولية لقياس التنمية البشرية والتقارير الإنتقائية المصاحبة لها، فقد خلُصت بالدعوة إلى استكمال الإجتهاد العربي في القياس الذي يأخذ في الإعتبار الخصوصيات العربية قطريا وإقليميا.

ويمكن هنا أن نورد بعض الملاحظات التمهيدية الهامة أيضا حول القياسات الدولية للتنمية البشرية.

- يتفق على الإرتباط الإحصائي العالي بين مكونات مؤشرات الدليل الإجمالي[١٠٦].

- وهذا خطأ إحصائي غير مبرر يفقد الدليل مصداقيته، ورغم إشارات صحيحة في هذه الدراسة بأن هذا الإرتباط لا يتحقق في الواقع. وهذا الأمر يتطلب المراجعة؛

- التجميع الخطي لمكونات الدليل الإجمالي يطرح مشكلات عميقة حول حقيقة التفاعلات بين المكونات، وإمكانية إشتقاق سياسات نحو التنمية البشرية، وعن كيفية التوصل إلى الترجيحات المطلوبة لذلك. وهذا التبسيط الشديد والمخل قد لا يتناسب مع تطور

---

١٠٦ ذلك معناه، وحتى يمكن المقارنة عبر دول العالم، إختيار أحد المؤشرات الثلاثة الرئيسية فقط كتعبير عن التنمية البشرية، من وجهة النظر الإحصائية، في ضوء الدليل الإجمالي وطريقة حسابه. ولاشك في أن زيادة عدد القراءات الإحصائية يزيد من إحتمال زيادة معامل الإرتباط. راجع الدراسة النهائية التي توصلت إلى اختيار مؤشر توقع العمر عند الميلاد فقط لتفادي الخطأ الاحصائي، ومن واقع بيانات ١٧٣ بلداً.

T. Ogwong: "The choise of principle variable for computing human development index, "World Development, No. 12, 1994.

مناهجنا في التعامل مع الأنساق المعقدة، والذي أصبح ملمحا من ملامح العصر الذي نعيشه. ولنلاحظ الحساسية الشديدة للدليل مع تغير هذه الترجيحات؛

- هناك تساؤلات عديدة حول إذا ما كان هذا الدليل الذي يجمع عطاء البشر وتراكم الاستثمار في تحسين خصائصهم من ناحية، وظروف معيشتهم ورفاهيتهم من ناحية أخرى، يمثل، حقيقة، نقلة واضحة الى مفهوم جديد يفرضه العصر وتحديات التنمية. أي مقارنة بأدبيات تنوع مؤشرات التنمية، وتنمية الموارد، ونوعية الحياة،

- ثم افتقاد التعبير عن التمايزات والخصوصيات المرتبطة بمرحلة التنمية والحضارة الخاصة والأولويات المتفق عليها وتعدد المسارات والإختيارات للتنمية في ظروف بعينها؛

- وافتقاد الدليل لخلفية نظرية للتنمية تمهد الطريق للقياس، وللإسترشاد بقياس المؤشرات، في اشتقاق السياسات الضرورية لتنمية البشر والتنمية عامة[١٠٧].

- ومن النقطتين السابقتين، فإن المؤشرات المقيسة يصعب معها التعرف على حقيقة محددات التنمية والسقوف الحاكمة المعرضة لها، وتظهر نفس الصعوبة إذا ما حاولنا تغذية دليل التنمية البشرية بخبرات المفكرين حول هذه السقوف والمحددات، سعيا إلى "تنمية بشرية مطردة"؛

- والتساؤل عن حقيقة تعبير الدليل ومؤشراته عن مفاهيم قد يكون متفقاً عليها حول مفهوم " التقدم" بالنسبة إلى التنمية البشرية.

- وعن مدى التعبير عن إرهاصات فكر "التنمية المطردة" الذي يتواكب، وربما لنفس الأسباب والظروف، مع الإهتمام بمفهوم "التنمية البشرية"؛

- والحالات الإنتقائية (المكملة) التي تعرض في التقارير الدولية عن التنمية البشرية لابد وأن تسترشد بهموم العالم النامي أيضا، وإلا أصبح الأمر مشكوكاً فيه.

---

١٠٧ حتى هذه النقطة تصبح النمذجة (وليس بالضرورة النمذجة الكمية) لأنساق معقدة هي المدخل الأصح للتوصل إلى أوزان ترجيحية، وإلى إشتقاق السياسات، ولتعديل البيانات المشكوك في مصداقيتها غالبا، ولتعظيم الإستفادة من الفكر والخبرة، ولقياس الكفاءة الخارجية لجهد تنمية البشر، وللفصل في التحليل بين عطاء ورفاهية البشر، وللتعبير عن الخيارات الخاصة إنطلاقا من التمايز في مسيرة وأهداف التنمية. ولكن ذلك أمر صعب تماما ويحتاج جهدا أكبر بكثير، ولا يمكن فيه التعميم على دول العالم.

ألف- دعوة لمراجعة هموم المؤسسات الدولية

ولا يُظَن بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي سوف يعارضان الإشارة إلى مشكلات إجتماعية، إذ تطالب التقارير المتتالية بالتوسع فيها. بل ويطالب (تقرير ١٩٩٢) بمحاولات جادة لقياس الظواهر "النوعية" وبمؤشر للحريات السياسية "يكون مقبولا" على صعيد عالمي. بل يمكن أن يقبلا إشارة للحوادث والتفكك الأسري والمخدرات والإعاقة،... الخ. وربما، كما حدث في تقارير سابقة له عن "تنمية الموارد البشرية"، يهتم البرنامج بمتغيرات مثل خفض الخصوبة والقدرات الريادية والإدارية ومزيد من تفحص طاقة البحث العلمي والتطوير التقني. ولكن ما فات البرنامج والبنك حقيقة، وكان من الممكن أن يساهم كثيرا في توضيح المفاهيم (وتقبل تطوير المقاييس من مفكري العالم النامي)، هو إهمال التطور الفكري الحادث في إطار التنمية المطردة، وتقبل نتائج خبرات ولقاءات منظمات دولية أخرى، ونسيانه لالحاح مشكلات جديدة يفرضها العصر كما تحديات المستقبل.

فمن الصعب تقبل رأي معناه أن تطوير فن الجراحة (خاصة في هذا العصر) ليس له طريق إلا إجراء المزيد من تجارب الجراحة على البشر، وذلك مهما كانت مسؤولية البنك الدولي عن تحقيق المزيد من إجراءات التصحيح الهيكلي (وتحرير الأسواق والخصخصة). والبديل لذلك أن هذا العصر، كما يقول أحد المفكرين العرب[١٠٨]، قد يكون لنشوء برابرة جدد في العالم النامي وحسب ما تشير إليه بعض الدراسات التي تتحدث عن شكل جديد للعبودية من خلال التقنية العالية (خاصة المعلوماتية والهندسة الوراثية والبيولوجية وهندسة التحكم).

لقد انقرضت الديناصورات ليس بسبب قنبلة هيدروجينية ولا أحداث بعينها ... ولكن لأنها لم تستطع أن تتعايش مع معدلات التغيير[١٠٩]. و"التنمية البشرية" ما هي إلا تغيير، فكيف يمكن احداث التغيير مع إهمال أهم مكوناته السياسية والمؤسسية والبيئية فيما نتبنّاه من تنظير وقياس ومقارنات؟، وماذا يحدث إذا أدت حساسيات القبول الدولي إلى بطء التغيير؟ "فالتغيير المستمر هو من الجواهر الحقيقية للتقدم وأسراره، يسبق كل التفاصيل الهامة والجادة"[١١٠].

---

١٠٨ عبد الله عبد الدايم: "البرابرة الجدد: هل يغدو أبناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام العالمي الجديد؟"، محاضرة ألقيت في النادي العربي في دمشق،٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، حيث يرى أن خلاف ذلك هو الإحتماء بالذات والإنطلاق منها والتكتل الإقليمي، والتطور الفكري والواقعي العملي يقبل ذلك طالما لا يمثل شوفينية بل مشاركة في النهضة الحضارية العالمية.

١٠٩ مأخوذة عن: S. Beer : Brain of the Firm, J . W., 1981 .

١١٠ محمد الأحمد الرشيد في تقديمه (كمدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج) لترجمة التقرير الأمريكي "أمة في خطر"، العدد١٢ من مجلة رسالة الخليج، الرياض.

وأي مشروع أو تطبيق يفشل في أخذ التمايز في البيئة والثقافة في الإعتبار يخاطر بالفشل. ومفهوم الثقافة لابد وأن يمتد إلى أنماط التصرف والسلوك ونظرة الإنسان لنفسه وللآخرين وللمجتمع والعالم الخارجي، ونسق القيم والمعتقدات وتعامل الفرد مع قناعاته". كما تعرض اليونسكو خبرتها[١١١]. وتعالوا نذكر برنامج الامم المتحدة الانمائي بقراءته لمفهوم التنمية البشرية: "ساد التعبير عنه من حيث تجربة البلدان الصناعية ولم يراع دائماً، كما كان ينبغي، تنوع الثقافات والتقاليد والقيم والظروف العامة السائدة في مناطق أخرى من العالم ... ومن جهة أخرى فإن ارتباط جميع الأمم في عملية التنمية العالمية لا يعني افتراض وجود نمط إنمائي عالمي" ... فلقد عانت التنمية من القبول السلبي لأنماط التنمية ونظم القيم الأجنبية:[١١٢]

إذن فإن النظرة للتنمية البشرية لا يمكن اجتزاؤها عن سياقها وعن خبرات التنمية والتنظير لإطراد التنمية. وبعض وثائق البنك الدولي لا تنفي ضرورات مثل هذا التكامل. ومن هنا يبدو التناقض، على الأقل بالنسبة للمرحلة الحالية، في تطوير دليل للتنمية البشرية. فنلاحظ مثلا أن قضايا الفقر تطرح أهمية مثل هذه المداخل المتكاملة في خبرات البنك الدولي: "لن يكون السعي وراء تحقيق النمو الإقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء متسقا دائما مع الجهود الرامية إلى تحسين البيئة. وفي مثل هذه الحالات لابد من إتخاذ قرارات صعبة بشأن الخيارات المتاحة. وهي لا يمكن أن تتخذ إلا على أساس كل حالة على حدة"[١١٣]. كما يجب أن نلاحظ هنا أن الفقر يؤدي أيضا إلى إهدار بيئي، فمثل هذه التعارضات تحتاج بالضرورة إلى خيارات قائمة على تنظير تنموي وفي ظروف بعينها. حتى مسؤولو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ذكروا -وربما سهواً- أن "مقياساً آخر لإطراد التنمية هو إستخدام دليل التنمية البشرية المتبنى[١١٤]. وأخطر القضايا التي تقابلنا اليوم تحتاج لمعالجة شاملة، كما أن للتفكير العلمي اليوم مواصفاته من حيث التوسع في التفاصيل والإختلافات ودرجة الشمول. ومن القضايا ما ننساه أحيانا رغم أهميته. فهل نذكر مرة أخرى بالإحتياج البشري الى الأمن والإستقرار المجتمعي، في كيانات صغيرة جداً أحياناً (من حيث السكان والمساحة والقدرات والموارد و...)، وأن الأمن هو أحد مظاهر تنمية البشر ومطالب إطراد التنمية[١١٥]، وأن الأمن قد يتوافر إقليميا (أو من خلال نظام إقليمي)، وأن بلورة العلم ونتاجه في مجتمع ما تعتمد على طبيعة وحجم المجتمع، بل حتى أن معرفتنا بالعلم كذلك[١١٦]، ونظرة

---

١١١ UNESCO: A Practical Guide to the World Decade for Cultural Development,1988-1997, UNESCO 1987.

١١٢ جورج القصيفي: "التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون"، ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة، معهد التخطيط القومي، ١٤- ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

١١٣ وردت الفقرة في "استراتيجية المساعدة على مكافحة الفقر"، من وثائق البنك الدولي.

١١٤ جاء في ذلك: UNDP: Strategies for Sustainable Development in Egypt, UNDP, Sept. 1992.

١١٥ راجع : A.M.Al- Mashat: "Arab National Security in The 1980: Threats and Strategies", International Interactions, 1986/3.

١١٦ ت . بنش : "دور الجماعات العلمية في تنمية العلوم"، العلم والمجتمع، العدد ١٥٩، ١٩٨١.

المجتمع لأهل العلم والتطبيق، هي من أهم محفزات التقدم، ويمكن إعتبارها من مؤشرات التنمية البشرية[١١٧]. وفي التغيير المطلوب لم يعد من الممكن التعامل مع مستوى ومضمون المشاركة السياسية على أنها عامل معطى خارجيا عن آليات التنمية. ربما تتباطأ عمليات التغيير في نموذج مغلق للتنمية، ولكن، بوجه الاجمال، يعيد النسق الكلي إنتاج نفسه ، فتتشابك المشاركة بالتنمية الإقتصادية وإختيار توقيت التغيير وشكل توزيع الدخل والإنفتاح على العالم الخارجي[١١٨].

ومن الهام ألا ننسى مشكلات عالمنا المعاصر، طالما قبلنا الحديث عن إطراد التنمية وإطراد التنمية البشرية. فالمسؤولية عن الإهدار والتلوث في العالم تعود الى أن نسبة الـ١٥ في المائة الأغنى في العالم لا تزال تستهلك ثلث الأسمدة ونصف الطاقة التجارية على المستوى العالمي[١١٩]، وأنه، في تلخيص حوار جرى أثناء تحضير مخطط لأهداف مؤتمر الصناعة العالمي الثاني للإدارة البيئية[١٢٠] في منطقتنا، جاء أن "الشرق الأوسط والأقطار العربية، هي في الحقيقة، مخزن النفط للمستقبل، ولكنها لم تشارك إلا قليلا في الحوار حول الطاقة، ولديها أشعة شمس قوية ونقص في المياه، وهمها الأساسي حتى الآن هو محاولات للتحكم في الأسواق والأسعار ... ولابد وأن يعجب الإنسان: ما قيمة هذا القدر الكبير من النفط الذي تم ضخه في العقود الخمسة الأخيرة وبيع أغلبه للبلدان المتقدمة لتطوير الصناعة والتوسع في التحضر، الأمر الذي خلق التلوث وعادات إستهلاكية خاطئة"! هل أن تلك الممارسات والعلاقات الدولية يجب أن ننسى، لصالحها، التفكير في حقيقة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في عديد من الدول، وعما يحدث إذا ما قمنا بتصحيحه بيئيا[١٢١]. (وسنعود لذلك في إطار المنهجية المقترحة في هذه الدراسة).

---

١١٧ هي، بالفعل، تدخل في مؤشرات العلم في الولايات المتحدة الأمريكية.

١١٨ من المفيد تماما في الحالة العربية مراجعة:
A. Ades, T. Verdier: The Rise and Fall of Elites: Economic Development and Social Polarization in Rent-Seeking Societies, Harvard Uni. 1993.

١١٩ "البيئة: مخاطر وحلول"، مجلة العلوم، الكويت، آذار/مارس ١٩٩٠.

١٢٠ .WICEM - II- Regional Meeting, Cairo, March, 31, 1991

١٢١ في المحاولات السابقة ذكر أن الناتج المحلي الإجمالي قد ينخفض في المكسيك، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، بحوالي ١٠ أو ١١ أو٢٣ في المائة، وفي بابوا غينيا بحوالي ١ أو ١١ أو ١٤ في المائة. شميدهيني: "قضية التنمية القابلة للإدامة"، التمويل والتنمية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وماذا عن عالم اليوم تقنيا واقتصاديا (أمام بلدان معتمدة على الإنجاز البشري للآخرين). ونكتفي هنا برأي واحد من أكثر العرب متابعة لما يحدث[١٢٢]. فنحن اليوم نجد إحلال القوى البشرية العالية المستوى، من مهنيين وعمال علميين وتكنولوجيين، محل العمال اليدويين والعمال من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء ... وإنشغال مجموعة هامة من القوة العاملة في تطوير وتخليق المنتجات ونشاط التصميم، التي تتطلب قدرة عالية على التخيل والإبداع ... ومتطلبات العمل المستجدة تحتاج إلى توليد المناخ الملائم والمعطيات الإدارية المناسبة وللجمع الأمثل بين إطلاق قدر من الحرية الفردية والعمل الجماعي".

وأخيرا لنقرأ أيضا في الدعوة إلى لقاء لنادي روما حول " ظروف البقاء للبشر": العالم يفرض منافسة متوحشة سعيا وراء الإبداع والكفاءة والإبتكار، وهي أداة للتقدم والرفاهية. ولكن المنافسة المتوحشة يمكن أن تؤدي إلى الفساد والهيمنة والفقر والموت .... ولقد آن الأوان لصياغة نظام يجمع المنافسة والتعاون بين أقاليم العالم "[١٢٣].

هل بعد ذلك، وفي ضوء التأكيدات (بالأهمية والسرعة باللقاءات الدولية[١٢٤] وليس العربية فقط)، نستطيع أن نهمل النظرة المتكاملة ومراجعة مفهوم الحكم ومراجعة العقد الإجتماعي الحاكم والمحكوم في الأقطار العربية؟ ذلك إذا كنا بصدد مفهوم وقياس التنمية البشرية، في عالم بعينه، ورغم أية حساسيات دولية وتخوف من التقبل لما ينجز.

باء- مقترح التطوير لتقرير عن التنمية البشرية

يعطي هذا المقترح أهمية كبيرة لإطراد التنمية البشرية وسط تفاعلات مشتقة من شمول فكر "التنمية المطردة " وما تطرحه من محددات[١٢٥]، أي الإقتراب من القدرة على إشتقاق السياسات (ومراعاة الخصوصيات في ذلك) في الظروف العربية. يشمل المقترح -إذن- ملامح لتقارير مطلوبة عربيا عن

---

١٢٢ ربحي أبو الحاج: "التغير في قوى وهياكل الإنتاج"، كراسات بحوث إقتصادية عربية (٢)، سلسلة بحث: العرب في عالم متغير (١)، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٢٣ Club of Rome, Hannover Conference on Human Survival, June 11-14, 1989.

١٢٤ 7th World Conference on Future Studies on "The Future of Politics", World Futures Studies Federation (WFSF) Stockholm, June 1982.

١٢٥ للشمول هنا أبعاده الحضارية والسياسية والمجتمعية والمعرفية. إذن فإن " التنمية لم يعد من الممكن تصورها بشكل خطي محدد سلفا ، إنما هي أعطاء البشر القوة. والقوة هي المعرفة والقدرات المناسبة لتقرير ما هو الأحسن لهم، والتحرك، بالتالي، لتحقيق غاياتهم. ومن هنا فإن قدرات توليد المعرفة العلمية التقنية (والحصول عليها وتنظيمها) تزداد أهمية في عملية التنمية. بل ان ذلك قد يمثل الفرق بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، الغنية والفقيرة".

IDRC : " Empowerment throught Knowledge: The Strategy of the IDRC, 1991.

كذلك يفضل مراجعة: XI World Conference of the WFSF: "Linking Present Decisions to Long Range Visions, Budapest, May 27- 31, 1990.

التنمية البشرية، وكذلك مقترحات حول تعديلات في قياس بعض المؤشرات، والتركيز على أهمها في الظروف العربية، وإقتراح لتطوير منهج جمع المؤشرات في دليل إجمالي.

ويمكن تلخيص ما أثير في هذه الدراسة من قضايا وتوجهات في الشكل والجداول التوضيحية التالية، المعبرة عن التقاطعات والتشابكات:

وسوف نلاحظ في هذا المقترح المنطلقات الملخصة التالية:

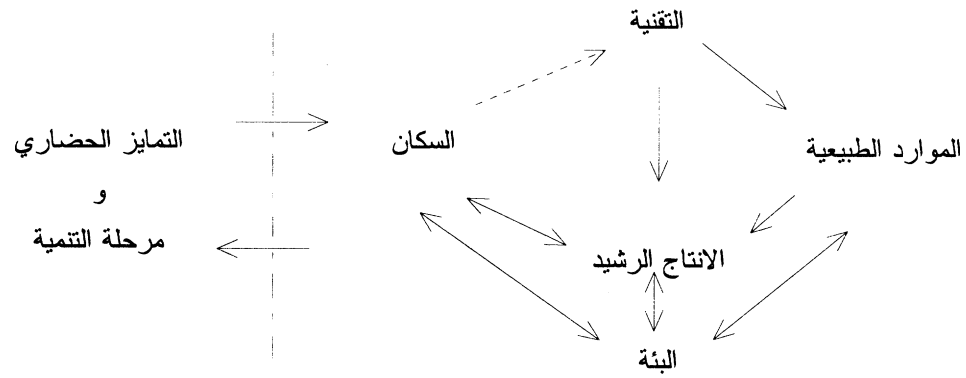

- الاهتمام بمقاييس إنتاجية العمل، تعبيراً عن توفر المهارات المطلوبة.

- رغم مقترحات، من هنا وهناك، تدعو الى التعديل، فإن الفكر الغربي ما زال أسير مؤشر شامل هو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الأمر يتطلب مراجعة جذرية في ضوء تغيرات تقنية (عودة وحدات الإنتاج الصغيرة ومفهوم الإقتصاد الوظائفي، ...) وفي ضوء تحديات بيئية لا تحتمل التردد أو التأجيل.

- والتنمية لابد وأن تركز على أن التعليم، وتنظيم وملاءمة طاقة البحث والتطوير، هي عناصر حاسمة في نجاح التنمية والتقدم.

ناتج تجميع المؤشرات في دليل اجمالي حسب جودة التنظيم المجتمعي

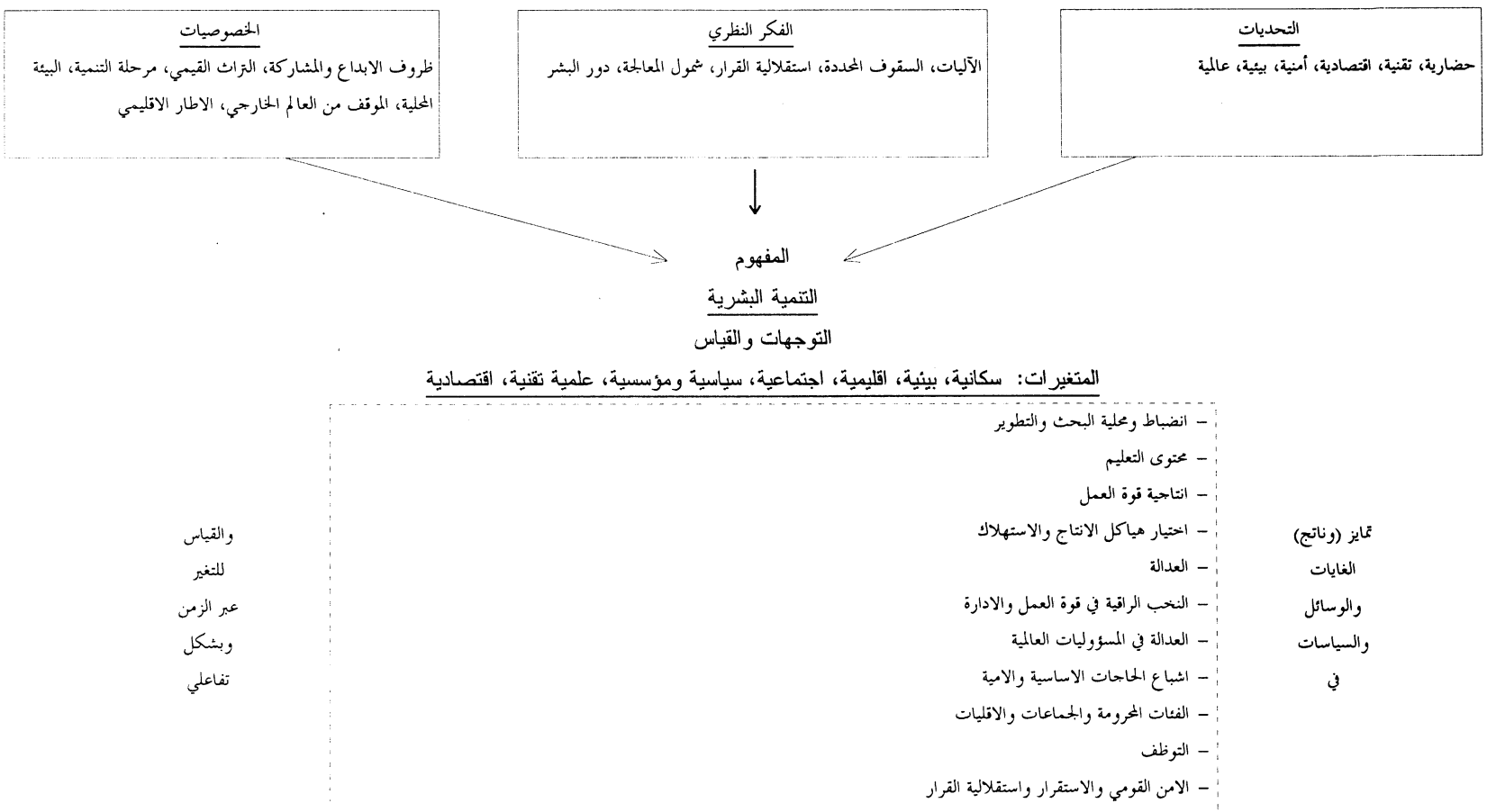

(يعوق بعض النظم سريان "الثورة الصامتة" في الثقافة والمجتمع واطراد التنمية)

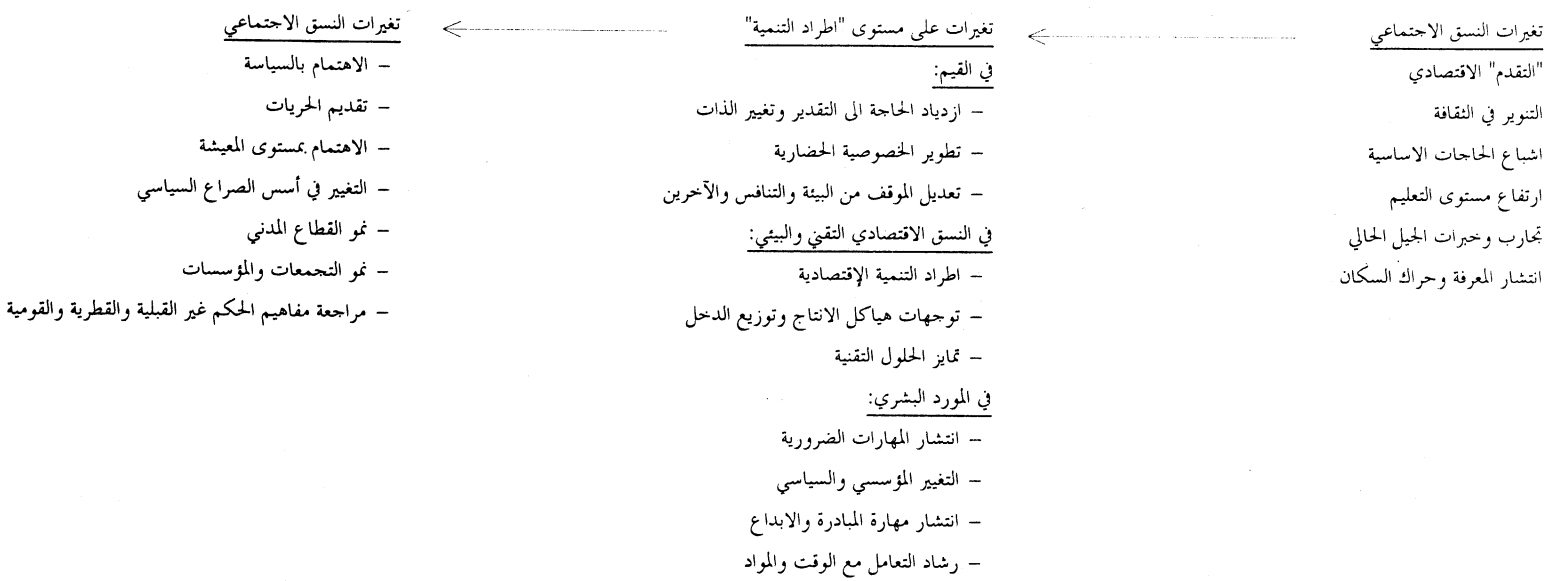

الفكرة مأخوذة من المرجع التالي، ثم تطورت في ضوء اهتمامات هذه الدراسة:

R. Inglehart: Cultural Shift in Advanced Industrial Countries, Princatom University Press, 1990.

ومن الشروط الضرورية أن تكون التنمية شاملة تغطي كل جوانب المجتمع، وأن تكون في مقدمتها الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات[١٢٦].

- ولا يجوز الإنسياق وراء تجربة ونموذج بعينه ، فالخصوصية ومراعاة مرحلة التنمية أمران أساسيان في التقدم وإطراد التنمية البشرية. ولكن الدروس المستفادة كثيرة، ومنها أنه لا يمكن التعويل على رأس المال الأجنبي في ضمان إطراد التنمية، ومنها دور الدولة الأساسي الذي لا غنى عنه، ومنها أن التصنيع يمكن أن يصاغ بفنون إنتاج كثيفة العمل وذات مستوى علمي راقٍ، وأن وفرة المال لا يمكن أن تكون بديلا لإجراء تغييرات في المؤسسات والبشر، وضرورات العدالة والإستقرار وقيادة الدولة للسوق كبديل لترك الأمر لقوى السوق، وأهمية التكتل والتنسيق الإقليمي مع الدول النامية. وتلك الدروس تتطلب تكامل حزم السياسات. كما أنها تعد بالمدخل الوحيد المتاح لضبط نمو السكان.

- ويمكن، بناءً على تفاصيل المؤشرات وقبل التوصل الى دليل إجمالي للتنمية البشرية، تجميع المؤشرات مرحليا في ثلاث مجموعات:

(أ) حالة الفرد وإشباع مجمل إحتياجاته، وفي الوقت نفسه انتاجيته، وثروته المعرفية والعلمية وتوافر النخب العلمية؛

(ب) التنظيم المجتمعي في مناسبته للتغيير وتمثيل للشعب وسماحه بالمبادرات والحريات، وكفاءة الحكم في الإستقرار والأمن؛

(ج) إطراد التنمية، ومراعاة التجدد البيئي (محليا وإقليميا وعالميا)، وتثبيت حقوق الأجيال التالية.

وبالطبع لا يجب أن تعوقنا حالة قاعدة المعلومات العربية عن القيام بالتطوير، تباعاً، في صياغة المؤشرات وقياسها. ومن ذلك قد نلاحظ، أو نناقش، الآتي:

- نحتاج الى مناقشة حول الحدود الدنيا لكيانات التنمية وتكامل الموارد فيها، وتوافر رهانات لها حول المستقبل؛

---

١٢٦ إسماعيل صبري عبد الله : " التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا" ، سبق ذكره .
N. Khantouche:"A New Integrated Approach for Sustainable Human Development through Estabilshment of an Integrated National Spatial Sectoral Development Strategy".
ورشة عمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

- نحتاج الى قياس لمحتوى وحداثة أنشطة التعليم والتدريب والبحث العلمي، وفي ذلك يمكن أن تصلح بعض الملاحظات والمؤشرات الفرعية كبديل عن الأعداد ومعدلات الاستيعاب؛

- يصلح مؤشر هجرة العقول والمهارات للتعبير عن تكامل ومناسبة الظروف الضرورية للتنمية البشرية (سلبيا)؟

- يمكن الإستعانة بالعديد من المؤشرات المقترحة عالميا عن أوضاع التنمية العلمية التقنية (في ضوء تخلف أقطار الوطن العربي في ذلك وارتفاع التكاليف التي تدفع في مقابل المعرفة والمعلومات والإستشارات الفنية المستوردة) للتعبير عن طاقات كامنة للتنمية البشرية، بدلاً من الحاجة الى قياس عائدها الخارجي؛

- يصلح مؤشر إنتاجية العمل في بعض القطاعات للتعبير عن مدى تناسب قوة العمل مع وسطها التقني (وتعرضها لفنون إنتاج متقدمة وتراكم معرفي)، بل وعن "التنمية البشرية" إذا ما بذل جهد في تحسين بيانات هذا المؤشر.

- انخفاض نسبة المشاركة الحقيقية في النشاط الإقتصادي (التي قد لا تتعدى ٢٣ في المائة في الوطن العربي)، ونسبة مساهمة المرأة في قوة العمل (٨-٢٠ في المائة، حسب القطر العربي)، ونسبة اللاأمية (دون ٦٥ في المائة في ١٣ قطر عربي، ودون ٤٠ في المائة في ٥ أقطار أخرى)، يعبر عن المناخ اللازم لإنتشار المعارف الضرورية للتنمية البشرية ؛

- مع الوقت، وفي ضوء التغيرات التقنية والإقتصادية، نحتاج إلى مراجعة وتسجيل محتوى ما أسميناه أنشطة هامشية وصناعات صغيرة ووحدات إنتاج صغيرة (هي وعاء رئيسي لجزء كبير من السكان في أغلب الأقطار العربية) فهي قد تتضمن الكثير من إرهاصات التحولات التقنية المعاصرة؛

- مع الوقت والتوجه الى فتح الأسواق، قد تكون نسبة البطالة بين خريجي التعليم المتوسط والعالي (وهي عالية وقد تكون مهددة للإستقرار الإجتماعي في عدة أقطار منها مصر والجزائر) مؤشراً لتردي المستوى العلمي ومستوى المهارات لدى الخريجين؛

- أي تقارير تصدر في الظروف العربية خالية من التعبير عن ظروف تنشئة الطفل[١٢٧]، والتناسب مع الخصائص الحضارية تفاديا للعنة التحديث، والتنظيم المجتمعي، والعلاقة بالسلطة وظروف الحريات والمبادرات والإبداع، والإستقرار المجتمعي، وربط الأرقام والإحصاءات بمحتواها، ... لن يمكنها التعبير عن رهانات تنموية مستقبلية؛

- أنجزت أغلب الأقطار العربية الكثير في توقع العمر عند الميلاد، والصحة، والتعليم، وترويج الصناعة وفنون الإنتاج المتقدمة. ولابد للمقارنة من أن تأخذ في الإعتبار ما تم إنجازه خلال فترة زمنية، وألا تقف عند المقابلة بين أوضاع آنية عبر مجمل بلدان العالم، بعد تاريخ طويل من الإستعمار والتبعية. والبيانات العربية تعبر عن إنجاز واضح خلال العقدين الأخيرين، وبالتالي عن تحسن في "دليل التنمية البشرية"؛

- إذا لم يستبعد الإقتصاد الريعي في القياس للأقطار والدول النفطية، ففي المقابل يتم التعامل مع الناتج القومي الإجمالي (بدلاً من الناتج المحلي) كتعبير جزئي عن مستوى التنمية البشرية للقطر المصدر لقوة العمل والمعرفة؛

- توافر، في العقد الأخير، العديد من الإحصاءات والدراسات حول تقدم الحريات والمشاركة بأنواعها والمشكلات السياسية، ... وبكم وتفصيل يمكن معهما إعطاء درجات للتقدم في ذلك، ولأغلب الأقطار العربية؛

- ولدرجة معقولة، تتوافر بيانات حول استخدام الموارد الطبيعية وتلويث البيئة.

شملت الدراسة، في ضوء منطلقاتها، إشارات الى العديد من المؤشرات التفصيلية والمكملة والهامة في الظروف العربية[١٢٨]. وبعض من هذه يقبل القياس والمقارنة، والبعض الآخر يمكن أن يدرج في التقارير للربط بين المؤشرات واشتقاق السياسات الضرورية للتنمية البشرية. ومن هذه:

- انتشار(ودور) المحليات في تجدد البيئة ودوران الموارد وإشباع الحاجات؛
- انتشار (ودور) الجمعيات الأهلية في حماية البيئة والمستهلك؛

---

١٢٧ تزيد وفيات الأطفال لكل ألف من الأحياء عن ١٠٠ في خمسة أقطار، وعن ٥٥ في عشرة أقطار أخرى. ولكن المقصود، هنا أيضا، هو نسق القيم والتربية وحالات الإعاقة بين الأحياء.

١٢٨ نجد تفصيلا وإشارات الى المعلومات المطلوبة للقياس في حالة الأقطار العربية في: علي نصار: "المؤشرات السياسية والتقنية والبيئية في تقييم السياسات الإقتصادية العربية"، سبق ذكره.

- تبني الخصوصية والإستقلالية في تحديد توجهات التنمية وإختيار التقنية وهياكل الإنتاج، وحجم إنتشار بعض التقنيات والمدخلات الملوثة والمهدرة للموارد؛

- تطوير التشريعات من أجل دعم المشاركة الواسعة والحريات، وحماية البيئة، والتنسيق الإقليمي والعالمي في الاهتمامات الانمائية والبيئة؛

- درجات للإهدار البيئي في إستنزاف الموارد الناضبة، وإستخدام المياه، وإستقطاع الأرض المزروعة، وتدمير الغطاء الحراجي وتدهور التربة، وإطلاق الملوثات والحرارة ، وفقدان التنوع البيولوجي، ومحتوى وحدة الناتج الإجمالي من الطاقة التجارية المستخدمة[١٢٩]... وارتباط بعض من ذلك بالأثر على صحة البشر وعلى إنتاجية الأصول وهشاشة أو دحر الأنماط البيئية المحلية. وكذلك ارتباط ذلك بسوء توزيع الدخل؛

- مؤشر للتطور التقني في قطاع الخدمات، وانتشار الحاسبات، وتنظيم وتكامل قواعد المعلومات؛

- تطور ومواءمة أو جمود مؤسسات إدارة التنمية؛

- درجة التكامل والتنسيق الإقليمي؛

- درجات لمحتوى (حداثة ومناسبة) محتوى النشاط التعليمي؛

- إستيعاب وإنتشار ومواءمة تقنيات المعلوماتية والتحكم والبيولوجية والمواد الجديدة، وانتشار البحث والتطوير في وحدات الإنتاج؛

- توافر وكفاءة الفئات الوسيطة في نشر المعرفة وترويج التقنية، وتكامل مفردات طاقة البحث والتطوير على المستوى القطري، والتقدم في فك مفردات الحزمة التقنية وإحلال بعضها محليا؛

- اقتراب البحث العلمي الإجتماعي من الواقع؛

- حصة العلوم الطبيعية والرياضية والهندسية والطبية في مجمل نشاط التعليم؛

---

١٢٩ راجع هذا المؤشر المقارن عبر الزمن وعبر البلدان لإطراد التنمية في:
UNEP - Industry and Environment, June 1990.

- جهود تنمية المرأة والطفل تركيزا على تراجع النمط الأبوي وتقدم التعليم قبل المدرسي وحقوق وحريات المرأة؛

- حجم المدخل المعرفي والتقني في الأنشطة الصغيرة والهامشية؛

- تدفق إستثمارات أجنبية ذات محتوى تقني عالٍ.

- يفرض هذا العصر إذن، في محتوى النشاط التعليمي، توجهات لا يمكن نكرانها لمن يريد التنافس في الأسواق العالمية، وكذلك إطراد التنمية والتمايز الحضاري وإكتساب مظاهر القوة[١٣٠].

- فهنا الآن قيم عالمية تعبر عن توجهات للإنسانية والعالمية وآليات جديدة لتفادي الإحتكاكات المجتمعية والحروب، وفي نفس الوقت للتسليم بالتنوع الحضاري وإستثماره تنمويا؛

- وضرورات التفكير المركب والشامل في التعامل مع الظواهر، والتسليم بأهمية العلاقة بين الحريات وحقوق الإنسان والنظرة النقدية من ناحية، وتصاعد المبادرات وإمكانية التوصل إلى ميزات تنافسية من ناحية أخرى، وكذلك حيوية فهم التشابكات مع البيئة ومعايير إطراد التنمية؛

- ثم مراجعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأهمية حركة المجتمع المدني وترشيدها؛

- والتعرف على التحولات العميقة التي حدثت في العلوم والتقنيات، ومطلب ذلك في القدرات وتفريخ المهارات المطلوبة للإنتاج مستقبلاً؛

- وتصاعد دور المرأة والأسرة والوحدات الصغيرة في المبادرات والإنتاج ومراعاة تجدد البيئة؛

---

١٣٠ نجد عرضاً متكاملا لمتطلبات الحد الأدنى للإصلاحات في مجال التعليم أمام الضغوط والتحديات العالمية، في المرجع التالي، الذي يرى فيه الكاتب أن "عدم الإنتباه إلى هذه القضايا يؤدي إلى وضع كارثي" ..." ويستحيل ذلك دون تغيير من الحكومة والمجموعات ... وان إهمال ذلك كان في خلفية "مأزق الماركسية" في شرق أوروبا، (ص١٩١):
A.King: "Technical determinants and educational needs for society in transition", RAZVOJ- Development International, July / Dec. 1990;

وكذلك:

A.A.A Carya: Neo Humanist Education: Education for a New World , Ananda Marga Pub, Philippens, 1986.

- تصاعد أهمية النخب العقلية، وتراجع دور العمالة غير الماهرة، ومشاركة كافة العاملين في خزن وإسترجاع وتحليل المعلومات وفي إتخاذ القرار ومحاولات الترشيد ومرونة الإستجابة للطلب وفهم عميق للعوامل المؤدية إلى تخفيض في الوقت واستخدام المدخلات؛

- تطوير مباحث العلوم الإنسانية إلى قضايا واقعية تفصيلية كأساس في عملية التنظير، وإلى الدور المنتظر من الباحثين والجماعات المتداخلة التخصصات ليعملوا كفواعل في عملية التغيير للمجتمع والقيم وإدارة التنمية والمؤسسات، (وليس فقط كجامعي بيانات) ومنظرين لكيفية توالي وإنتظام عملية التغيير[١٣١].

وتطوير المؤشرات التفصيلية لمكانة التعليم في دليل التنمية البشرية عليه بالتالي أن ينطلق من مقولة "إن عائد الإستثمار المعرفي في البشر، وفي المتوسط ، أعلى من عائد الإستثمار في رأس المال المادي. وإن تطوير التعليم قضية أمن قومي". وأيضا بأن قياس محتوى التربية والتعليم يلاحظ ظهور قيم جديدة تتصل بالإستخلاف في الأرض بدلاً من قهر الطبيعة، والإيمان بالغيب بدلاً من الغيبية، وإعمال العقل بدلاً من التسليم بهيمنة وتفوق الآخر، والتمايز الحضاري كبديل للتنميط في مفهوم التقدم، والتخطيط للمبادرات والمنافسة كبديل للأوامر الآتية من أعلى، والميزة التنافسية القائمة على الإستثمار في البشر بدلاً من الميزة النسبية القائمة على المتاح من موارد طبيعية، والتكتل مع التنوع، وتجهيز البشر للتعامل مع التقنيات العالية في تطبيقاتها الموائمة للمجتمع والبيئة. وعليه أن ينتقل من قياس العائد الداخلي لنظام التعليم (أعداد وسنين وطلبة ومدرسين) الى عائده الخارجي (عائد إقتصادي ومبادرات وإتساع عبر المكان والفئات وتجانس مجتمعي وتنوير).

وما زالت كفاءة طاقة البحث العلمي والتطوير التقني، على مستوى التنظير لها، ترتبط بإتساع الموارد، وتحقيق الطلب وحركات التنوير، ونسق القيم وإنضباط جماعات البحث العلمي، والتنظيم المجتمعي المناسب لذلك[١٣٢]. والقياس عليه أن يشمل تحقق تلك الظروف والملابسات، كما أن عليه قياس العائد الخارجي. ثم الحديث عن مؤشرات أحدث وأكثر تفصيلاً، بعد ذلك، اهتمت بمدى تركيز البحث العلمي على المعارف الرئيسية، والتعامل مع الزمن النسبي والإنطلاق من اللايقين، وتداخل التخصصات والإهتمام بالمشروعات العلمية الكبيرة ، والإنطلاق من إنغلاق النسق البيئي وتعقد تشابكاته وضرورات تجدد البيئة وترشيد استخدام مواردها. وكل ذلك يعني مؤشرات التقدم في ثورة في نظرتنا الى العالم

---

١٣١ راجع الفصل الأول من كتاب :
M. M. Cernia: Putting People First: Sociological Variables in Rural Development, Oxford University Press.

١٣٢ نجد التنظير الذي يُخضع التطور لمناهج علم الإجتماع في نظرية بنائية إجتماعية في كتابات:
Sarton, Bernal, Price, Popper, Redondi, Kuhn, Debus, Koyrc
وكتّاب عرب مثل يُمنى الخولي وغيرها. وتتيح المكتبة العربية عدة مراجع غاية في الأهمية حول الموضوع، نشرت تباعا في سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بالكويت.

والزمن والمسببات ومحددات الإنتاج ومفهوم الإتصال البشري وقدرتنا على إعادة تشكيل المواد والحياة. وأيضاً أن الكفاءة الخارجية للمنظومة تتصل اليوم بتنظيم قواعد المعلومات والمعارف، والبحث والتطوير على مستوى وحدات إنتاج صغيرة، والتصميم والبحث والمتابعة والتحكم وترشيد الإستخدام والإدارة من خلال الحاسبات.

وهكذا لا يكفي، في هذا السياق، قياس مفردات طاقة البحث والتطوير، والإنفاق كنسبة من الناتج، ومعايير الكثافة العلمية للنشر العلمي وبراءات البحث والتطوير وإنتاجية الباحث[١٣٣]، رغم أهمية تلك المؤشرات. إذ يتبقى علينا البحث في كفاءة التنظيم المجتمعي، ومدى تبني برامج تنموية بعيدة المدى، وإنتشار طاقة البحث والتطوير في وحدات الإنتاج والخدمات، وإنتشار الحاسبات، وكفاءة نظم المعلومات[١٣٤]، وظروف الحريات والإبداع والتنافس، وإنضباط طاقة البحث والتطوير، وقيم وإنتماءات وهموم ومصادر تمويل الجماعات العلمية، وأخيرا مدى تناسب الإمكانات القطرية للقيام بأعمال علمية مؤثرة ورائدة.

وقد تبدو بعض المؤشرات العلمية التقنية مبالغة في تفصيلها، ولكن مفكري الوطن العربي أدرى بحقيقة الإختناقات التي تمنع الإنطلاق في ظروف محلية بعينها. وأمام ذلك الواقع برزت أخيرا مجموعات تفصيلية من المؤشرات (لابد وأن تتضمنها تقارير التنمية البشرية) عن أهم النخب بالنسبة لإطراد التنمية، وذلك حتى لو ظهرت مصاعب في القياس. فربط المؤشرات المقاسة بالقدرة على إشتقاق السياسات يحتاج الى مثل هذه الإضافات في التقارير. ومن المتابعة الأخيرة للكتابات يتضح أنه قد تزايد الإهتمام بمؤشرات وتفاصيل الإدارة العلمية للمؤسسات والشركات[١٣٥]، وتوافر أنظمة إتصال متفوقة بين العلماء والجماعات العلمية[١٣٦]، وإستقلالية الجماعات العلمية مع ممارسة الرقابة الذاتية المتبادلة[١٣٧]، والمرونة في

---

١٣٣ أي المؤشرات المتبناة في تقرير اليونسكو عن" العلم في العالم".

١٣٤ يوجد مراجع رائدة في القياس منها :

- L.K.Uttamchandani: "Information technology transfer: indicators and issues", Information Technology for Development, 2/1989;
- D. Ernst: "automation and the world-wide restructuring of the electronics industry: strategic implications for developing countries", World Development, 3/1990;
- J.F.Rada: "The micro electronics revolution: implications for the Third World," Development Dialogue, 2/ 1981.

١٣٥ نجد تلخيصا في Bussiness Weak., June 27, 1994.

١٣٦ أنطوان زحلان: "البحث والتطوير في البلدان الصناعية الرئيسية "، المستقبل العربي ، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

١٣٧ عدنان مصطفي: "مسؤولية المجتمع العلمي العربي: إنطباعات حول البحث عن رؤية جديدة "، المستقبل العربي، آب/أغسطس ١٩٩٣.

إدارة مشروعات البحث والتطوير[١٣٨]، والدور المركزي للدولة في التمهيد لدخول تقنيات جديدة حديثة وتحقق فرص دخول الأسواق في العالم النامي[١٣٩]، وتحقيق الجاذبية لرأس المال العالمي ذو المحتوى التقني العالي[١٤٠]، وتحفيز عودة الكفاءات المهاجرة[١٤١]. وكل هذه الكتابات إهتمت بوضع المعايير المتصلة بإطراد التنمية، والقابلة للقياس في بعض منها.

ولا شك في أن بعض التغيرات الهيكلية الإقتصادية هي بطبيعتها، اليوم، شديدة الصلة بمدخلات وعائد التنمية البشرية، وسط معطيات عالم اليوم ومطالب التمايز الحضاري وإطراد التنمية في الأقطار العربية (وحتى مع ملاحظة التمايزات بين الأقطار).

وعلى رأس هذه تطور الناتج والإنتاجية والأجور[١٤٢]، وفي بعض قطاعات الخدمات التي تتجلى فيها ميزات منافسة وكثافة في إستخدام رأس المال[١٤٣] وقدرة على تغذية باقي الأنشطة الإقتصادية بالمعارف والبيانات، وكذلك زيادة في رفاهية البشر وتسهيل مبادرتهم. والقطاعات الخدمية المرشحة لذلك في الظروف العربية هي الخدمات الإجتماعية، والمالية، والعلمية والتقنية، والتسويقية، والإعلامية، والتجارية، والمهنية. والبعض يفترض أن معدلات التبادل التجاري وإنتقال عناصر الإنتاج هي، بالتالي، مؤشرات لتقدم اقتصادي وثيق الصلة بحال التنمية البشرية. وبسهولة نسبية يمكن قياس التبادل في البرمجيات والبيانات وحقوق الإمتياز وخدمات التعليم والصحة والفنون والإعلام والنقل والإتصال والصيانة والتشييد. وتزداد قيمة تلك الخدمات مع ارتباطها بالهموم البيئية ومتطلبات الترشيد عموما، أو ارتباطها بتقارب اللغة والثقافة والغايات. ويعامل تطور قطاع الخدمات (وظهور مجتمعات المعلومات والتداخل بين ما هو خدمات وما هو قطاعات تقليدية صناعية وزراعية)، كما يعامل انتشار المشاركة والحريات، على أنهما من التعبيرات المتكاملة لظروف مؤاتية للتنمية البشرية فرضتها تطورات حضارية وتقنية علمية على الساحة العالمية.

---

١٣٨ ب . كليمسترا ، ج . بوتس : " إدارة مشروعات البحث والتطوير "، الثقافة العالمية، الكويت، تموز/يوليو ١٩٨٩.

١٣٩ J. Gramer, W.C. Zegvel: "The Management", Futures, June 1991.

١٤٠ عمر البيلي وخديجة الأعسر: "دور الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية"، شؤون عربية، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١٤١ جلال أيوب : " دور الأدمغة العربية المهاجرة في نقل التكنولوجيا "، مجلة المجال، آذار/مارس ١٩٩٣.

١٤٢ راجع ج. ب. كوين: "التقانة في الخدمات"، مجلة العلوم، الكويت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

١٤٣ Z. Gribiches: " Productivity, R&D, and the Data Consrtaint", The American Economic Review, March 1994;
D. Sahal: "Technology, Productivity and Infrastructure" Tecnological Forecasting and Social Change", September 1983.

ومن التغيرات الإقتصادية الهيكلية أيضا إنتشار نشاط للتصنيع بأحجام متنوعة، أغلبها الصغير منها، قائم على المحتوى المعرفي والمهاري العالي للإدارة والعمالة والتقنية وعلى قيم جديدة لمفهوم الكفاءة الإقتصادية وعلى إعادة الصياغة المستمرة للمؤسسات. وفي الزراعة كثافة استخدام المعلومات، والتعرف الدؤوب على موارد وعناصر إنتاج جديدة، والوحدات التي تركز على دوران الموارد وتجددها.

وفي كل النشاط الإقتصادي فإن التقريب ما بين الأنماط التقنية الثلاثة الموجودة في الوطن العربي هو مطلب حيوي في التنمية البشرية والظروف المؤاتية لها. فمن ناحية، نقيس الجهد المبذول في تطوير تقنيات موروثة وتقليدية لتعظيم ما فيها (نتيجة التجانس مع الأطر الإجتماعية والبيئية)، إنطلاقا من معارف حديثة. ومن ناحية أخرى، هناك العلاج والترشيد في تقنيات حقبة التصنيع والتحديث. ومن ناحية أخيرة متابعة وهضم ومواءمة وإنتقاء التقنيات العالية الحديثة.

جيم- قياس إطراد التنمية

أمام ميوعة ونقص التنظير حول طبيعة العصر وتحدياته التنموية، سوف يستمر الدليل الإجمالي للتنمية البشرية معبرا عما يحوزه البشر من عائد التنمية بقدر، وعما تقدمه تنمية البشر لمجمل الرفاهية وضمان القدرة على المنافسة والإستقرار المجتمعي وإطراد التنمية على الأجل الطويل، كذلك بقدر. أي أنه توسيع للخيارات أمام البشر للعطاء والإستفادة في نفس الوقت. ولذلك فإنه من الصعب حاليا الهروب من مؤشر نصيب الفرد من الناتج من ناحية، ومن التحفظات على ذلك المؤشر وإرتباطه بإطراد التنمية ومدى تعبيره عن "التقدم" والرفاهية والعدالة والإنتاجية، من ناحية أخرى.

لذلك فإن الإستكمال الحقيقي لجهد قياس مؤشرات اطراد التنمية البشرية يجب أن ينهل من الخبرة المتراكمة لقياس "الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئيا". ويفتح ذلك التعديل الباب لتوفير إطار نظري أكثر تكاملا ومعاصرة لجهد وأولويات ومحاور التنمية البشرية، ويحقق مدخلا للتعبير عن بعض معايير التمايز الحضاري. وماذا نفعل بالنسبة للإقتصاد الريعي، وماذا عن التكاليف الإجتماعية المؤجلة، وغيرها؟. هذه تمثل تساؤلات قد نجد الإجابة عنها في أية محاولات - ولو تقريبية - لتعديل الناتج الإجمالي بيئيا [١٤٤].

والصيغة المعتمدة في التقارير الدولية تركز على مفهوم تقليدي (مقارنة بالحقبة الحالية التي تتبني فيها التنمية المطردة) للتصحيح للناتج، مؤداه تناقص العائد من دخل التنمية مع ارتفاع نصيب الفرد

---

١٤٤ تراجع هنا المحاولة التالية لصياغة مؤشر إجمالي لإطراد التنمية:
Dely-Cobb Index of Sustainable Economic Welfare.

من الدخل[١٤٥]. ولكن حقبة التنمية المطردة، وكذلك انفتاح العالم على بعضه، وظواهر مجتمعية مميزة لمجتمعات بعينها، تطرح الملاحظات التالية:

- لقد أصبح هناك مشكلات أكثر حدة ترتبط بإطراد التنمية، ومؤداها أن الغنى الزائد، وكذلك الفقر الشديد، قد ساهما سلبيا وكثيرا في إهدار الموارد وتلويث البيئة. وذلك مدخل مغاير للتصحيح؛

- تتمايز بعض المجتمعات بمستويات عالية من التكافل الإجتماعي بين فئات الدخل المختلفة، بحيث أنه لا يمكن فعلاً – بعد ظهور صور متعددة للتكافل ودورات متتالية عبر العام الواحد لإعادة توزيع الدخل – معرفة حقيقة ما يصب داخل كل فئة من سلع وخدمات؛

- قد يكون من السابق لأوانه، في عصر الإستثمار بالعقل وتصاعد توقعات المستهلكين وتنويع المنتج، تقبل نفس الفكرة (والمعنى والقياس والترجيح) القائلة بتناقص العائد عند المستويات الأعلى من نصيب الفرد من الدخل، وخاصة إذا ما طبق ذلك التصحيح على إمتداد دول العالم.

ولذلك فإن مفهوم تناقص العائد لابد من تطويره، ليعبر عن إطراد التنمية كموضوع معاصر وأهم، ثم ليراجع مرة ثانية أيضا في ضوء ما تم تقديمه عن عالم جديد(بتوجهات وآليات وقيم جديدة). وبما أن القياسات تتطور في التقارير المتتالية عن التنمية البشرية، يمكن أن يكون هناك مقترحات أو تطويرات متعاقبة للربط بأفكار التنمية المطردة والسياسات المناسبة، وإنطلاقا من تصحيح بيئي للناتج المحلي الإجمالي[١٤٦]. ولا شك في أن التطوير ممكن ويستحق العناء رغم أية مصاعب تثار بسبب جودة وشمول البيانات والتضخم والتغير التقني، فهذه مصاعب لا تقل عن الأخرى فيما أتبع حتى الآن لقياس مستوى التنمية البشرية. ولاشك أيضا في أن المقارنات الدولية والمقاييس الجزئية قد تعطينا تقريبات أولية عن آثار تلويث البيئة، ومعنى الرشادة البعيدة المدى في التعامل مع الموارد الطبيعية الناضبة واهتلاك

---

١٤٥ في ذلك تعتمد صيغة إتكنسون لإستغلال الدخل.

١٤٦ يفضل الرجوع إلى:

A. Stear , E.Lutz: "Measuring environmentaly sustainable", Finance &. Development Dec. 1993;
P.L. Bartelmus: "Environmental accounting and statistics", Natural Resources Forum. Feb. 1992;
S. El- Serafy: "The Environment as capital", in R.Costan: Ecological Economics: The Science and Management of Sustainability, Columbia Uni. Press, 1991;
S. El - Serafy: "Natural resource accounting: an overview," in J. T. Witnpenny Development Challenge, Overseas Development Institute, London 1991.

رأس المال الطبيعي والمبني، وعلاقة ذلك مع اختيار هيكل الإنتاج والتقنيات والسياسات وتوزيع الدخل. وهنا سوف تخلق رابطة جديدة بين مؤشرات التنمية البشرية والسياسات المناسبة للتطوير من خلال مصفوفة الحسابات الإجتماعية ونظم الحسابات القومية بعد التعديل البيئي.

مثلاً يمكن أن يتمثل البديل في نوع من المعايرة مؤداه ضرورة التقيد بوضع سقوف على نصيب الفرد من استخدام الطاقة التجارية الأحفورية والمسؤولة عن النصيب الأكبر في تهديد بيئة العالم، ومن خلال مطلب تناقص محتوى وحدة الناتج المحلي الاجمالي من الطاقة التجارية. كذلك مراجعة افتراض أن مستويات معينة دنيا من الفقر إنما تؤدي إلى استنزاف وتدمير البيئة الطبيعية.

وهنا تتم المعايرة لنصيب الفرد من الدخل في هذا المدخل البديل بمؤشر مركب من خبرات فكر إطراد التنمية، حيث يراعي مرحلة التنمية وشكل توزيع الدخل.

وكمثال آخر، فإن الاستهلاك المغالى فيه في الدول الصناعية (نمطه وحجمه) قد يكون مدخلاً مناسباً لشكل آخر من أشكال معايرة وتصحيح الناتج المحلي الاجمالي (أو القدر الذي يمثل ضغط السكان على البيئة وأشكال إهدار مواردها). فاذا كان إطراد التنمية يتطلب توازن السكان والموارد، فعليه يجب "أن يكون الاستهلاك في إطار الحدود العامة التي تفرضها الطبيعة"[١٤٧].

وهنا يمكن أن تتم المعايرة بدءاً بتصحيح أعداد السكان لكل بلد، على أن يؤخذ في الاعتبار حجم الاستهلاك (ونمطه). ولقد تبنى ذلك المدخل واحد من أهم التقارير العالمية[١٤٨].

والمثال الأخير ينبني على أفكار شائعة في أدبيات تعديل الحسابات القومية في إتجاه إطراد التنمية، حيث تستخدم معدلات خصم مناسبة لحساب الدخل الحقيقي من الموارد الطبيعية المهددة بالنضوب، وذلك كما نرى في الشكل المرفق.

ولا شك أن "الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئيا" قد يمثل حلا مثاليا . ومع المصاعب المثارة في ذلك، لابد وأن يكون لدينا مداخل أخرى تقريبية. هذه المداخل لابد وأن تعبر عن" العالمية والإنسانية"[١٤٩] في التعامل مع بيئة العالم ، وعن استيعاب فنون الإدارة وإختيار الهياكل والتقنية في الترشيد. وهناك الآن إتفاق على أننا سوف نقيم التقدم البشري بقدر مراعاته لقاعدة الموارد الطبيعية من

---

١٤٧ لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي: جيران في عالم واحد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ايلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٦٤ - ١٦٧.

١٤٨ المرجع أعلاه. وسوف نلاحظ -مثلا- أن ترتيب الدول سوف يتغير تبعاً لذلك. وراجع كذلك: مجلس الأرض: "الاستهلاك: الجانب الآخر للسكان من أجل التنمية"، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١٤٩ وقد أشير اليهما في تعريف "التقدم" في تنمية البشر.

منظور إطراد التنمية الخاصة (المحلية) ومن خلال المسؤولية عن بيئة العالم. كما أن إطراد التنمية هو ضمان لإطراد التنمية البشرية مستقبلا.

وفي ذلك مراعاة للمقاييس المستوحاة من الخبرات السابقة بالنسبة للآتي:

(أ) الحفاظ على الأرض المنزرعة، وخاصة ذات الجودة العالية والمتوسطة؛

(ب) الحفاظ على تجدد المياه وتنظيمها (سطحية ومطرية وجوفية)؛

(ج) الحفاظ على الغطاء الأخضر الذي يجدد بيئة الأرض في الغابات؛

(د) الحفاظ على الموارد المعدنية للأجيال التالية؛

(هـ) واستهداف الرشادة في إستخدام الطاقات الأحفورية، حيث يمكن أن نُرجع إلى سوء الإنتاج والإستخدام فيها نسبةً كبيرة من مشكلات تلوث البيئة ومخاطرها العالمية، وأشكالاً واضحة تماما من الإهدار[١٥٠].

والتعبير عن (أ) ، (ب) ، (ج) لا يمكن أن يكون بالخصم من رصيد التراكم للتنمية البشرية. (وفي المعادلة المقترحة للدليل الإجمالي للتنمية البشرية، يعني هذا قيما سالبة للمرونات المنسوبة للمؤشر، كما سنرى فيما يلي):

(أ) يمكن البدء بقيم ما يهدر من أرض منزرعة، منسوباً إلى إجمالي الرقعة السابقة (للتعبير عن إستقطاع الأرض أو التحول الى درجة أدنى من الإنتاجية)، ثم إعطاء قيم سالبة متتالية (درجات سالبة للمرونة) على أن تختلف هذه الدرجات من بلد لآخر (حسب نصيب الفرد من الرقعة الزراعية، ومقدرة البلد على إستيراد غذائه)؛

(ب) تُعطَى الدرجات بالنسبة الى تجاوز معدلات تجدد المياه الجوفية وتلوث الأنهار وتدهور البنية الأساسية المجهزة للإستفادة بمياه الأمطار؛

(ج) لكننا، بالنسبة الى الغابات، نريد توضيحا أكبر للمسؤولية عن بيئة العالم، ولذلك لابد من أن توضع الدرجات السالبة، في أقصاها للبرازيل، فأندونيسيا، وكولومبيا، وساحل العاج، وتايلند،

---

١٥٠ راجع مسؤولية إنتاج وإستخدام الطاقة (أحفورية وتقليدية) في قياس لمؤشر " الإفساد البشري" في العدد الخاص المشار اليه من مجلة العلوم.

ولاوس، .... وهكذا. ولاشك في أن الأضرار التي وقعت يدفع وسوف يدفع ثمنها البشر ومستوطناتهم وهياكل إنتاجهم عبر العالم كله. ولكن قد يكتفي بأن يكون التقييم لما يتم بعد تاريخ مؤتمر قمة الأرض في ريو؛

(د) أفرزت بعض الخبرات التاريخية – في البحث في إطراد التنمية وضمان حقوق الأجيال التالية– بعض المعايير البسيطة للحفاظ على الموارد المعدنية. وهنا – على سبيل المثال – طالب البعض بألا تتجاوز نسبة إنتاج النفط إلى الإحتياطي المؤكد ٧ في المائة. وهنا قد يبدأ التقييم السالب بدءا من هذا الحد أو من أي سقف آخر يتفق عليه. ولكن هناك معالجة أخرى أشمل، كما سنرى.

وقد أكد عديد من الدراسات على ضرورة التراجع المنتظم لكثافة إستخدام الطاقة لإنتاج الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وحدث ذلك التحول، بالفعل، في البلدان الصناعية المتقدمة عبر الفترة ١٨٨٠–١٩٥٠، بدءا من إنجلترا في القرن الماضي إلى اليابان في القرن الحالي. بل ظهرت مؤشرات على هذا التحول في بعض البلدان شبه الصناعية والنامية. كذلك فإن نصيب الفرد من الطاقة الكلية، إذا ما تجاوز سقوفاً يصعب تبريرها، فإن ذلك يعتبر تهديدا للبيئة المحلية والعالمية. وتفيد بعض الدراسات العالمية المتوفرة، بأن التقييم المتناقص للأداء التنموي عليه أن يبدأ عندما يتجاوز مؤشر كثافة إستخدام الطاقة مستوى ٦ر٠ طن مكافيء نفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار ١٩٩٠). وهذا المستوى يمثل، تقريباً، المتوسط المحقق في أقطار صناعية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان) حول عام ١٩٢٠. كذلك يعطي التقييم المتناقص للأداء التنموي إذا ما تجاوز نصيب الفرد من الطاقة مستوى ٢٥ برميل نفط مكافىء في السنة[١٥١]. وسوف نلاحظ ما يترتب على ذلك من الجدول التالي.

معايرة نصيب الفرد من الطاقة
(x) برميل مكافىء نفط للفرد في السنة

م	البلد	برميل مكافيء، للفرد في السنة	القيم بعد المعايرة
١	الولايات المتحدة	٥٣,٧٦	٠,٤٣٠٧٣
٢	البانيا	٨,٠٥	٠,٤٣٠٧٣
٣	جمهورية كوريا	١٣,٥٨	٠,٧٥٤٠٩
٤	العراق	٨,٤٠	٠,٤٥٣٧١
٥	المملكة العربية السعودية	٣١,٠٠	٠,٩٥٥٩٨
٦	المغرب	٢,٢٠	٠,٠٥٩٧٧
٧	مصر	٣,٧٠	٠,١٤٠٣٩

١٥١ اعتمد اختيار الإتجاهات العامة (الدالة الرياضية للمعايرة) والسقوف هنا على حصيلة عدة دراسات هامة نشرت في عدد خاص من مجلة العلوم (مترجمة عن المجلة العلمية الأمريكية American Scientific)، الكويت، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الجدول (تابع)

م	البلد	برميل مكافيء، للفرد في السنة	القيم بعد المعايرة
٨	اليمن	٢,٠٠	٠,٠٥٠٨٦
٩	السودان	٠,٥٠	٠,٠٠٤٣٤
١٠	الصومال	٠,٣٠	٠,٠٠١٧١

ملاحظات

- بعد التعديل البيئي (المترتب على سوء استخدام الطاقة والموقف السلبي من إطراد التنمية والبيئة العالمية)، تتساوى الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والعراق؛

- المستويات المتدنية من توافر الموارد الطبيعية (في هذه الحالة مصادر الطاقة) تؤثر سلبيا على التنمية البشرية؛

- ناتج ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيم المعايرة سوف يعطينا، هنا، أحد مؤشرات اطراد التنمية البشرية؛

- يلاحظ في المنحنيات (الرياضية المستخدمة في الاشكال التوضيحية) عدم تماثل قيم المعايرة حول نقاط الإنقلاب. وكان ذلك في ضوء حوارات تمت في إطار هذه الدراسة وأدت الى حساب المعادلات الرياضية المشار اليها. ويأتي عدم التماثل بعد مقارنة آثار المستويات الدنيا مع المستويات العليا (في استهلاك الطاقة) على البيئة.

معايرة كثافة استخدام الطاقة
طن مكافيء نفط لكل ١٠٠٠ دولار
(مجمل الناتج المحلي)

البلد	طن مكافيء لكل ١٠٠٠ دولار	القيم المعايرة
الولايات المتحدة	٠،٣٠٠٠	٠،٠٤٨٢٦
جمهورية كوريا	٠،٣٥٠٠	٠،٠٠٠٣٢٣
العراق	٠،٠٠٠٩	٠،٠٠٠٥٨٨
المملكة العربية السعودية	٠،٠٠١٧	٠٠٠٢٨٩
المغرب	٠،٠٠٠٨	٠٠٠٦٢٠
مصر	٠،٠٠١٨	٠٠٠٣٢٣
اليمن	٠،٠٠٠٨	٠٠٠١٨٦

(الناتج المحلي خلاف الصناعات الاستخراجية)

البلد	طن مكافيء لكل ١٠٠٠ دولار	القيم المعايرة
العراق	٠،٠٠٠٩	٠،٠٠٠٣٢٣
المملكة العربية السعودية	٠،٠٠٢٧	٠٠٠٩٠٧
المغرب	٠،٠٠٠٨	٠٠٠٢٨٩
مصر	٠،٠٠٢٠	٠٠٠٧٤٩
اليمن	٠،٠٠٠٨	٠٠٠٢٨٩
السودان	٠،٠٠٠٥	٠،٠٠٠١٨٦

ملاحظات:

- حيث تتفوق الدول الصناعية المتقدمة -التي سوف يتعرض ناتجها لخصومات- في انتاجية البشر وعوامل الانتاج المختلفة من منظور الكفاءة الاقتصادية (وبالتالي الرفاهية ومعدلات التبادل التجاري)، سوف يستكمل مؤشر اطراد التنمية هذا بمؤشرات انتاجية قوة العمل؛
- تستخدم هذه القيم المعايرة في تعديل الناتج المحلي الاجمالي (كما نرى في الجدول التالي)، ومعناها تخفيض قيم الناتج مع تجاوز مستويات مدمرة للبيئة في استهلاك الطاقة؛
- اتضح في المناقشات أن استبعاد الصناعات الاستخراجية من الناتج قد يكون بديلاً مقبولاً أيضاً.

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(*)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعد المعايرة
المملكة العربية السعودية	١٠٨٥٠	١٠٣٧٢
جمهورية كوريا	٨٣٢٠	٦٢٧٤
الولايات المتحدة	٢٢١٣٠	٤٣٠٠
مصر	٣٦٠٠	٥٠٥
السودان	١١٦٢	٥،١
الصومال	٧٥٩	١،٣

يجب التعبير عن المسؤولية العالمية عن البيئة والموارد في تصحيح الناتج المحلي (لاحظ التراجع في مكانة الولايات المتحدة وكذلك تأثير الغنى والفقر على جهد إطراد التنمية).

(*) لعام ١٩٩١، وحسب تعادل القوة الشرائية.

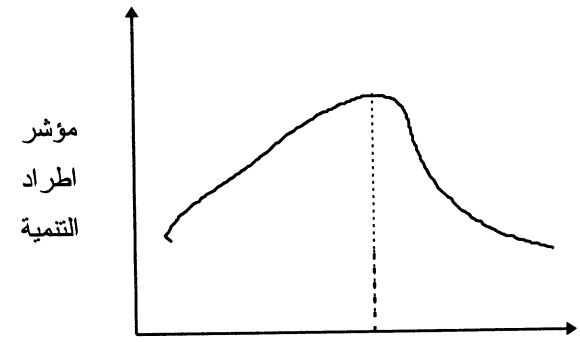

الطاقة التجارية لكل وحدة منتج
لمرحلتين في التنمية

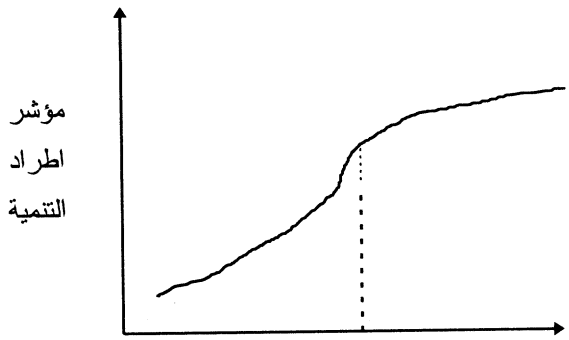

نصيب الفرد من الطاقة الاحفورية
لمرحلتين في التنمية

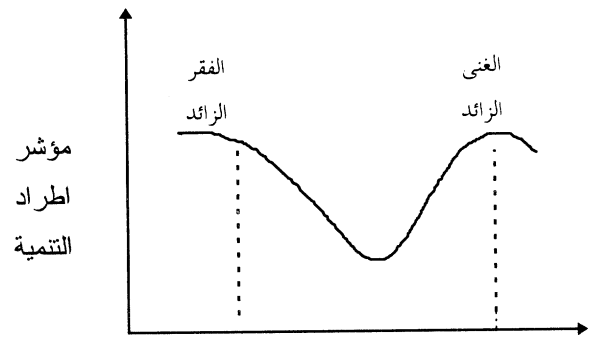

فئات توزيع الدخل

قد يستخدم أي (أو كل) من الدوال الرياضية أعلاه في معايرة الناتج المحلي.

وهنا نستخدم، لتصحيح الناتج المحلي الاجمالي، أياً من الدوالّ الأربع التالية:

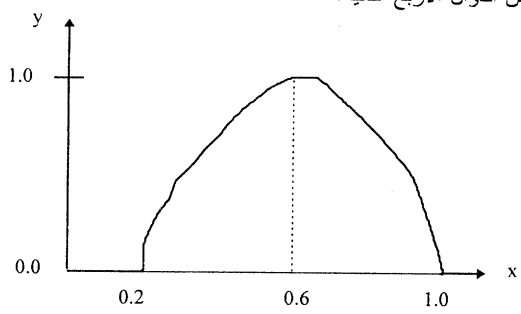

$y = ax^2 + bx + c$
a = -6.2500
b = 7.5000
c = -1.2500

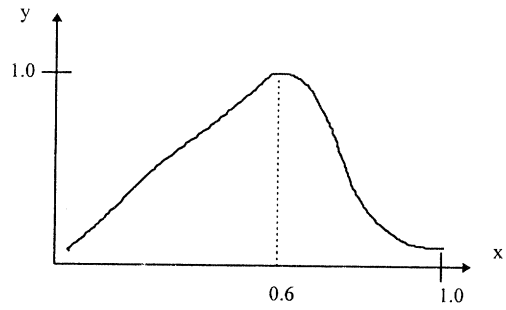

$y = a\,x^b\,e^{cx}$
a = 0.2406
b = 0.9428
c = -1.5713

(y) معايرة كثافة استخدام الطاقة

تمثل (x) طن مكافىء نفط مستخدم لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج

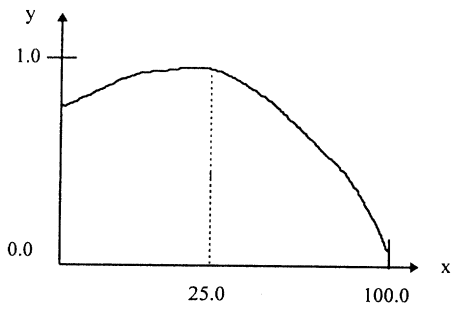

$y = ax^2 + bx + c$
a = -0.00018
b = 0.00889
c = 0.88889

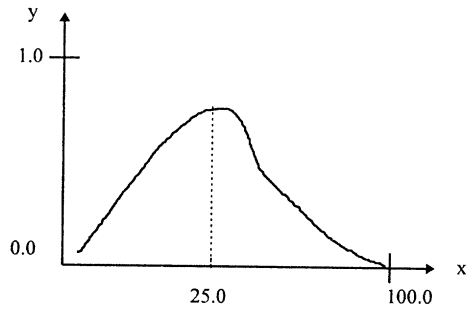

$y = x^b\,e^{cx}$
a = 0.0163
b = 1.8564
c = -0.0743

(y) معايرة نصيب الفرد من الطاقة

تمثل (x) برميل مكافىء نفط للفرد في السنة، من مجمل الاستخدام.

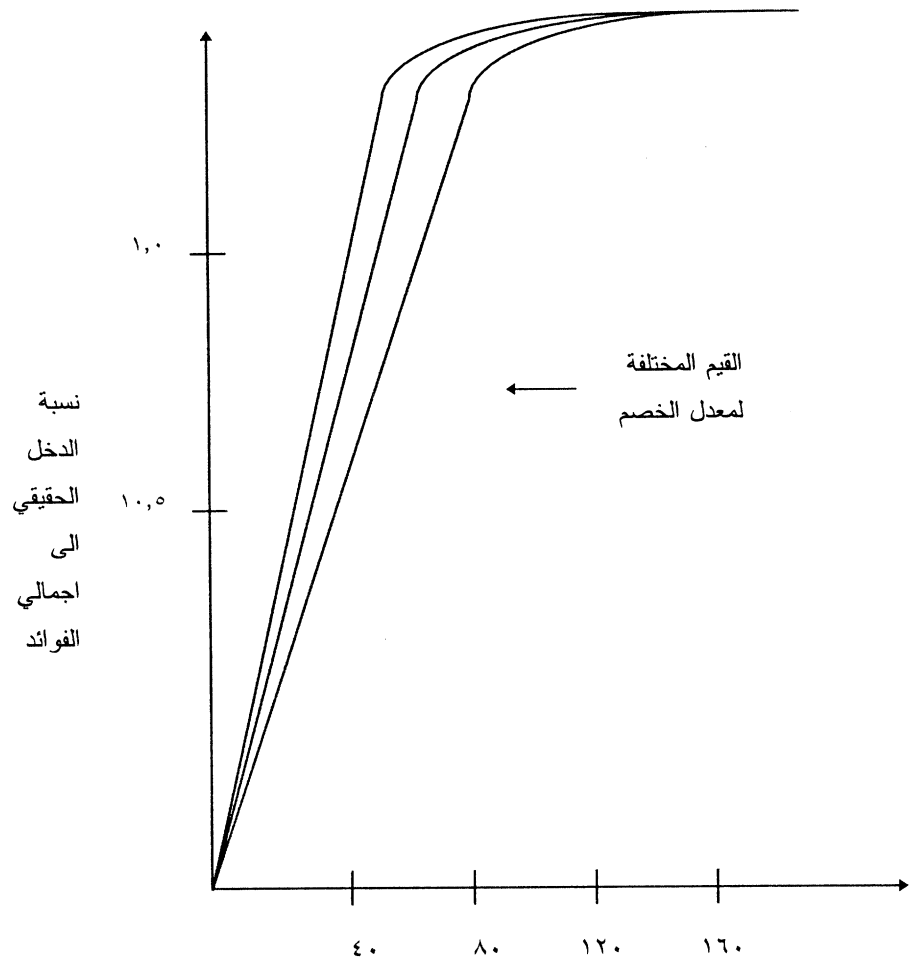

نسبة الاحتياطي المؤكد الى الاستخراج كمقياس لتوقع عمر المورد، بالسنوات

(البديل لإعطاء درجات للإهدار بعد تخطي مستوى معين لإطراد المورد –نسبة الإنتاج الى الإحتياطي في النفق– هو استخدام قيم مناسبة لمعدلات الخصم في حساب الدخل الحالي الحقيقي، مع أخذ اطراد التنمية في الإعتبار)

راجع: S. El-Serafy: "The Proper calculation of income from depletable natural resources".

وكذلك: ذكاء الخالدي: "تقييم دخل قطاع النفط في الحسابات القومية"، بحوث عربية، خريف ١٩٩٣.

في التعديل المقترح في هذه الدراسة والداعي الى تعديل الناتج في ضوء إطراد التنمية والجهد والمسؤولية العالميين للحفاظ على البيئة وتجددها، سيتم التركيز على كثافة إستخدام الطاقة في الناتج ونصيب الفرد من الطاقة التجارية، وذلك مبرر في ضوء عدالة العلاقات الدولية والتوزيع العادل للمسؤولية، وفي ضوء ارتباط الأشكال الأخرى في إهدار الموارد الطبيعية وتلويث البيئة بنمط إنتاج واستخدام الطاقة الأحفورية بالدرجة الأولى. وطالما أن التعديل المقترح سيأخذ في الإعتبار أيضا أشكال الإهدار والتلويث المترتب على الفقر وسوء التنمية، وكذلك تحسن أداء الدول عبر الوقت في ذلك (كما سيتضح من مجمل المقترح). ويمكن، في مرحلة تالية، توسيع المعالجة لتشمل باقي المواد المعدنية وأنماط الإستهلاك، من حيث مناسبتها للبيئة (انظر الجدول المرفق حول نمط إستهلاك منتجات مختارة ما بين الشمال والجنوب). فالرفاهة في الدليل الإجمالي للتنمية البشرية تتضمن بالفعل أشكالاً لسوء التنمية مهددة لإطرادها ولتجدد المحيط البيئي ومعبرة عن عدم العدالة على المستوى العالمي. وهناك شكوك حول إمكانية إدراج ذلك خلال الحسابات القومية التي تستهدف في ناتج محلي معدل بيئيا، دون نظرة عبر الدول وإلى مجمل العلاقات بالسوق العالمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات.

وتبقى مجموعة من **الملاحظات** الهامة:

- لن تكون هناك خصومات بالنسبة الى الدول ذات الإحتياطي الكبير من الهيدروكربونات، حيث لا تتجاوز الحدود الآمنة في نسبة الإنتاج إلى الإحتياطي. ولكن الخصومات تأتي من خلال المسؤولية عن البيئة العالمية وعدم سعيها إلى الترشيد كمبدأ في الممارسات وتراخيها في إختيار هياكل إقتصادية وتقنيات تتطور مع الوقت ، أو لا تعبر عن إستقلالية القرار في تقسيم العمل الدولي؛

- نصيب الفرد من الطاقة مضافا إليه مساهمة دول العالم في الإنبعاثات الكربونية الناتجة من إزالة الغابات (على الأقل ١٥ بلداً ذا أداء بيئي سيء في ذلك)، سوف يعبر عن القدر الأكبر من مهددات البيئة العالمية الناتجة عن إطلاق أكاسيد الكربون. ونلاحظ أن متوسط إستهلاك الكهرباء في الدول النامية هو ١ر١ كيلووات لكل شخص، بينما متوسط الدول الصناعية المتقدمة ٧ر٥ كيلووات للفرد. فلا يهمنا هنا إن كانت الصين مستهلكاً كبيراً للطاقة ومشاركاً كبيراً في الإنبعاثات الكربونية، طالما أن نصيب الفرد في ذلك مازال منخفضاً تماما؛

- المقياس المستخدم في تجميع مجمل مؤشرات التنمية البشرية (والذي يعني بالإنجاز عبر الزمن) يكافيء الأداء البيئي السليم. فمثلا أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيضا قدره ٥٠ في المائة عبر ثلاثين عاما في كثافة إستخدام الطاقة في الصناعة[١٥٢] ؛

---

١٥٢ وبمعزل عن مشكلات اطراد التنمية، فإن اختلاف الأولويات حال دون تحقيق إنجاز أكبر في هذا المجال. إذ تنفق الولايات المتحدة، من خلال قواتها المسلحة، أكثر من مائة ضعف الأموال المنفقة على الميزانية الكلية (القومية) في بحوث الطاقة، من أجل التأمين ضد الحوادث. راجع العدد الخاص المشار إليه من مجلة American Scientific .

- هناك، عبر الدول الصناعية المتقدمة ارتباط قوي بين مؤشري كثافة إستخدام الطاقة لكل وحدة منتج من ناحية ، ونصيب الفرد من الطاقة من الناحية الأخرى (خاصة الكهرباء). إذن كان من الممكن الإكتفاء بأحد هذين المؤشرين لتعديل الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه لم يمكن إثبات مثل هذه العلاقة المعنوية عبر الدول النامية أيضا. وتفسير ذلك متضمن في الفجوة المعرفية والتقنية بين الشمال والجنوب؛

- في التعبير عن خطوات في التمايز الحضاري، لابد من أن يكون هناك تعديلات متوالية في أنماط الإستهلاك والإنتاج وإختيار التقنية. ومع تعديل تلك الأنماط، يمكن التحكم في الملوثات المؤدية الى الإضرار (الإفساد) البشري الذي سبقت الإشارة إليه، وضمان حقوق الأجيال التالية في الثروة. ويجب أن يُتذكر أن أنماط الإستهلاك عربيا تحاول التشبه بأنماط غير مناسبة ثقافيا وبيئيا، وأن نصف إنتاج النفط العالمي يستهلك من قبل ٥٠٠ مليون سيارة ومركبة.

استهلاك الوقود والكهرباء خلال عام ١٩٨٨

أطنان من معادلات النفط

البند	المجموع العالمي (بملايين الأطنان المترية)	الحصة في المجموع العالمي ٪		الاستهلاك للفرد (كغ)		متوسط نسبة التفاوت
		المتقدمة	النامية	المتقدمة	النامية	المتقدمة/ النامية
الوقود الصلب	٢٣٠٩،١٢	٦٦،٣	٣٣،٧	١٢٧٨،٣	١٩٨،٩	٦،٤
الوقود السائل	٢٧٤٥،٦٥	٧٥،١	٢٤،٩	١٧١٩،٦	١٧٤،٦	٩،٨
الغاز	١٦١١،٣٥	٨٥،٢	١٤،٨	١١٤٦،٥	٦٠،٨	١٨،٩

المرجع: اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الأخير.

الحصة من الانبعاثات العالمية من ثاني اكسيد الكربون في عام ١٩٨٨

البند	المجموع العالمي (بمليارات الاطنان المترية من الكربون)	حصة العالم المتقدم (٪)	حصة العالم النامي (٪)	حصة الفرد في العالم المتقدم	حصة الفرد في العالم النامي	متوسط نسبة التفاوت المتقدم/النامي
مجموع الانبعاثات	٥٧٣٣،٦	٧٠،٣	٢٩،٧	٣،٣٦	٠،٤٣	٧،٨١
مجموع تراكم الانبعاثات (٥٠-٨٨)	١١٢٠٦٠،٧	٧٧،٢	٢٢،٩			

المرجع: اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

أنماط استهلاك منتجات مختارة في البلدان المتقدمة والنامية

	المنتجات	السنة	المجموع العالمي	الحصة في المجموع العالمي ٪		الاستهلاك الفردي (كغ)		متوسط شبه التفاوت
				متقدمة	نامية	متقدمة	نامية	المتقدمة/النامية
١-	**استهلاك منتجات الارض**							
	المنتجات الغذائية (م طن م)							
	- الحبوب	١٩٨٧	١٨٠١،٣٣	٤٧،٦	٥٢،٤	٧١٦،٧	٢٤٦،٦	٢،٩
	- الألبان	١٩٨٧	٥٣٢،٨٨	٧١،٧	٢٨،٣	٣١٩،٥	٣٩،٤	٨،١
	- اللحوم	١٩٨٧	١١٣،٥١	٦٣،٨	٣٦،٢	٦٠،٦	١٠،٧	٥،٧
	المنتجات الحرجية (م طن م)							
	- الأخشاب المستديرة	١٩٨٨	٢٤١٠،١٥	٤٥،٥	٥٤،٥	٨٨٧،٦	٣٣٨،٦	٢،٦
	- الأخشاب المنشورة	١٩٨٨	٣٣٧،٩٩	٧٧،٩	٢٢،١	٢١٣،٢	١٩،٢	١١،١
	- الورق والورق المقوى	١٩٨٨	٢٢٣،٦٩	٨١،٣	١٨،٧	١٤٧،٨	١٠،٦	١٣،٩
٢-	**استهلاك المنتجات الصناعية المرتبطة بالاحتياجات**							
	- الأسمدة	١٩٨٧	١٤٠،٥٢	٥٩،٦	٤٠،٤	٧٠،١	١٤،٨	٤،٧
	- الأقمشة القطنية والصوفية	٨٣-١٩٨٥	٢٩،٨٨	٤٧،٠	٥٣،٠	١٥،٦	٥،٨	٢،٧
	- الاسمنت	١٩٨٧	١٠٣٥،٦٥	٥٢،٠	٤٨،٠	٤٥٠،٩	١٢٩،٦	٣،٥
٣-	**استهلاك الفلزات والمعادن**							
	- الفلزات	١٩٨٧	١٠،٣٥	٨٥،٥	١٤،٥	٧،٤	٠،٤	٢٠،٦
	- النحاس	١٩٨٧	٦٩٩،١٤	٨٠،٢	١٩،٨	٤٦٩،٣	٣٦،١	١٣،٠
	- الحديد والصلب	١٩٨٧	٢١،٦٣	٨٥،٦	١٤،٤	١٥،٥	٠،٨	١٩،١
	- الألمنيوم							
	- المعادن							
	- المنتجات الكيميائية	٨٣-١٩٨٥	٢٢٥،٦	٨٧،١	١٢،٩	١٦٢،٥	٨،٠	٢٠،٣
	- المواد الكيميائية غير العضوية	٨٣-١٩٨٥	٣٩١،٢٣	٨٤،٨	١٥،٢	٢٧٤،١	١٦،٤	١٦،٧
	- المواد الكيميائية العضوية							
٤-	**توافر سيارات النقل**							
	- السيارات العادية	١٩٨٦	٣٧٠،٢	٩١،٥	٨،٥	٠،٢٨٣	٠،٠١٢	٢٣،٦
	- السيارات التجارية	١٩٨٦	١٠٥،٢	٨٥،١	١٤،٩	٠،٠٧٥	٠،٠٠٦	١٢،٥

المصدر: اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

دال- انتشار تقنية المعلومات

في ضوء العرض المقدم للتغيرات العلمية والتقنية ودورها الحاسم في إطراد التنمية وقياس مدى التنمية البشرية، فإن مدى التقدم والإنتشار في تقنية المعلومات يلعب دورا حاسما في مفاهيم جديدة للكفاءة الاقتصادية والمجتمعية والعلمية -وعبر كافة مناحي الحياة-. ومن هنا فإن مؤشر إجمالي عن هذا التطور يمثل مكونة أساسية في دليل التنمية البشرية كتعبير عن القدرات والرهانات على المستقبل. ولقد طور L.K.Uttamchandani[١٥٣] مبادىء بسيطة يمكن توفير بياناتها بسهولة لقياس ومعايرة مثل هذا المؤشر . ويسمح هذا المؤشر المطور بإستخدامه أيضا لتقييم القدرة والطاقة الإستيعابية في عملية نقل تقنية المعلومات بين الدول، الشيء الذي يؤدي خدمة لازمة في ربط مؤشرات التنمية البشرية بعملية إشتقاق الإستراتيجيات والسياسات.

- يتضمن المقترح ٥٥ مفردة ، كان منها ١٨ سهلة القياس والحصر، تعبرعن العتاد (Hardware) المحلي والمستورد، بالعدد والقيمة. ثم أجهزة الإتصال، مع التركيز على الشبكات وأطوال الخدمة وكثافة الإستخدام؛ والبرمجيات، شاملة الجهد المحلي والمشاركين فيه وتقديرات للقيمة؛ والمكونات من المعالجات الصغروية ومعدات الإنتاج، وتقديراً لمدى تطورها وحجم الإنتاج وقيمته، والمكونات من الالكترونيات الدقيقة، والبنية الأساسية المتصلة، مع التركيز على السياسات الإقتصادية والتمويلية والحاسبات الشخصية والأجهزة السمعية والبصرية؛

- وتتم المعالجة من خلال دالة رياضية لوجستية (Logistic) للإتجاه العام[١٥٤] الذي يعبر عن مراحل إدخال وتطوير ونضج تقنية المعلومات؛

- ونجد في المرجع المشار إليه قياسات تفيد في المقارنة، محسوبة بالاستناد الى حالات الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والهند[١٥٥] .

- يقدم المرجع، بالتالي، طريقة رياضية مناسبة لمعايرة الفجوة في تقنية المعلومات بين الدول المختلفة.

---

١٥٣ L.K.Uttamchandani: "Information technology transfer indicators and issues", Information Technology for Development 2/ 1989.

١٥٤ تأخذ الشكل الرياضي $y=ym/[1.0+(ym-yo)/yo) . exp(-kt)]$
حيث: ym تمثل الحد الاقصى، و yo نقطة البدء؛ و k يقاس احصائياً من الخبرة الدولية.

١٥٥ تناول التطبيق الفترة ١٩٧٠-١٩٨١.

ولقد حاول كاتب هذه الدراسة إجراء قياسات شبيهة فوجد الوضع العربي بالنسبة الى قاعدة البيانات المطلوبة على النحو التالي:

- يمكن حصر الأعداد والكم بالنسبة الى العتاد، وكذا كثافة الإستخدام وتحديد المستورد؛
- يحتاج حصر الجهد المحلي في البرمجيات مسحاً ميدانياً للمنتجات والقيمة وأعداد المشاركين فيها[١٥٦].
- لا تتوافر معلومات حول إنتاج مكونات المعالجات الصغروية، وإن كان بالإمكان، بقليل من الجهد، حصر المكونات من الإلكترونيات الدقيقة؛
- وبالنسبة للبنية الأساسية المتصلة، يفيد أحد المراجع العربية الأحدث في ذلك كثيرا[١٥٧].

وينصح الباحث، في إطار تكامل وتوجه هذه الدراسة، باجراء تعديل جوهري في المفردات المستخدمة في هذه المحاولة لقياس مؤشر التقدم في تقنية المعلومات؛ وبدون هذا التعديل ستظل اليابان متفوقة بشكل ساحق وغير مبرر إجتماعيا في ظروف عديد من دول العالم. وهذا التعديل يتركز في إستبعاد إنتاج الروبوتات (الإنسان الآلي) لإنتاج السلع والخدمات. وقد أشرنا إلى بعض خلفيات الاهتمام بذلك في مجتمعات صناعية بعينها.

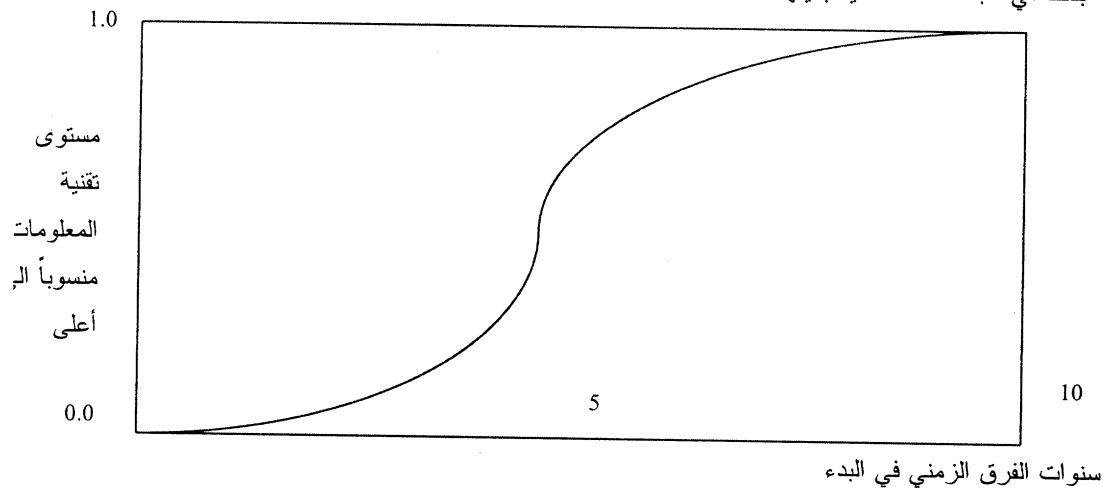

١٥٦ يفضل هنا مراجعة : B.J.Bates:"Information systems and society: potential impacts of alternative structures", Telecommunications Policy, Apr. 1990

١٥٧ نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، الكويت، نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي الكتاب حصر أولي للمتاح في بعض الأقطار العربية من الحاسبات أيضا.

هاء- معايرة توقع العمر

لا تصلح الصور الرياضية الخطية لمعايرة بعض الظواهر المعقدة، ومن الضروري الاستعاضة عنها بمعادلات رياضية مناسبة.

وسوف نركز في العرض هنا على مناقشتنا السابقة لمقاييس توقع الحياة عند الميلاد. وكما ذكر، فإن معايرة هذا المقياس لابد وأن تأخذ في الإعتبار الطبيعة الإثنية والبيئية، وتكاليف تحقيق مثل هذا الإنجاز في فترات ومراحل تنمية زمنية بعينها، ووجود حدود حقيقية على الأداء في ذلك (يصعب اعتبارها في صورة أقل وأكبر إنجاز متوسط على مستوى دول العالم)، والتسليم بوجود أوضاع غير مناسبة مثل الكوارث الطبيعية والحروب المبررة في بعض الأحيان، التي تؤدي الى تشوهات في الهرم السكاني، وصعوبة تبرير بعض الأنماط الديموغرافية في الدول الصناعية المتقدمة كمثل يحتذى به.

وسنأخذ الحدود الدنيا على أنها (ℓ) والحدود القصوى على أنها (h)، وتوقع العمر عند الميلاد (x)، الذي يتحول بعد المعايرة على المستوى العالمي إلى (y).

فالإنجاز المقارن، في التقارير الدولية الحالية، يعبر عن تحدٍ للدول الصناعية المتقدمولللدول النامية أيضاً، وذلك بزيادة الحد الأقصى (h) عما تم تحقيقه بالفعل.

الشكل رقم (١)

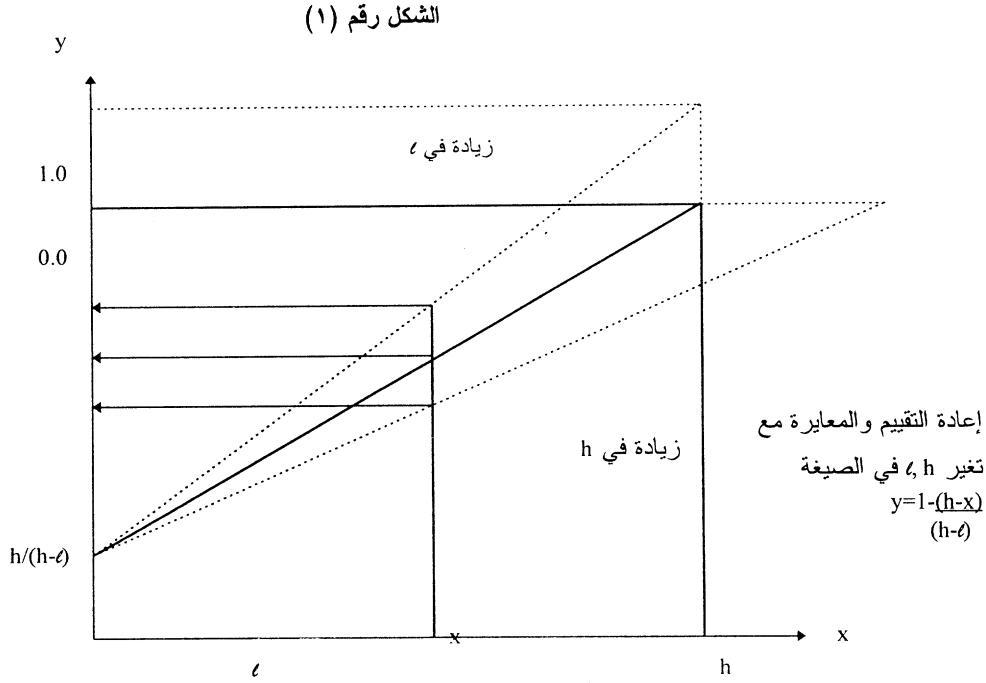

ولكن الإنجاز لا بد وأن يعدل في ضوء الإقتراب من السقوف، حيث يتضاءل عائد أي جهد أمام حدود بيولوجية وبيئية وإنسانية.

وقياس الإنجاز يجب ألا يكون حساسا بشكل مؤثر أمام التحديد التعسفي للحدود الدنيا والعليا. (انظر الشكل رقم ١)، مما يؤدي إلى الإرتباك بين نتائج تقريرين متتاليين لمؤشرات التنمية البشرية. وهنا نقول بأنه لا يصح التنافس على مؤشرات يضع الآخرون فقط قواعد تسجيل الأهداف فيها.

وبالتالي فإن الصيغة الرياضية البديلة _ في ضوء ما سبق _ لابد وأن تعبر عن تسارع مطلوب عندما تضيق المسافة بين الإنجاز والحدود الدنيا (ℓ)، وفي نفس الوقت تعبر عن تباطؤ لا يمكن تفاديه مع الإقتراب من السقوف أو الحدود العليا (h) والتي تعني أهدافا مكلفة ومشكوك في محتواها في نفس الوقت .

$$\frac{dy}{dx} = \alpha (h - x) . (x - \ell)$$

ويكون حل المعادلة التفاضلية :

$$y = \alpha \left[\frac{h+\ell}{2} x^2 - \frac{1}{3} x^3 - h\ell x \right] + c$$

وبما أن المعايرة سوف تتم بين

$$x = \ell \rightarrow y = 0 , x = h \rightarrow y = 10$$

يكون عندنا (انظر الشكل (٢)):

$$y = \frac{1}{(h-\ell)^3} [3 (h + \ell) x^2 - 2x^3 - 6h\ell x + \ell^2 (3h - \ell)]$$

وهكذا، وعلى سبيل المثال:

- إذا افترضنا أن توقع العمر المتوسط سقفاه هما الصفر والمائة عام، يكون

$$y = \frac{1}{(100)^3} [300 x^2 - 2x^3]$$

- إذا افترضنا أننا ننسب توقع العمر المتوسط إلى حد أقصى (كسر من الواحد الصحيح)، والسقف الأدنى هناك بعيدا عن الصفر، يكون

$$y = 3 x^2 - 2 x^3$$

- وإذا افترضنا أن الحد الأقصى هو متوسط توقع العمر ٦ر٧٨ سنة، وأن الحد الأدنى هو ٠ر٤٢ سنة، يكون

$$y = \frac{1}{49027.9} [\ 361.8\ x^2 - 2x^3 - 19807.2\ x + 341863.2\ ]$$

هذه المعادلة، من الدرجة الثالثة، لها الخصائص المطلوبة في المعايرة المطلوبة بالمقياس، وقد سبقت الإشارة إليها.

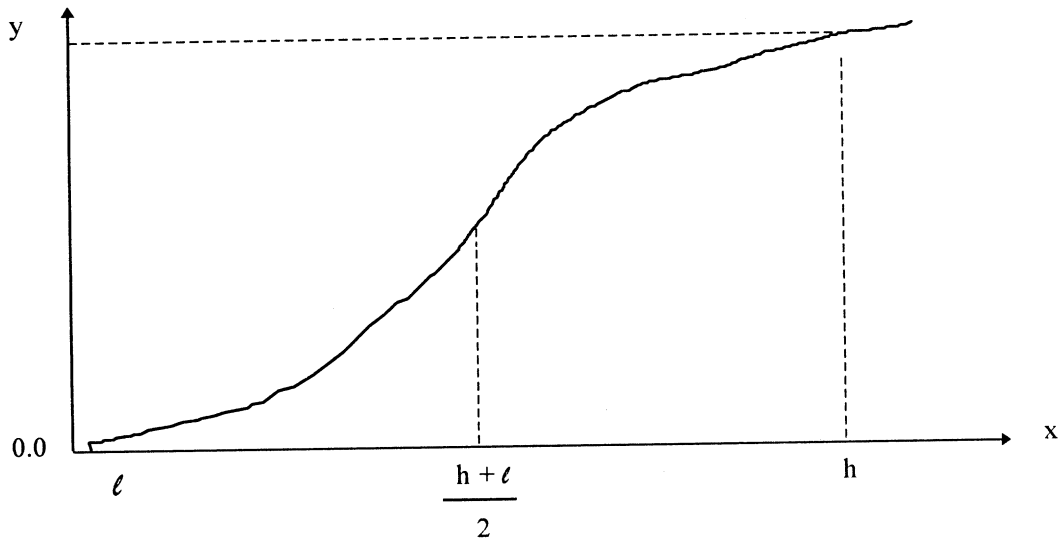

الشكل رقم (٢)

ويمكن أيضاً، في صيغة التحويل هذه، إختيار السقفين (h , ℓ) بحيث تنطبق نقطة الإنقلاب (h + ℓ) / 2 على توقع العمر المتوسط الذي نرى فيه، من مدخل تنموي وديموغرافي، هذا المعنى للتحول، أي نعطيه معنىً تحليلياً.

ومن الواضح، في هذه المعادلة، التخفيف من أثر الحدود القصوى (h) في تقييم الإنجاز المقارن، وهو مطلب أثير في المناقشة السابقة.

مثال: ترتيب الدول حسب مؤشر لتوقع العمر ١٩٩٤

توقع العمر الخام				المعايرة حسب تقرير التنمية البشرية	المعايرة المقترحة
١٩٩٠	١٩٩٤	الانجاز النسبي في توقع العمر الخام			
الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	السعودية	الولايات المتحدة	٠,٨٤	٠,٩٣٤
البانيا	البانيا	البانيا	السعودية	٠,٨٠	٠,٨٩٦
كوريا	كوريا	كوريا	البانيا	٠,٧٦	٠,٨٥١
العراق	العراق	العراق	العراق	٠,٦٨	٠,٧٥٦
السعودية	السعودية	الصومال	السعودية	٠,٧٣	٠,٨١٨
المغرب	المغرب	اليمن	المغرب	٠,٦٢	٠,٦٨٣
مصر	مصر	المغرب	مصر	٠,٦٠	٠,٦٤٥
اليمن	اليمن	كوريا	اليمن	٠,٤٥	٠,٤٢٢
السودان	السودان	السودان	السودان	٠,٤٤	٠,٤٠٥
الصومال	الصومال	الولايات المتحدة	الصومال	٠,٣٦	٠,٢٩١
		مصر	المتوسط	٠,٦٢٨	٠,٠٧٦

تؤدي المناقشة السابقة حول توقع العمر (كمؤشر للتنمية البشرية) الى التقليل من أهمية ذلك الانجاز بعد مستويات معينة لقيمة توقع العمر. وسوف يترتب على ذلك، بالطبع، إعادة ترتيب الدول، أو إعادة النظر في قيمة إنجازها في ذلك.

- ينبني الجدول على افتراض صحة الأرقام الواردة في تقريري ١٩٩٠ و ١٩٩٤، وبالطبع هذا غير صحيح؛

- بالطبع سوف يختلف ترتيب الدول عند مقارنة المستويات التي تم الوصول اليها في بيانات سنة معينة، عن الترتيب حسب الانجاز عبر فترة زمنية (وليكن من بداية أول تقرير عن التنمية البشرية). والانجاز عبر فترة زمنية هو الأقرب الى مفهوم "التنمية البشرية" ويأخذ في الاعتبار مرحلة التنمية ودون إهمال حقيقة المستوى؛

- والحل هو تناقص أهمية ووزن الزيادات للمستويات العليا من الإنجاز في توقع العمر، حيث تؤخذ في الاعتبار القيود والخصوصيات الثقافية والبيئية، وما سبق أن أشير اليه من مناقشة، ويمثل ذلك الجدول الأخير للقيم بعد معايرتها حسب المقترح الذي سيأتي فيما يلي من هذه الدراسة؛

- كما يتضح من مقارنة الارقام، تجمع المعايرة المقترحة كلا من المستوى والانجاز النسبي: إنجاز الولايات المتحدة بالنسبة الى ألبانيا (منسوبا لمتوسط العشر دول) ٣,٦ في المائة، وانجاز السودان بالنسبة الى الصومال ١٢،٧ في المائة، وذلك في المعايرة في التقارير الدولية. وفي المعايرة المقترحة يتحول إنجاز الولايات المتحدة بالنسبة الى ألبانيا ٥,٧ في المائة، وانجاز السودان بالنسبة الى الصومال ١٧,٠ في المائة.

واو- إنتاجية العمل

كما يلاحظ عبر هذه الدراسة كلها، كان هناك إلحاح على إدراج مؤشر لإنتاجية العمل ضمن المؤشرات الأهم للتنمية البشرية المقارنة، بقدر ما لا يكون ذلك على حساب إطراد التنمية (وإهدار الموارد وإساءة التنمية والتلوث وتهديد تجدد البيئة العالمية، مما يترتب عليه أيضا العدالة العالمية في توزيع المسؤولية البيئية للعالم).

وإنتاجية العمل هي تعبير يتضمن عطاء البشر وإبداعهم، وظروف عملهم ودوافعهم للإبداع، والعدالة وإشباع الحاجات الأساسية، بقدر مراعاة التعديل المقترح في ضوء إطراد التنمية.

ولاشك في أنها، بهذا الشكل، تعبر عن متغيرات ومحددات عدة:

- منها الأوضاع الصحية والتغذوية، وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية؛
- ومنها المستوى المتراكم في تعليمها وتدريبها، وفي المعرفة القادرة على الترشيد وعلى تقليل الجهد العضلي في الإنتاج؛
- وقدرات التجانس مع الوسط التقني، والتصميمات الهندسية وخطوط الإنتاج المرنة وسرعة تبدل المهنة؛
- والتعبير عن الحريات والمشاركة في القرار الإنتاجي؛
- ومدى توافر قاعدة مادية من الموارد والتمويل والخدمات والبنية الأساسية؛
- ومنها توافر نخب الإدارة العلمية وقاعدة البحث والتطوير لحل مشكلات بعينها.

- وإطراد الإنتاجية لقوة العمل لا يمكن إلا أن يعني تطورا إيجابيا عبر الزمن في مواجهة البيئة (موارد طبيعية وظروف حياة) في عالمنا اليوم.

والإنتاجية، بهذا الشكل، هي ترجمة لنسق القيم السائد ومدى تعبئته للبشر إيجابيا، وعدم إغترابهم لأسباب التمايز الحضاري، وترجمة للهياكل الإقتصادية الإجتماعية التي تعيد إنتاج نفسها، والعدالة والتساوي في الفرص في المجتمع، ومعايير الصعود في السلم الاجتماعي لأسباب الكفاءة (أو القبلية والشللية والمظهرية والنفاق).

- بالطبع هناك مشكلات التعريف والقياس: الأنشطة التقليدية والصغيرة، وناتج الخدمات، والقوة الشرائية للعملة، وأوضاع المرأة والطفولة في ذلك، وتضمين الدخل الريعي في الحسابات القومية، وتخلف بعض البلدان في البحث عن ميزات تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وسوء التنظيم الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل، ومصاعب القياس في الزراعة، ومشكلات التشريع والقانون. وأخيرا: إمكانية فصل إنتاجية العمل عن إنتاجية رأس المال أو التطوير التقني؛

- وفي مدخلنا لقياس مؤشرات التنمية البشرية، راعينا المعايرة في ضوء الأداء البيئي. أما بشأن فصل إنتاجية العمل عن غيرها، فلقد أثرنا حقيقة أن هذا العصر الذي نعيشه يقلل كثيرا من أهمية ذلك مع إتباع "التقدم". وحلت بعض المشكلات من خلال اقتراح إعتماد الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي كتعبير عن إنتاجية العمالة المهاجرة وفنون الإنتاج والمعرفة التي يتم تصديرها . والعالم يتجه اليوم إلى تحرير الأسواق وتقارب أسعار السلع في المجتمعات المختلفة . وعالم المنافسة الشرسة سوف تتبلور معه تكاليف الإنتاج المنافسة. ودور المرأة يزداد أهميته (ويزداد الأجر وتصلح التشريعات) مع التطور التقني. وسوف تتضاءل فرص العمل أمام الأطفال غير المتعلمين الذين يمكن اجتذابهم إلى التعليم من خلال تعويضهم عن الخسارة في الدخل أذا ما أردنا تأهيلهم للمستقبل. وكثير من مشكلات التعريف وقياس الإنتاجية يمكن حلها. ولكن السؤال هو عن كفاية إنتاجية العمل كمؤشر تقريبي في التعبير عن القوة في الأسواق العالمية، والتنظيم المجتمعي (القضية عربية هامة) والظروف التنموية الأخرى!؛

- وفي كافة الأحوال يجب أن نقبل التغير في هذا المؤشر عبر الزمن كتعبير عن إطراد تنمية البشر على المدى الأطول؛

- ولا تنفي الإحصاءات العالمية مثل هذا الإرتباط العالي. فلو أخذنا عدداً مناسباً من القراءات (١٨ من البلدان المتقدمة والنامية)، حتى نتفادى أخطاء إحصائية سبق الإشارة

لها ، لتعرفنا على هذا الإرتباط العالي[١٥٨]. ولنأخذ – كمثال قابل للتكرار والإختبار – بيانات الإنتاجية في عام ١٩٨٧، وتأثرها بمستوى التنمية البشرية في عام ١٩٧٠ (قياس تقريبي) من ناحية، وتأثيرها على مستوى التنمية البشرية (الدليل التجميعي المطبق دوليا) في عام ١٩٩٠. من ناحية ثانية سوف نجد الإرتباط العالي والمعنوي تماما، الذي فاق في بعض المحاولات درجة الارتباط بين دليل التنمية البشرية ومفرداته المعتمدة (مثل توقع العمر وسنوات التعليم، وبشكل أقل حدة نصيب الفرد من الناتج). وبالطبع مع أخذ عدد مناسب من القراءات (البلدان)، من العالم المتقدم والنامي في نفس الوقت[١٥٩].

الناتج المحلي لكل عامل، ١٩٨٧	قيمة دليل التنمية البشرية، ١٩٩٠	
٠،٨٧	٠،٩٧	دليل التنمية البشرية، ١٩٧٠
	٠،٨١	الناتج المحلي لكل عامل، ١٩٨٧

مصفوفة الارتباط
(بافتراض تأثير التنمية البشرية على الانتاجية بعد ١٧ عاما،
وافتراض تاثير الانتاجية على التنمية البشرية بعد ٣ اعوام

الترتيب حسب متوسط التنمية البشرية عبر الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠	الترتيب حسب إنتاجية العامل ١٩٨٧	الترتيب حسب التنمية البشرية ١٩٩٠	
٠,٩٨	٠,٨٧	٠,٩٤	الترتيب حسب التنمية البشرية، ١٩٧٠
	٠,٩٢	٠,٩٩	الترتيب حسب متوسط التنمية البشرية عبر الفترة ١٩٧٠–١٩٨٧
		٠,٩٣	الترتيب حسب إنتاجية العامل، ١٩٨٧

الارتباط بين الرتب (الترتيب Ranks)

---

١٥٨ اليابان، الولايات المتحدة، فرنسا، السويد، إيطاليا، كندا، استراليا، أسبانيا، إنجلترا، كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك، تركيا، تايلند، الفلبين، أندونيسيا، الباكستان، الهند.

١٥٩ من بيانات منشورة في:
World Development Report, World Labor Report, Human Development Report.

وهذا المؤشر مفيد، بالقطع، في اشتقاق سياسات لإطراد التنمية البشرية كذلك . فكما أثيرت مشكلة اختيار الهياكل المناسبة للإنتاج وفنون الإنتاج في إطراد التنمية[١٦٠]، تثار هذه المشكلة هنا أيضا في التصاعد بمؤشر الإنتاجية دون تهديد للإستقرار المجتمعي. ويفتح ذلك الباب أمام سياسات لمزاوجة تقنيات تقليدية بأخرى حديثة وعالية، ومتطلبات الإستقرار المجتمعي والتوظيف، وربط سياسات الأجور بالإنتاجية والتضخم النقدي.

- وتتم معايرة هذا المؤشر – كما أوضحنا– من حيث إطراد التنمية، أي بضربه، في مرحلة أولى، بكثافة إستخدام الطاقة التجارية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وقبل المقارنة بحدود دنيا وعليا لناتج الضرب (إذا ما استدعت عملية استكمال المعايرة ذلك). (قارن الجدول المرفق)؛

- ومع الوقت، في المستقبل، سوف يحظى مؤشر مثل البطالة بين خريجي التعليم المتوسط والعالي بقدر من أهمية مؤشر إنتاجية العمل. فلا شك في أنه يطرح مشكلات تجديد هياكل الإنتاج، وتناسب العرض في نوعية الخريجين مع نوعية الطلب والتطور التقني الذي يفرض نفسه عبر العالم، وتناسب هيكل الأجور مع هيكل المهارات، وأهمية بعض القطاعات وسط التطورات التي أشير إليها، وإشارات إلى العدالة وإختيار المشروعات وفنون الإنتاج[١٦١] .

(الإنتاجية، متضمنة إطراد التنمية)

البلد	الإنتاجية		الإنتاجية بعد معايرتها بكثافة استخدام الطاقة	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
١- اليابان	٥٦٩١٤	١	٥٦٩١٤،٠	١
٢- كندا	٣٦٥٦٣	٤	١٠٦٧٣،٠	٦
٣- الولايات المتحدة	٤٦٤٣٣	٢	٢٠٠٠٠،١	٣
٤- السويد	٤٦٠٠٧	٣	٤٣٨٥٠،٠	٢
٥- اليونان	١٧٢٥٠	٦	١٣٩٢٨،٠	٥
٦- كوريا الجنوبية	١١٠٥٠	٧	٨٣٣٢،٠	٧
٧- سنغافورة	٢٣٠١٣	٥	١٤١٥٨،٠	٤
٨- البرازيل	٥٣٢٤	٨	١٦٩٢،٠	٨
٩- الجمهورية العربية السورية	٤٧٨٨	٩	١٦٢٠،٠	٩
١٠- الهند	٦٣٩	١٠	٢٢،٢	١٠

١٦٠ هنا يمكن استخدام تحليل يقوم على إستخدام (وتحليل مكونات وعوامل) الأرقام القياسية، إذا لم تتوافر النماذج الكمية الكلية لذلك.

١٦١ لوحظ، في قياس إحصائي أخير عبر محافظات مصر، تناسب البطالة بينها، طرديا، مع كل من مجمل الإنفاق والدخل الصناعي (وبالطبع هذا أمر غير طبيعي)، وعكسياً مع الإنفاق على التعليم والصحة (وهذا أمر طبيعي يهم القائمين على سياسات التنمية البشرية)؛
كذلك من الهام مراجعة: "تعميم التعليم وتحسين نوعيته في مواجهة القرن الحادي والعشرين"، المؤتمر الخامس لوزراء التعليم والمسؤولين عن التخطيط الإقتصادي في الأقطار العربية، اليونسكو، أليكسو، (ED - 92/ MINEDARAB /3) .

زاي- نحو دليل إجمالي للتنمية البشرية

"اطراد التنمية هو إعادة صياغة للإنسان ونظريات التنمية والمجتمعات والعادات والغايات والقيم، وليس مجرد حماية البيئة. وذلك مثلما حدث من إعادة صياغة بمرحلة التصنيع لكل الوعاء الثقافي. إنها إختيارات ومبادرات وقيادات ومعايير في كافة مناحي الحياة"[١٦٢].

لقد راجعت الدراسة السياسات والقضايا والتوجهات التي يجب أن تشير إليها "التقارير الدورية عن التنمية البشرية في الوطن العربي"، وطرحت نقاطاً جديرة بالتأصيل والإقتراب من الواقع العربي وتحديات العصر أكثر مما قدمت مقترحات عملية (وذلك ليس هدف تلك الدراسة، التي كان مقصدها فلسفة القياس والمقارنة ما بين الدول). إن التقارير الدولية عن التنمية البشرية تتجه إلى أن تشمل كل شيء ولا شيء، طالما أنها تهمل القضايا التي أشير إليها في هذه الدراسة، والتي تعبر عن هموم عربية دون القفز الى الواقع العالمي.

وفي التقارير الدولية سوف نجد : توقع العمر، وسنوات التعليم، ونصيب الفرد من الناتج وما يستطيع أن يحوزه الفرد المتوسط من سلع وخدمات، وأحوال الخدمات الأساسية، والفقر، وسوء التغذية، والأمية ، ونسب العلميين والفنيين ،وخريجي التعليم العالي، والوفيات، وأحوال المرأة، وفجوة الريف والحضر، وظروف الطفولة، والحالة الصحية عامة، والأمن الغذائي، وتوازن هيكل التعليم، وسبل النشر والإتصال، والعمالة والبطالة، والمعونات والديون والتحويلات، والإنفاق والأحوال في القطاع العسكري، والموارد الطبيعية وتدهورها وتلوث البيئة، وباقي الديموغرافيا. ولكن لا نجد نقاط البدء والسياسات وعدالة العلاقات الدولية، ولا عدالة في المقارنة بين أحوال التنمية البشرية يتفق عليها دون فرض تصور آتٍ من الشمال. ولا تنفي التقارير الدولية، كما سبق وأشير، أهمية الديمقراطية وحركة المجتمع المدني.

أما في العقل العربي في بحثه عن التنمية البشرية فسوف نعثر أولا على: كيف البدء؟ أين الحلم (الشخصي والوطني والقومي) التنموي والمشروع الحضاري؟ ماذا عن الوسطية في الإختيار والموقف من الحياة؟ ماذا يحدث من صور عدم العدالة وتدني أوضاع وفرص فئات غالبة في المجتمع؟، وكم هو مناسب لهذه المرحلة، الإغتراب بكل أشكاله، والشكوك في قدرة كل قطر عربي بمفرده على تنمية أي شيء، واسترجاع الثقة بالنفس بدلا من تقليد الغالب، والتهديدات الإقليمية للتنمية والكرامة، وكيف التعجيل بالتخلص من أطر تنظيمية ومؤسسية تعيد إنتاج نفسها، وكيف الإنتقال الى عصر منظمة التجارة العالمية والتصحيح الهيكلي دون التفريط بالإستقرار، ومناسبة الإختيارات القبلية والسلطوية، وكيفية دمج التمايز الثقافي في كل ما سبق؟ وخلاف ذلك، كيف يكون الرضا والقناعة، وبالتالي الموقف الإيجابي تجاه التنمية والبيئة؟

---

١٦٢ Santillana Foundation: "Learning for the XXI Century: Environmental Education", Basic Document, VII Monografic Week, Madrid, 1992.

ويقبل العقل العربي أن تربط إرهاصات "التنمية المطردة" وتنسق بين القضايا والسياسات بالنسبة لكل ما سبق. ذلك لأن فكر ما بعد التحديث والتصنيع يسمح بكل التطلعات والهموم الخاصة. كما أنه ليس هناك من لا يستهدف خلق شروط ومتطلبات "الإطراد" بعد كم هائل من الإحباطات في الأطروحات والممارسات السابقة والممارسة الحالية.

ولا يصلح الجمع الخطي للمؤشرات التفصيلية في دليل إجمالي للتعبير عن حال التنمية، ويعطي التجميع غير الخطي فرصا واسعة لتحسين القياس.

ونقطة الإنطلاق هنا هي أن تجارب التنمية تبدأ من مستويات مختلفة يحكمها إرث تاريخي طويل(منه فترات الإستعمار وإستنزاف ثروات وبيئة الآخرين). وبالتالي فإن التعميم يكون للتغيرات النسبية في المؤشرات وليس للقيم المطلقة فقط. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التجميع في دليل أجمالي لابد وأن يشير إلى وجود تفاعلات مؤكدة بين المؤشرات التفصيلية. ويمكن التعبيرعن هذه التفاعلات من خلال إرهاصات وتوجهات التنمية المطردة والتنظير الإقتصادي المناسب، ومن خلال حصيلة خبرات التنمية والتعبير عن الظروف الإقتصادية والإجتماعية الخاصة، ومن خلال اختيار شكل منطقي (رياضي) لتجميع المؤشرات التفصيلية في دليل إجمالي.

ويفتقر الأسلوب الحالي (الخطي)، المتبع في تجميع المؤشرات التفصيلية، الى التعبير عن تلك الضرورات، ومعه يصعب كذلك الإتفاق على الأوزان الترجيحية.

- ومن الهام كذلك الإتفاق على أن الجمع اللاخطي والتغيرات النسبية لا تفتقد التعبير عن الرصيد التراكمي(كما سيظهر من المعادلة الرياضية بعد ذلك). كما أنها تفتح الباب للتعبير عن التمايز في المسيرة التنموية وأهمية تطوير التنظيم المجتمعي (ومؤشراته) في قياس الإنجاز التنموي البشري في ظروف البلدان النامية والأقطار العربية خاصة. ذلك مقارنة بالتجميع الخطي المعتمد في التقارير الدولية عن التنمية البشرية، الذي أخذ الصورة التالية للدليل الإجمالي (I) المحسوب من مؤشرات فرعية (y_i) تمت معايرتها إنطلاقا من قيم (x_i) للبيانات الخام

$$I = \Sigma_i \, a_i \, y_i \, , \; \Sigma_i a_i = 1 \, , \, y_i \geq 0 \, , \frac{dI}{dy_i} > 0$$

وكان أقصى المبالغة في تحديد الترجيحات هو إفتراض تساويها في التقارير.

- ولا شك في أن إحدى الصيغ التي تأخذ في الإعتبار ما سبق من مناقشة يمكن أن تكون على النحو التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \Sigma_i \; \beta_i \frac{\Delta y_i}{y_i}$$

حيث βi تمثل المرونة النسبية لتغير الدليل الإجمالي مع كل من المؤشرات التفصيلية المعايرة، وبشكل آخر:

$$I = A \cdot y_1^{\beta 1} \cdot y_2^{\beta 2} \cdot y_3^{\beta 3} \ldots\ldots$$

وذلك هو الذي يعطي المعنى التفاعلي المستهدف،

فكل أثر لتغير نسبي يتأثر بالمستوى الذي وصلت إليه قيمة كل المؤشرات (نفس المؤشر المقصود وباقي المؤشرات كذلك).

- وجرت العادة على مقارنة مجموع المرونات $\Sigma_i \beta_i$ بالواحد الصحيح للحكم على "الكفاءة" في تفاعل المؤشرات التفصيلية. وذلك مدخل مناسب تماما للتعبير عن جودة التنظيم المجتمعي ومناسبته للتنمية البشرية . وبقدر ما ينخفض مجموع المرونات عن الواحد الصحيح، يتدهور التنظيم المجتمعي، مما يؤدي، بالتالي، إلى تناقص العائد وضعف الرهانات على المستقبل ، وإلى عوائق تمنع توسيع الخيارات أمام البشر (والى سوء التنمية أوالهدر في الإستفادة من عائدها). ويسمى هذا في علم الإجتماع بظاهرة تناقص العائد System Decreasing Society . وفي المقابل، فإن إتساق وتكامل التنظيم المجتمعي بما يسمح بالتنافس الخلاق بالبيئة والإنتاج، وظهور آليات المتابعة والتصحيح، وتعاظم المبادرات وعائدها التنموي، أو تصاعد العائد المجتمعي System Increasing Society، مؤداهما زيادة مجموع المرونات عن الواحد الصحيح.

ويعطي ذلك المدخل (أي التعبير عن كفاءة التنظيم المجتمعي من خلال مجموع المرونات) التقارير المقارنة صياغات أخرى تقريرية مؤداها أن بعض النظم السياسية المجتمعية تمثل العائق الحقيقي أمام إطراد التنمية البشرية [١٦٣] . وهذا المدخل شائع في القياسات الإقتصادية لدالة الإنتاج وكفاءة إستخدام عناصره.

وتظهر بعض الخبرات في مجال النمذجة الكمية (إنطلاقا من النظرية والتعرف على المعطيات الخاصة كخلفية ضرورية)، أن التعامل مع التغير النسبي -عند تجميع التعليقات والتفاعل مع الخبرة-

---

١٦٣ في أدبيات قياس قوة الدولة في العلوم السياسية، تقبل الدراسات والخبرة ضرب مجموع مجمل الإمكانات المتاحة (عسكرية ومدنية إقتصادية وبشرية) في متغير إضافي قد يأخذ في بعض الأحيان قيمة الصفر، يعبر عن توافر الإرادة والإستراتيجيات والمشروع الخاص . أي هكذا يمكن أن تختفي قوة الدولة (أو حصانتها) رغم توافر العديد من عناصر المؤشرات الفرعية. راجع :

R. Cline : World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980s, West Views Press, 1980.

أسهل كثيرا من التعامل مع المتغيرات المطلقة بالنسبة الى العديد من الظواهر. ويمكن الإستفادة من ذلك للتعبير عن الخصائص والتفاعلات من خلال قيم للمرونات تربط بين التغيرات النسبية، وتربط المتوقع بمرحلة للتنمية بعينها. أي أن التوصل الى قيم المرونات أسهل من وضع الترجيحات في التجميع الخطي.

وقد تقابلنا أحيانا مشكلة (التحويل الكمي) لبعض الظواهر (أو المؤشرات التفصيلية)، بينما يمكننا الحديث عن إتجاهات عامة لها عبر الزمن. وعادة ما حدث ذلك في أدبيات التنمية والنظريات الإقتصادية تعبيرا عن مساهمات البحث العلمي والتطوير التقني وعائد التعليم والتدريب في بعض المجتمعات. ورغم التحفظات على مثل هذا التجريد المخل، يمكن الإشارة هنا إلى أن الصيغة المقترحة -مقارنة بصياغات رياضية أخرى- تقبل مثل هذا التجريد شرط أن يقترن بالإضافة على النحو التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \Sigma_i \ \beta_i \ \frac{\Delta y_i}{y_i} + r$$

حيث (r) هو معدل النمو المتوقع للتأثير لمثل هذه الظاهرة المجردة عبر وحدات الزمن. ولا يمكن مثل ذلك الإفتراض بالقياسات المقارنة إلا لظواهر لها إتجاه عام تعمل بنفس التأثير في كل بلدان العالم.

ونلاحظ هنا أننا إذا نهجنا محاولة معايرة كل من المؤشرات الفرعية الخام (x_i) في قيم محصورة بين الصفر والواحد الصحيح[١٦٤]، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدليل الإجمالي (I) محصور ومعاير بين القيمتين كذلك. وهذا أمر يمكن قبوله طالما يندرج في المناقشات السابقة حول مجموع المرونات، كما أنه لا يُخِل بإمكانية إجراء المقارنات، بل على العكس من ذلك، فهو يلفت النظر الى مشكلات الإرادة والإدارة والتنظيم المجتمعي.

وعبر هذه الدراسة (كلها) قد يكون مفهوما أن "إطراد التنمية"، من ناحية، "وإطراد التنمية البشرية"، من ناحية أخرى، يقتربان من بعضهما وفي محتواهما. ولذلك فإن إسناد المسؤولية عن توليد المرونات الترجيحية هنا لا يجب أن ينفصل عن إرهاصات التنظير للمحددات والتفاعلات في فكر التنمية المطردة، والخبرات الدولية والمحلية في ذلك.

ومع الوقت والجهد (وإذا ما أتفق على أن المعطيات الخاصة وتحديات المستقبل تفرض تدقيقا في مفهوم التنمية البشرية، وتوافر إقتناع بأن مجموعة من دول العالم إلتزمت في جهدها التنموي بهذا المفهوم وحققت إنجازات واضحة في إتجاهه من خلال سياسات متكاملة)، يمكن أن تفيد البيانات

---

١٦٤ ويفضل مقدم هذه الدراسة، قطعا، عدم التصميم على وضع سقوف دنيا وعليا للمؤشرات الداخلة في الدليل دون مبرر قوي مقنع لذلك. والأثر النفسي السلبي لإستهداف مستوى ونمط بعينه (السقوف العليا) هو أهم من متطلبات " الأناقة " في شكل الدليل الإجمالي.

الإحصائية (إضافة إلى التنظير والخبرة) في التوصل إلى قيم مناسبة للمرونات الضرورية لتركيب الدليل الإجمالي لمستويات مختلفة من جودة التنظيم المجتمعي. ويمكن ذلك من خلال التعرف على أكثر المؤشرات تعبيرا وحاكمية في التنمية البشرية عبر كل هذه الدول المنتقاة، ليلعب دور الدليل الإجمالي (المؤقت لسبب القياس الإحصائي فقط) للتنمية البشرية. ثم نقيس من خلال الصيغة الرياضية المعتادة التالية، التي تتطلب القياس الإحصائي لتأثير كل مؤشر تفصيلي على الدليل الإجمالي عند إفتراض ثبات قيم المؤشرات الأخرى.

$$\Delta I = \frac{\partial I}{\partial y_1} \cdot \Delta y_1 + \frac{\partial I}{\partial y_2} \cdot \Delta y_2 + \dots ,$$

وربما (فقط ربما) نأخذ لذلك قيم إنتاجية العمل (المعدلة بشكل ما) للسنوات العشر الأخيرة في تجربة كهذه، ولعدد من القراءات (البلدان) يسمح بتثبيت تأثير المؤشرات الأخرى عن كل قياس لشكل $\partial I/\partial y$.

- ملاحظات أخيرة:

- يمكن، حسب التوجه في هذه الدراسة، تطبيق القياس والمقارنة على مستوى تجمع أقطار (مستوى إقليمي)، ويفضل تماما إستبعاد البلدان الصغيرة التي لا تملك القاعدة البشرية الكافية لتحقيق بشرية في المجتمع (على إمتداد مؤشرات التعليم والحريات والإبداع وطاقة البحث العلمي والتطوير التقني، وقاعدة الموارد الطبيعية، وتكامل عناصر الإنتاج في حد أدنى لذلك).

- يمكن أن يشمل الدليل الإجمالي مؤشرات فرعية تربطها بالدليل علاقة عكسية (ومباشرة). وفي هذه الحالة تكون قيمة المرونة الخاصة بمثل هذه المؤشرات الفرعية سالبة.

يمكننا الآن -تلخيصاً- إقتراح قائمة مرحلة أولى في القياس المقارن للدليل الإجمالي للتنمية البشرية.

(*) فعالية التنظيم المجتمعي وقابليته للتغيير الإيجابي

(لتحديد قيم المرونات ومجموعها)
(يساعد فهم آليات وتفاعلات التنمية المطردة في تحديد قيم المرونات أيضا قبل تحديد مجموعها)

البدء بأنواع النظم الثلاثة

- دولة النخبة أو الشخص ذو الكارزمية؛
- دولة القبيلة التي تحتكم لأعراف وتقاليد بعينها؛
- دولة القانون.

لإعطاء درجات من الواحد الصحيح في مجمل التوجهات والممارسات التالية:

- الإعتراف بالقيم العالمية المترتبة على إنفتاح العالم؛
- اعتبار التمايز الحضاري في أساليب تعبئة البشر وإختيار نمط التنمية ووسائلها وتنويع مؤشراتها والإستهلاك والتقنية؛
- الموقف من المرأة والطفولة والأقليات؛
- تبني العدالة الإجتماعية في إختيار المشروع الإنتاجي والموقع والتقنية؛
- استقلالية إتخاذ القرار؛
- الأمن القطري والإستقرار المجتمعي؛
- هيبة الدولة والإنضباط واحترام القانون في ممارسات الأفراد والجماعات؛
- دعم وتطوير الثقافة الخاصة والقيم الخاصة الثابتة؛
- دعم الحريات وحركة المجتمع المدني؛
- توافر آليات للمتابعة والتصحيح في كافة مناحي الحياة، وللتغيير المؤسسي؛
- التنسيق والتعاون الإقليمي العربي (شاملا حركة القطاع الخاص والعمالة)، والمشاركة الفعالة في هموم عالمية؛
- ويعاير مجموع الدرجات ما بين الصفر والواحد الصحيح. ويسترشد بالدرجات في تحديد مجموع المرونات.

(*) إطراد التنمية، والمسؤوليات العالمية

(مؤشرات فرعية تدخل في الدليل الإجمالي)
(تفيد أيضا في تحديد قيم المرونات لبعض المؤشرات)

• مجموعة أولى:
- إنتاجية العمل مقومة بالقيمة (المعايرة) لكثافة استخدام الطاقة؛
- المؤشر الإجمالي لتطور وإنتشار تقنية المعلومات؛
- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقوما بنصيب الفرد (المعايير) من إستهلاك الطاقة (ضرب الأول في الثاني)

• مجموعة ثانية:

- مقاييس (أشير إليها) عن التعامل مع المياه والأرض المنزرعة والإحتياطي المعدني المؤكد؛

- تناسب السكان مع الرقعة الزراعية؛

- نسبة المخصصات المكرسة للحفاظ على البيئة من الناتج القومي الإجمالي؛

- تكدس السكان في الحضر مقارنة بالتراكم الإستثماري في الحضر إلى مجمل تكوين رأس المال القومي عبر فترة زمنية.

- حظ الفئة الأغنى (١٠ في المائة) من الدخل، وحظ الفئة الأفقر (٢٠ في المائة) من الدخل. وكلاهما يؤثر سلبيا على البيئة إذا ما تجاوز الأخير (كإفتراض) متوسطات عالمية مسجلة، أو نقص الأول عن المتوسطات العالمية (كإفتراض).

وفي مرحلة اولى يمكن الاكتفاء بالمجموعة الاولى

(*) الفرد والجماعة ، من حيث العائد وظروف المعيشة

(مؤشرات فرعية تدخل في الدليل الإجمالي)

- توقع العمر عند الميلاد، بعد معايرته (كما سبق)؛

- نسبة العلماء والأخصائيين إلى مجمل السكان (من يعمل حقيقة في البحث والتطوير)؛

- نسبة البطالة على المستوى القومي؛

- نسبة التخصصات العلمية والفنية في التعليم حتى العالي؛

- نسبة الأمية؛

- إشباع الحاجات الأساسية في المسكن؛

- نسبة الضياعات (مقدرا بتعويضات وفاقد ساعات عمل) لأسباب تلوث البيئة والأمراض والأمراض المستوطنة وسوء التغذية؛

- درجات حول محتوى (وإنضباط وحداثة وأصالة التعليم).

ملاحظات أخيرة:

- رد كافة بنود الخدمات والحاجات الأساسية بشكل غير مباشر في مؤشرات متنوعة؛

- التركيز على مؤشرات بعينها هنا يأتي في ضوء مجمل الدراسة ، وتصورها لألويات (وآليات) المرحلة العربية الحالية؛

- روجع المقترح في ضوء المتوافر من معلومات ودراسات وبيانات عن أقطار الوطن العربي؛

- تم بناء تصميم أولي لقاعدة بيانات ضرورية لقياس الدليل، وسجل بها بعض من البيانات المطلوبة؛

- تحتاج الدراسة إلى إستكمال العرض في إعطاء درجات حول مداخل تقييم التنظيم المجتمعي، وحدود التأثير على المرونات ومجموعها، إذا ما توفر الوقت لذلك؛

- كما تحتاج الى إستكمال قائمة المراجع حول المعلومات والدراسات والبيانات للتطبيق المقارن على المستوى العالمي لدليل التنمية البشرية الإجمالي.

قد يبدو عدد المؤشرات حول التنظيم المجتمعي أكبر منه في حالة المجموعتين الأخريين للمؤشرات . ولكن السبب هو الكيف (وليس الكم) الغالب على هذه المجموعة. وتعدد المؤشرات مقصور في المحتوى وفي زيادة فرص التوصل إلى تقييم أدق (وأقل تحيزا) لجودة التنظيم المجتمعي.

UNESCWA LIBRARY
20006200